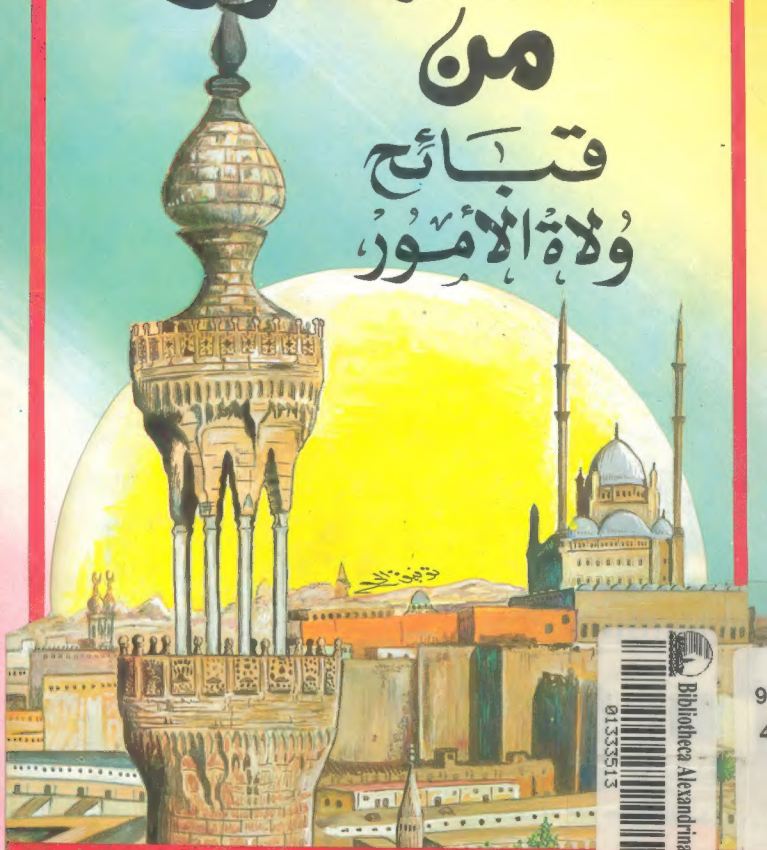


كشف المستور من

فتبائح
ولاية الأمّور



د . أحمد الصاوي

مكتشف المستور عن قبائح ولاية الأمور

المؤلف : د . أحمد السيد الصاوي

الغلاف : توفيق الحر

الإخراج الفني : د . يحيى عبد الظاهر

الطبعة الأولى يناير ١٩٩٤

الناشر : مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر

مستاربس للطباعة والنشر

الجمع والصف الإلكتروني : مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر

٤ شارع العلمين - ميدان الكيت كات - جيزة

ت : ٣٤٤٨٣٦٨



رقم الإيداع : ١٩٨٢ / ٩٤

الترقيم الدولي : I.S.B.N.977-5121-46-9

المقدمة

تاريخنا العربي ، بعد لم يكتب . فرغم مئات المصنفات ، التي تتابع على كتابتها المؤرخون طيلة القرون الماضية ، مازالت مناطق عديدة من هذا التاريخ محاطة بالغموض ويكتنفها ظلام حالك يحول بيننا وبين استجلاء المنطق الذي حكم تطور الأحداث فيها .

ليس ذلك فحسب ، بل ان الكثير من الكتابات التاريخية وقعت في أسر الرؤى التي قدمتها المصادر القديمة أو كبلت نفسها بمنهج عقيمة ، تهتم بصف الوقائع الى جوار بعضها البعض دون ان تأبه باستشفاف ماوراءها حتى لتبدو وكأنها تقدم لنا (جوقة) من المؤرخين القدامي ، قد يصا دفها الحظ فتتشد شيئاً تستسيغه الأذان وقد تخطط الأصوات فيها وتتضارب المعاني ، فلا نقرأ سوى لفظاً ونكداً .

والتاريخ الذي نعرفه ، ونلقنه بالمدارس ، هو الى حد بعيد تاريخ الحكام ، أو بالأدق هو واجهة التاريخ بحوادثها الرئيسية وشخصها البارزة ، أما تاريخ المجتمعات بوقائعها اليومية ولطمالها الذين لمست الأحداث الكبيرة معالم وجوههم وأخفت اسمائهم وتعتهم في تعبيرات شائعة "كالعامة" و"الناس" و"الدعماء" ، هذا التاريخ الخلفي لمجتمعاتنا لا نعرف عنه سوى ومضات تبرق بين سطور الكتب بين الفينة والفينة لتضفي قدراً من التشويق والتنوع اللوني على صور تاريخ الحكام .

وقد تنبه عدد قليل من مؤرخينا في العصور الوسطى لأهمية التاريخ الاجتماعي وكذلك أولى نفر من الباحثين العرب المحدثين عناية خاصة بدراسات التاريخ الاجتماعي ، فعرفنا من خلال مانشر من أعمال هؤلاء وهؤلاء الكثير عن حياة الانسان العربي ومعاناته اليومية مع

الظروف الطبيعية والمناخ الاجتماعى والسياسى المحيط به .

ومع ذلك ينبغي الاعتراف بأن مدارس التاريخ فى وطننا الكبير لم تستقر بعد على قواعد واضحة تحكم الكتابة التاريخية ، فباستثناء القواعد الشكلية المتصلة بحرفية الكتابة كاثبات النصوص إستناداً لمصادرها ومقابلة المصادر المعاصرة ببعضها البعض وما الى ذلك ، فما زالت الكتابات الحديثة تراوح وتزأوج بين اتجاهات عديدة ينظر بعضها الى عملية كتابة التاريخ بوصفها صياغة جديدة لما جاء فى المصادر القديمة ويرى بعضها فى تتبع مسارات الأحداث الكبرى والإبطال الرئيسيين فيها عين الاهتمام بالتاريخ الذى يستحق ان يقرأ وأن ماعداه زبداً يذهب جفاء .

ولم الى جانب هذه الاتجاهات التقليدية تقف المدارس "الغرضية" التى أستنتت لنفسها قواعد وأغراض رأت أنها الحاكم الرئيسى لحركة التاريخ ، ومن أسف ان هذه المدارس وقعت من حيث حاولت تقادى خطأ التقليدين فيما هو أهدى وأمر . وصحيح أنها أفلتت من اسار المنطق الذى حاول القدماء دفعنا اليه بتحجيم كم المعلومات التى يراود لنا ان نعرفها ، إلا أنها أخضعت حوادث التاريخ لمنطق جامد قد لا يستجيب لاختلاف الظروف الاجتماعية والهوية الحضارية والطبيعة الجغرافية لمجتمعنا العربى ، عن طبيعة الغرب الأوروبى الذى أنبت لنا هذه المدارس الغرضية .

إن اشكاليات كتابة التاريخ العربى لا تكمن فقط فى حرفية الكتابة ومراعاة قواعدها العامة فى تمحيص النصوص ولا تتوقف عند حد الانحياز ، المقصود أوغير المتعمد ، لوجهات نظر بعينها ، ولكنها قبل ذلك وي بعده تتمثل فى إفتقاد الفلسفة المبدعة التى تستخلص قواعدها وأحكامها العامة من الالتزام بالعلمية والاحتكام لوقائع ماضينا الخاضع عند الشروع فى بناء فلسفة التاريخ العربى .

وبعيداً عن هذه الاشكاليات النظرية ، وفى حنود ما يحتويه هذا الكتاب ، يبقى الهدف من كتابة التاريخ ألا وهو تبصير الإنسان بأنه كان وما زال وسيبقى المادة الحية التى يصنع منها التاريخ .

وهذه الصفحات هى محض محاولة تجريبية لاطلاع القارئ غير المتخصص فى الدراسات التاريخية على بعض ملامح تاريخنا الوسيط الواقعة فى منطقة الظل . وقد رعى فيها المزاوجة بين أبطال الرواية التاريخية ، سواء من المشهورين أو أنصافهم ، وبين الاطار الاجتماعى المتعايش معهم بالإضافة إلى المخلفات المادية (الاثار) التى تقف شاهد عيان على سيرة هؤلاء

جميعا . إن الغرض من هذه التوليفة هو في واقع الأمر استنباط القاسم المشترك الأعظم بين ولاية الأمور المشار اليهم ، وذلك هو عين الهدف من دراسة التاريخ ، فالمؤرخ ليس بقاص يروى الأحداث أو يكتب يسجل الوقائع ولكنه قبل ذلك يبحث في ركاب الحوادث التاريخية الخاصة عن العبرة والعظة العامة التي هي بالضرورة خلاصة تجربة المجتمع عبر الأزمان ولولا هذا الجهد التاريخي المنظم لانقطعت صلة الانسان بماضيه وتوقفت المجتمعات عن التطور ، طالما كان عليها ان تفيد فقط من تجاربها الآتية دون الإعتداد بالتقدم الذي أحرزه الأجداد والأسلاف.

وإذا كان الحكام والأبطال هم طول التاريخ . فان الجماهير هي عرضه ، والآثار والوثائق هي العمق الذي يمنح مساحة الحدث التاريخي كل المصادقية ويبحث فيها الحيوية المجسدة ، أمام الناظرين .

ولا يخفى على القارئ ان الكاتب قد سعى الى التركيز على محور تقييمي رئيسي ، يرجع اليه عند الحكم على شخص الوالي أو الحاكم ، ألا وهو علاقته بالرعية أو الداخل قبل صلاته بالاصدقاء والاعداء في الخارج ولعل هذا المعيار قد أعطى مفارقة تاريخية واضحة بين أول شخصيات الكتاب وآخر هذه الشخصيات ، فالحاكم بأمر الله ، بخلاف ما هو شائع عن اتهامه بالجنون والشنود ، كان أكثر الولاة عدلا مع رعيته وسهرا على راحتهم بينما اكتشفنا بيسر وسهولة ، كيف أن أعمال محمد علي في الخارج قد غطت على مساوئه في الداخل ، حتى إذا ما أغفلنا ذكر وقائعه الحربية ومحاولاته التحديثية التي لاتربطها علاقة سببية بأفاعيله مع عامة الشعب لوجدنا أنفسنا وجهها لوجه مع نسخة كربونية من حكام وسلطين سبقوه إلى حكم وظلم البلاد والعباد .

وفضلا عن ذلك فإن هذا المعيار قد أظهر من المشتركات بين سلوك ولاية الامور ما يكفي لأن نتيقن بأن هناك نوع من تناسخ الحكام يقترب في مفهومه من القول بتناسخ الأرواح .

إذ رغم تعدد الاسماء واختلاف الالقاب والتعوت وتباين العصور يبدو هؤلاء الولاة وكأنهم سلسال لم ينقطع ، بطرائقهم في ظلم الناس واستصفاء أموالهم واحتقار شائهم وأيضا بما يسوقونه من مبررات ومسوغات لأفعالهم القبيحة ، ولايعد ما بين بعضهم من اختلافات يسيرة أن يكون تنوعا في إطار الوحدة ، بل لعلنا لانتجاوز الحقيقة كثيرا إذا ما قلنا اننا نرى في مجتمعاتنا الحديثة بعض ملامح وسحنات تذكرنا بأن إرثنا التاريخي قائم عتيدي ولم تنقطع صلته كلياً بالماضى .

وعلى الطرف الآخر من المعادلة التاريخية نجد الجماهير ، كالحكام ، يجمع فيما بينها من القواسم المشتركة مايقطع بانها لم تنفصل اللحظة واحدة عن مسارها التاريخي ، فهي بعد وإلى الآن ما زالت تعاني من بؤس لايندمل وقهر لا يحد وغبن لا ينتهي .

وبلغة السينما ، فان الأمر يبدو وكأن أبطال التاريخ من عتاة الولاة يتعاقبون على تمثيل ذات الدور في نفس الشريط دون ان تتغير خلفية الكادرات أو يخرج الكومبارس للاستراحة من عناء العمل أو عنت الحياة ، فالفيلم الأبدى لم يدفع العاملين فيه إلى الشعور بالملل أو الرتابة ، إنه القدر المقدر ، الذي لا فكاك من تمثيله ومشاهدته أيضاً .

والرواية التاريخية التي تكرر عرضها في حقبات تاريخية متتالية بابطال مختلفين ، انتجت في أحيان كثيرة عماثر وبنائيات تنوعت طرزها المعمارية وتعددت الأغراض التي استخدمت فيها ، ولكنها أبدا لم تتخل بدورها عن رباط وثيق لا يجمعها الى بعضها البعض فحسب بل ويشدها الى المجتمعات التي شهدت عمارتها إذ رغم أن هذه العماثر قصد مشيئوها أن تكون دوراً لعبادة الله يذكر فيها اسم الجلالة اثناء الليل وأطراف النهار ، فانهم جميعا قد حرصوا بدرجات متفاوتة على مخالفة شرع الاسلام عند بنائها .

وليس من بين هذه الدور التي نتناولها هنا إلا وقد أغتصب بإنائها أرض البناء قهراً أو حيلة أو اختلس مواد بنائها ، أو تحصل على نققات العمارة من حرام أو استخدام السخرة والقسوة في تشييدها .

ولاعجب بعد ذلك أن يؤول مصيرها جميعا إلى التخرّب الجزئي أو الزوال في فترات لاحقة، فمن لم يفقد منها أعالى قممه كالمآذن والقباب ، تهدمت بعض مبانيه أو اندثرت معالمه بالكامل، والمهم الآن أن بين يديك عزيزي القارئ سيرة موجزة لحاكم واحد ظلمناه وأكثر من عشرة حكام أشبعونا ظلماً فهلهم إليهم ..



الحاكم بأمر الله مظلوم وجاهل

الذين ظلمونا في تاريخنا العربي أكثر من أن يحصوا عدداً ، وما ذكرته كتب التاريخ من "نادر" ظلمهم الناس أغزر من أن يجمعها مؤلف واحد بين دفتيه دون أن يفوت صاحبه بعضاً منها .

ولكن الذين "ظلمناهم" نحن وأسلافنا من أعلام التاريخ العربي قلة لا يكاد عندهم يجاوز أصابع اليد الواحدة . وإذا كان ، لكل حقبة تاريخية مظلوم بارز" بين شخصها الرئيسية ، فإن الخليفة الفاطمي "الحاكم بأمر الله" هو أبرز المظلومين في تراثنا إن لم يكن هو المظلوم الأحدث .

إن حجم العداوات التي خلفها الرجل حول كل خطوة خطاها في حياته القصيرة ، لينبئ عن مدى اتساع جبهة أعدائه التي نجحت ليس فقط في إبعاده عن مسرح الحياة العامة وهو بعد شاباً في السادسة والثلاثين من عمره ، بل وهذا هو الأهم ، في تشويه صورته أمام رعاياه والأجيال المتعاقبة .

وأحكام الأعداء ما زالت سارية المفعول ومحصنة بجملة من الخرافات التي يصعب أن تصمد أمام أي جهد علمي لدحضها ، وكأن قدر الرجل أن يقتله أعداؤه في ليلة الثامن

والعشرين من شوال عام ٤١١هـ غدرأ وغيلة ، وأن ينقلوه بسيرته إلى أيد الدهر من خانة "العول العقلاء" إلى مجرد إسم فى قائمة متطاولة من الظلمة والجهلاء .. والمجانين.

فى عام ٢٨٦ هـ توفى الخليفة الفاطمى العزيز بالله ، تاركاً أول خلافة شيعية وهى فى أوج قوتها دولة قوية تمتد حدودها من صقلية شمالاً إلى اليمن جنوباً ومن شمال افريقية غرباً إلى الشام شرقاً ، حافلة بقواد الجيوش وكفاءات الادارة والحكم وجميعهم متعطشون لحيازة أكبر قدر من النفوذ والسطوة والثروة فى البلاد ، ومنهم آل البيت الحاكم الذين حال بينهم وبين وراثة عرش الخلافة قانون الوراثة الاسماعيلى الذى ينقل الخلافة من الأب إلى أكبر أبنائه.

وفوق هذه التركة أعقب العزيز بالله ولى عهده أبا على منصور صيباً فى الحادية عشر من العمر تاركاً إياه ليصارح طموحات الأقوياء الكبار من أفراد أسرته وقواد جنده ورجال حكومته.

منذ الوهلة الأولى أدرك أبو على الذى تلقب بالحاكم بأمر الله ، أن الأوصياء على عرشه يريدونه ألعبه فى أيديهم حتى يعد وصوله لسن البلوغ. ولكن، الرجل لم يمهلهم طويلاً ، فقبل أن يعين بلوغه سن الرشيد وهو السادسة عشر عاماً فى سنة ٢٩١ هـ كان الحكم قد بدأ بالفعل معركته الممتدة ضد كل من سولت له نفسه أن يقاسم الخليفة الفاطمى سلطاته الدينية أو الزمنية.

فى طليعة الطامحين لممارسة الحكم ولو من وراء عباة الحاكم كانت طوائف المغاربة من كتامة وزويلة وغيرها من قبائل البربر التى انتصرت للدعوة الفاطمية فى شمال أفريقيا وأمدت الجيش الفاطمى بجل جنوده عند استيلائه بقيادة جوهر الصقلى على مصر والشام.

ولقد رأى "المغاربة" بعد رحيل العزيز بالله ، أن الآوان قد حان لينالوا فى ظل الخليفة الطفل مالم يتوصلوا إليه من جاه وسلطان إبان خلافة المعز لدين الله وابنه العزيز .

وللحظة بدأ الأمر كائن الزمان قد دان لهم ، بعد ما تولى ابن عمار الكتامى الوساطة (وهى فى رتبة الوزارة) فاستبد بأمر الدولة وقدم كتابه وأعطاهم.

ولما كان الخليفة أضعف جنداً وناصراً من أن يطيح بأبن عمار ، فانه ولا شك قد وجد ضالته فى أخطاء علوه الكتامى ، الذى تعجل الانفراد بأمر الحكم دون أن يضع فى حسابه أن المشاركة من الأتراك والديلم الذين اصطنعهم العزيز بالله لموازنة نفوذ المغاربة فى دولته ، أن هؤلاء المشاركة قد أضحوا قوة مؤثرة فى مجريات الأحداث . ويظهر أن الحاكم بأمر الله

قد شجع "برجوان" الخصى الأبيض على قيادة تدمير المشاركة ضد المغاربة وما لبث "صراع الأصدقاء" أن أدى إلى اختلال أمر ابن عمار واعتزاله الوساطة.

ورغم أن ظاهر الأحداث التي أدت لاعتزال ابن عمار "يومئذ" إلى أن أحداث المغاربة الذين اصطنعهم الوزير المغربي "قد كثر عتيهم وامتدت أيديهم إلى الحرام فى الطرقات وشلحوا الناس ثيابهم فضج الناس منهم واستغاثوا إليه بشكايتهم فلم يبد منه كبير نكير فأفرط الأمر حتى تعرض جماعة منهم للغلمان الأتراك وأرادوا أخذ ثيابهم فثار بسبب ذلك شر قتلى فيه غلام من الترك وحدث من المغاربة فاشتبك الترك والأتراك فى موقعة غير حاسمة "حتى انحاز "برجوان" للترك فهاجموا دور ابن عمار وشيوخ كتامة ، مما اضطر الرجل إلى اعتزال الحكم.

تقول رغم هذه الوقائع فإن يد الحاكم لا تبدو بعيدة عن هذه الأحداث الدامية التي يهمنها منها إنحياز برجوان خادم القصر لصف الأتراك الذين اعتبروا ذلك إيماءه خلافة لا يخطئها أى لبیب بالاشارة يفهم فشرعوا فى نهب ابن عمار وأنصاره.

إن ما فعله ابن عمار منذ توليه الوساطة وتلقبه باسم "أمين الدولة" كان كفيلاً بإثارة حفيظة الخليفة الصبى إلى أبعد حد. فأمين الدولة كان يدخل إلى قصر الخلافة متطيلاً مصهية جواده دون أن يترجل سوى لحظات أمام الحجرة التي يجلس بها الحاكم بأمر الله ، وهما الناس يقبلون له الأرض وهو لا يرد السلام على أحد "ولا يقدر أحد على تقبيل يده سوى أناس بأعيانهم ، وشرف أكابر الناس بتقبيل ركابه وأجل الناس من يقبل ركبته".

والى أبعد من ذلك ذهب "أمين الدولة" عندما حاول أن يجمع حوله طائفة من الانصار ، لا تضم فقط شيوخ المغاربة من كتامة وأحداث المغاربة بل وبعض خدام القصر الذين سألوه العتق ففعل رغم انهم فى ملكية الخليفة الفاطمى ووصل من أعتقه أو باعه من خدام الخليفة نحو عشرة آلاف جارية وخادم ، أضيفوا إلى رعيده خصماً من حسابات الحاكم بأمر الله .

وزاد الطين بلة انه أعطى كتامة الخيول من اصطبيلات الخليفة وما زاد عن احتياجاتهم من الخيل والبغال والنجب باعه فى الأسواق دونما اعتداد بمالكها أو بطوائف الجند المشاركة .

انه انقلاب صامت ، يتحاز فيه المغاربة ، قوة الخلافة العسكرية إلى ابن عمار الذى استمال إليه كبار رجال الدولة أيضاً بينما يبقى الخليفة وحيداً بلا خيل ولا بغال ولا جنود ، وحتى لو أراد المشاركة أن ينتصروا له فلن يجدوا بأيديهم سلاحاً أو ركاباً يعينهم على الأمر .

لكل ما سبق كان من المنطقى أن يسبق الحاكم الأحداث فيدفع الأتراك ، بتحريض من

خادمه برجوان الأوربي الأصل إلى الاصطدام بأبن عمار قبل أن يتم مؤامره .. وكان .

وبعد اعتزال أمين الدولة، عهدَ الحاكم بالوساطة لخادمه برجوان ، فى ذات الوقت الذى أعاد فيه أمين الدولة ليعيش بالفامرة فى إقامة جبريه بمنزله مع إطلاق رسومه وجراياته التى كانت فى أيام العزيز بالله "وميلغها من اللحم والتوابل والقواكه خمسمائة دينار فى كل شهر وفى اليوم سلة فاكهة بدينار وعشر أرطال شمع ونصف حمل تلج".

ويحلو للبعض أن ينسب فعل الحاكم هذا إلى تقلب مزاجيه وجنونه ، فليس من المنطقى أن يغضب من ابن عمار ويرضى عنه فى نحو شهر ونصف وهو الذى أوشك أن يجعل من الخليفة "حارس مقننه" .

والواقع أن الحاكم بأمر الله أظهر بعد عام واحد من حكمه ما ينبئ عن عبقرية فذة فى تسيير أمور دولته عن طريق "دفع المتناقضات" السييرانطيقاً "بعضها ببعض إذا لم يكن قادراً على حسمها مباشرة.

فالإبقاء على ابن عمار تحت الإقامة الجبرية يسلب الرجل كل امكانات التحرك ضد الحاكم مثملاً يحرم أنصاره من كل مبرر لمعاداة الخليفة طالما كان رجلهم موضع احترام وتبجيل . وفضلاً عن هذا وذاك فإن الحاكم بأمر الله كان من الصعب عليه أن يرهن رقبته فى يد برجوان والمشاركة فيصير ماله معهم كما كان مع المغاربة.

وقد أثبتت الأيام صحة رأى الحاكم ، كما لو كان يقرأ من كتاب المستقبل . فبعد أن بدأ برجوان بداية طيبة حازر فيها أن يستثير غضبة الحاكم ، فامتنع عن الاستئثار بأمور الدولة وأوكل إلى كاتبه أبى العلاء فهد بن ابراهيم النصرانى أن "يوقع عنه وينظر فى قصص الرافعين وظلماتهم" ومنع الناس خافة من الترجل له (حتى لا يتشبه بالخليفة كما فعل ابن عمار) ولم يتلقب بلقب معين كما حدث من "أمين الدولة" ، بل لقب كاتبه النصرانى بالرئيس .

فلما طال عليه الأمد تخلى برجوان الخصى عن الحذر "فقصر عن الخدمة وتشاغل بلذاته وأقبل على سماع الغناء وأكثر من الطرب وكان شديد المحبة فى الغناء فكان المغنون من الرجال والنساء يحضرون داره فيكون معهم كأحدهم" . وتزايد أمر برجوان وكثر استبداده حتى أن الخليفة استدعاه يوماً وهو راكب معه ، "قصار إليه وقد ثنى رجله على عنق فرسه وصار باطن قدمه وفيه الخفى قبالة وجه الحاكم".

انه إذن ابن عمار الثانى . ولكن الحاكم لم يكن هو ذات الصبى الذى تولى الخلافة قبل

ذلك بنحو أربع سنوات ، فقد صقلت السنون وحكته التجارب وصار قادراً على ما هو أكثر من إدارة المتناقضات . في السادس والعشرين من ربيع الآخر سنة ٣٩٠ هـ وبرجوان واقف بين يدي الحاكم الذي استدعاه لبستان "نورة التين والعناب" ، غادر الخليفة البستان مواليا ظهره لوزيريه فما كان من "ريدان" صاحب مظلة الحاكم إلا ان ضربه بسكين كانت معه في عنقه واحتز بقية الحراس رأسه ودفنوه في هذا المكان الشعاعى.

ذهب برجوان كأن لم يكن ، وذهبت معه الصورة الباهتة للحاكم بأمر الله ، وسرعان ما انقض الحاكم على آخر ذكريات سنين حكمه تحت الوصاية ، فأمر فى شوال من ذات العام ٣٩٠ هـ بقتل ابن عمار ليلحق بغريمه برجوان.

من يومها وحتى اختفاء الحاكم لم يعين الخليفة له وزيراً يفوض إليه ادارة شئون بلاده بل "وسطاء" أو "سفراء" بينه وبين رجال النواوين وكثيراً ما حكم خلافته دون وجود هؤلاء أيضاً .

ولم يعمر معه وسيط مثلاً أقام معه قائد القواد الحسين بن جوهر ، إذ ظل فى منصبه طيلة ثمانية سنوات (٣٩٠ - ٣٩٨ هـ) لانه أدرك ان أى شبهة لمقاسمته الخليفة أى جزء من نفوذه وسلطاته ستنتهى به إلى حيث ذهب ابن عمار وبرجوان وبلغ به الحرص انه "منع الناس ان يلقوه فى الطريق أو يركبوا إليه فى داره وان كان له حاجة فليبلغه أياها بالقصر ومنع الناس من مخاطبته فى الرقاق بسيدنا وأمر ان لا يخاطب ولا يكتب إلا بالقائد فقط وتشد فى ذلك لخوفه من غيرة الحاكم حتى انه رأى جماعة من القواد الأتراك قياما على الطريق ينتظرونه فأمسك عنان فرسه ووقف وقال لهم كلنا عبيد مولانا .. ومما ليك واست والله أبرح من موضعى أو تتصرفوا عني ولا يلقاني أحد إلا فى القصر فانصرفوا وأقام بعد ذلك خدماً من الصقالبة الطرادين على الطريق بالنوبة لمنع الناس من المجئ إلى داره ومن لقائه إلا فى القصر وأمر أبا الفتوح مسعود الصقلي صاحب الستر ان يوصل الناس بأمرهم إلى الحاكم وان لا يمنع أحداً عنه .

ومهما يكن من أمر ، فان خبرة الحاكم بالله مع رجال ادارته علمته أولاً ان يأخذهم بكل شدة ليكونوا عبرة لمن يعتبر لئلا يأتى واحدة وعلمته ثانياً انه لا بد ان يوجد لنفسه علاقات مباشرة مع الكتاب وكبار الموظفين وعامة الناس من غير حاجة لوسيط أو سفير.

وشاء حظ الخليفة العاثر ان ينخفض فيضان النيل فى مدة ولايته أكثر من مرة ، مما عرض البلاد لمخاطر المجاعة والأوبئة واستدعت هذه الأخطار الدائمة ان يركز الحاكم المزيد

من الصلاحيات في يده وإن يستخدم أكثر الوسائل عنفاً لتقويم الموظفين المرتشين والمتلاعبين
بالأسعار والمحتكرين ولإجبار الجمهور على الالتزام بقواعد السلامة العامة والصحة الوقائية.

من أشهر قتلى الحاكم "فهد بن إبراهيم" و"عيسى بن نسطورس" و"علي بن عمر العداس"
و"زيدان الصقلبي" و"ابن عبون النصراني" و"عطوف غلام الطويلة" و"أستاذ الأستاذين
غين".

وقد ارتبط مقتل الأخيرين بأخت الحاكم ست الملك (سيدة الملك) وكانت تناكد أخاها في كل
أمر الحكم وتستنكف أن ينفرد وحده بشئون الخلافة ، فعطوف غلام الطويلة كان أحد خدام
ست الملك بالقصر "وكان خادماً أسود قتله الحاكم بجماعة من الأتراك وقفوا له في دهليز
القصر واجتزوا رأسه".

أما غين فقد كان أحد خدام الحاكم بأمر الله ، وتلقب في عام ٤٠٢ هـ بقائد القواد وبعدها
ولاه الخليفة الشرطتين (شرطة القاهرة والفسطاط) والحسبة بالقاهرة ومصر والجيزة. وحدث
أن غضب عليه لأمر من أمور ومظانفه فأمر بقطع إحدى يديه . وبعد ذلك بنحو ثلاث سنوات
عرف الحاكم أن "غين" وكاتبه الجرجرائي الذي كان يخدمه ست الملك قد أخفيا عنه إحدى
الشكاوى المتعلقة بغين فأمر بقطع يد غين الأخرى ويدي الجرجرائي وأشيع أن الرجلين كانا
على صلة بمؤامرات "ست الملك" ضد شقيقها . ومن طريف ما يحكى أن يد غين حملت إلى
الحاكم في طبق (لعل الطبق الذي يحمل إسم غين وهو محفوظ بمتحف الفن الإسلامي
بالقاهرة) فبعث الحاكم إليه بالطباء ووصله بالكوف من ذهب وعدة أسفاط ثياب وعاده جميع
أهل الدولة ويبدو أن ذلك لم يخفف من مصاب غين فلهج بما لا يليق في حق الخليفة ، فتذكر
الحاكم بعد عشرة أيام من قطع يد غين أنه مازال قادراً على الكلام فأمر بقطع لسانه " فقطع
وحمل إلى الحاكم قسير إليه الأطباء ومات بعد ذلك".

ذلك عن كبار الموظفين أما من نونهم فإن التهديد وحده كان أكثر من كاف ليعودوا إلى
جادة الحق . وتلك واحدة من عبقريات الحاكم الإدارية.

ففي العام ٣٩٤ - ٣٩٥ هـ انخفض فيضان النيل ، وصار لزماً على الحاكم أن يضبط
حركة المجتمع بأسره حتى لا يموت الناس جوعاً تحت وطأة المحتكرين من التجار وتواطؤ
المرتشين من كبار وصغار كتاب النواوين . ولندع المؤرخ "المسبحي" الذي عاصر هذه الفترة
من عمر الخلافة الفاطمية يصف لنا ما حدث بدءاً من ذي الحجة سنة ٣٩٤ هـ ، عندما أمر

الحاكم يعمل شونة خلف جبل المقطم وملأها بالسنتط والبوص وما أن انتهى منها فى شهر ربيع الأول من عام ٣٩٥ هـ حتى خامر قلوب الناس من ذلك جزع شديد وظن كل من يتعلق بخدمة الدولة ان هذه الشونة عملت لهم . ثم قويت الشائعات وتحديث العوام فى الطرقات انها أعدت لحرق الكتاب وأصحاب النواوين وأسبابهم . وسرت الشائعات كما النار فى الهشيم "فاجتمع سائر الكتاب وخرجوا بأجمعهم فى خامس ربيع الأول ومعهم سائر المتصرفين فى النواوين من المسلمين والنصارى إلى الرماحين بالقاهرة ولم يزالوا يقبلون الأرض حتى وصلوا إلى القصر فوقفوا على بابه يدعون ويتضرعون ويضجون ويسألون العفو عنهم ومعهم رقعة قد كتبت عن جميعهم" وتسلم الحاكم الاسترحام الذى جاء به جيش لجب من الموظفين لو رام أخذ قصر الخلافة بمن فيه لما وجد ممانعا . ولكنه المريب يكاد يقول خذونى.

فلما أعطى الحاكم خطابات أمان من نسخ ثلاث للمسلمين والنصارى واليهود وأيقن الموظفون بسلامتهم خشى خدام القصر وطوائف الجند ان يكونوا طعاما لنار الشونة فساوا هم أيضاً سجلات للأمان بعد ما "تجمعوا وصاروا إلى قرية العزيز بالله وضجوا بالبكاء وكشفوا رؤوسهم" ، فأعطى الحاكم لكل طائفة أمانات وحتى لمؤننى أبواب قصره والبيارزة والفهادين والمجالين ، كل ذلك بعد سؤالهم وتضرعهم.

عندئذ أيقن أهل الأسواق ان المكروه سيحقيق بهم لا محالة "فخرجوا على طبقاتهم كل يلتمس كتاب أمان يكون لهم فكتب فوق المائة سجل بأمان لأهل الأسواق على طبقاتهم نسخة واحدة ، وتسلم أهل كل سوق ما كتب لهم.

وإضافة إلى ذلك فان الحاكم بأمر الله ، كان يمارس الحسبة بنفسه فيمر بالأسواق لمتابعة من يفش فى سلعته أو وزن ويفرض التسعير عند اشتداد المجاعات بسبب نقص الفيضان فلا يجرى أحد على مخالفته.

وحدث فى عام ٣٩٨ هـ ان انخفض النيل وفقدت الغلال فاستغاث الناس بالحاكم ، فركب حماره وخرج من باب البحر (قرب باب الحديد بالقاهرة) ووقف وقال "أنا ماض إلى جامع راشده (بمصر القديمة) فاقسم بالله لئن عدت فوجدت فى الطريق موضعاً يطؤه حمارى مكشوفاً من الفلة لأضربن رقبة كل من يقال لى انه عنده شيئاً منها ولاحرقن داره وأنهين ماله" ثم توجه ومكث إلى آخر النهار فما بقى أحد من أهل مصر والقاهرة وعنده غلة حتى حملها من بيته لو منزله وشونها فى الطرقات وبلغت أجرة الصمار فى حمل النقلة الواحدة ديناراً من ذهب ، فامتلات عيون الناس وشبعت نفوسهم.

وكان الخليفة الحاكم بأمر الله يسقط بعض المكوس (الضرائب) في أوقات المجاعات وخاصة المفروضة على الغلال من أجل خفض الأسعار وترفعاً بالفقراء.

وإذ كان كله كان هذا العادل المستبد أسطورية وأثيرة لدى عامة الشعب ، وعلى النقيض من حذره المفرط تجاه أهل قصره وموظفيه كان الحاكم يتجول وسط الشوارع والأسواق دون حراسة ، وخاصة أثناء فترات الليل حتى تمتد معاش أهل الأسواق وتزداد أرباحهم ، ففي عام ٣٩١ هـ أمر الخليفة الناس بأن يوقدوا القناديل في سائر البلد على جميع الحوانيت وأبواب الدور والمحال والسكك الشارعة وغير الشارعة ففعل ذلك . ولزم الحاكم بأمر الله الركوب في الليل وكان ينزل كل ليلة إلى موضع موضع وإلى شارع شارع وإلى زقاق زقاق .. وصار الناس في القاهرة ومصر طول الليل في بيع وشراء وأكثروا أيضاً من وقود الشموع العظيمة وأنفقوا في ذلك أموالاً عظيمة جلييلة لأجل التلاهي وتبسطوا في المأكول والمشارب وسماع الأغاني ومنع الحاكم الرجال المشاة بين يديه من المشى بقربه وزجرهم وانتهرهم وقال لا تمتعوا أحداً مني فأحدث الناس به وأكثروا من الدعاء له.

وعندما ذهب في عام ٤٠٣ هـ ليصلى في جامع راشدة بعد ترميمه كان الناس يمشون بركابهم من غير أن يمنع أحد منه وكان يأخذ قصصهم ويقف وقوفاً طويلاً لكل منهم .

وظل الحاكم بأمر الله وفيما لعبته في الركوب ليلاً عبر شوارع القاهرة حتى يصل إلى الصحراء إلى أن فقد في إحدى جولاته المسائية تلك في السابع والعشرين من شوال عام ٤١١ هـ .

وشاء أعداء الحاكم ، وما أكثرهم ، أن يصوروا في كتاباتهم ميله للخروج ليلاً ومد العمل بالأسواق إلى ما بعد صلاة العشاء على غير حقيقة فأشاعوا أنه حرم العمل بالنهار وقصره على الليل وحده حتى ليحكون ، تنذراً ، أنه مر بأسكافي يعمل في الظهيرة فسأله عن سر عمله في هذا الوقت من النهار فرد الإسكافي بأنه "ساهر في حانوته منذ الليل".

ويذكر الحاكم أنه أول من فكر في إيجاد حل هنئسى لمشكلة عدم انتظام فيضان النيل واستقدم لهذا السبب الفيزيائي العربي المشير الحسن بن الهيثم وسيره إلى أسوان لينظر ما يفعله . ولكن ابن الهيثم قصر به همته وانكسرت عزيمته لما رأى في طريقه أهرامات ومعابد المصريين القدماء ، فصدته نفسه بأن هؤلاء العماليق على كثرة وروعة ما شيّدوا لم يقلحوا في بناء سد تخزن خلفه المياه الزائدة عن حاجتهم فكيف به هو . ويقال أنه إدعى الجنون واختفى خوفاً من غضبة الحاكم عليه ولم يظهر إلا بعد توليه الظاهر لأعزاز دين الله.

ومن سبب ان جملة من الأقوام التي رخصت الخمر يسببها بالجنون والشنوذا انما كانت جميعها من وهي المجاعات والأوبئة التي خلفتها القبضات النذرة إلى حد التحريق والمرتفعة إلى حد الانفراق .

فمنع كل مجاعة يصحبه وفاء (كالماء) كان في ذلك منع من بيع الأكلية التي يشبه في حلالها الخمرية التي كان يبيعها الناس في الأسواق والبيوت والشوارع والأسواق كالقناع (الشربات).

ولأن الكلاب ، كما ذكر العلم الحديث ، كانت تنقل عدوى الأمراض الوبائية فإنه كان يأمر بقتل الكلاب . فقامت وهو مأمور بها على قتل تلك الكلاب ، كانت تنجس عليه أثناء مروره الليل.

ولأجل الحفاظ على ثروة البلاد من الحيوانات أثناء الأوبئة التي كانت تفتاحها هي أيضاً فقد كانت الأوامر تصدر بمنع بيع الأبقار الصالحة من النجاسة إلا في أيام الأضحية . فتوقفت الناس عن بيع الأبقار في أوقات الحج والعمرة وكانوا يملكون تلك خيولاً إلا يجوز أن يعلقوا في زمن الجذب والقط.

وينظر لأيمان الحاكم الشديد بالقضاء والقدر، شأنه في ذلك شأن سائر المسلمين، ويقتنع بأن الله يسبب الناس بتوهم التي يقرئونها ، فإنه لم يكتف بإدراك مسألة الاستسقاء عند كل انخفاض لفيضان النيل بل سعى جاداً لا يستشمال كل رذيلة ومقاومة كل خروج عن تعاليم الاسلام .

فتتبع الخمر وشاربها . وبدأ أولاً بلوائح الخمر فأريقت من سائر الأماكن ومنع من بيع المسكرات كما حرم في بلاد الخمر من البلاد المجاورة إلى مصر . وفي عام ٤٠٢ هـ طور الحاكم هجومه على الخمر ، بمحاصرة المواد التي تصنع منها ، فمنع من بيع العنب إلا أربعة أربال فما بونها ومنع من عصره وطرح كثير منه . ونيس في الطرقات وغرق كثير منه في النيل ومنه من حمله وقطعت كبرى العينة كلها ، كما حرم بيع الزبيب وحمله وألقى في ماء النيل منه شيء كثير وأحرق شيء كثير.

ومن الطرائف التي وقعت أبان حملته لمنع الخمر والمسكرات والتي بدأت منذ عام ٣٩٥ هـ ، انه التقى أثناء ركوبه في جوف الليل بشيخ طاعن في السن وقد أمتطى حماره متهيناً لمبور

أحدى القناطر فى طريقه إلى الصحراء خارج القاهرة . وكان الشيخ ممن أدمنوا الخمر وصاروا لا يفرقونها ، فأراد الفرار بجرار خمره إلى حيث لا يدركه رجال الخليفة . فاستوقف الحاكم الرجل فوق القنطرة وقد فهم مرامه وسأله "إلى أين انت ذاهب أيها الشيخ ؟ " فرد عليه حائثاً إلى أرض الله الضيقة " فقال الحاكم مستكراً " أو أرض الله ضيقة يا رجل ؟ " فما كان من الشيخ إلا ان انفجر غاضباً وهو يقول: "لولم تكن ضيقة ماقابلتك على هذا الجسر " فضحك الحكم وخطى سبيله.

مع مقاومة الخمر شرع الحاكم فى مواجهة المجون والخلاعة ، فمنع الناس من التظاهر بالغناء ومن ركوب النيل للتفرج وسد أبواب الدور التى تطل على الخليج الحاكى (شارع بور سعيد حالياً) والطاقت المظلة عليه ، كما منع الناس من بيع المغنيات والغناء واللهو ومن الاجتماع بالصحراء.

أما حجب المرأة فكان له النصيب الأوفى من اجراءات الحاكم فى هذا الصدد ، وجميعها اجراءات تشير إلى التزامه بالاسلام وتعاليمه وليس إلى الجنون كما أشاع المغرضون من أعدائه.

فعندما لاحظ أن أوامره بتمديد فترة العمل ليلاً وإضاءة الشوارع والأسواق أدت إلى كثرة خروج النساء إلى الطرقات وتظاهر الناس باللهو والغناء وشرب المسكرات فى الحوانيت وبالشوارع ، أمر الحاكم بأمر الله " أن لا تخرج امرأة من العشاء ومتى ظهرت امرأة بعد العشاء نكل بها ثم منع الناس من الجلوس فى الحوانيت فامتنعوا " وأمر أن لا تكشف امرأة وجهها فى طريق ولا خلف جنازة ولا تتبرج .

بعد ذلك وينحو سبع سنوات منع النساء فى عام ٤٠٢ هـ من زيارة القبر فلم ير فى الأعياد فى المقابر امرأة واحدة.

فى عام ٤٠٤ هـ زاد الحاكم فى الطنبور نغمة ، فمنع النساء من المشى فى الطرقات ليلاً أو نهاراً فلم تر امرأة فى طريق التبة وأغلق حماماتهن ومنع الأساكفة من عمل خفافهن وتعملت حوانيتهن.

ويرى أن بعض النسوة من العجائز ومن لاعائل لهن تضررن من عدم مقدرتهن على شراء طعامهن من الأسواق بسبب قرار حظر التجول ، فأمر الحاكم البياعة بأن يحملوا بضائعهم إلى الشوارع ليشتريهن من خلف الأبواب بواسطة " كُيش " من نحاس تتناول المرأة

بها البائع نقوده ويحمل هو بدوره السلعة فى داخلها ، فلا يلتقيان وجهها لوجه ولا تمس يد امرأة يد بائع ، ومن يومها لم يتوقف الباعة عن المرور بسلعهم فى شوارع وحوارى القاهرة .

وقد حاولت امرأة أن تتحايل على قرارات الحاكم الصارمة فبعثت إلى القاضى تسالهُ الإنزى بمغادرة منزلها إلى منزل أخيهام المتوفى لتلقى على جثمانه النظرة الأخيرة ، فبعث إليها بأحد الشهود العدول الذى أوصلها بنفسه إلى المنزل الذى عينته له . فلما عاد زوجها من عمله ولم يجدها فذهب للقاضى متهما إياه بالتعدى على حقوقه الشرعية فى غيابها ومكاشفاً القاضى بأن زوجته ليس لها أخوة بالقاهرة وتحقق القاضى البائس من صحة ما ذهب إليه الزوج المخدوع عندما كبس الدار التى أوصل الشاهد المرأة إليها ليجدها بين أحضان عشيقها فأقام عليهما الحد ، وألفى الحاكم بأمر الله ما كان قد فوض فيه القضاة بخرج النساء لأعذار مسوغة ، ومنع خروجهن البتة .

وكان للحاكم موقفه المميز من أهل الذمة ، الذى يتماشى مع ما اعتقده سائر الرجال فى دولته وعامة المسلمين من أن ظهور اليهود والنصارى وتواليهم أمور الدولة فيه ما يغضب الله ويخالف تعاليم رسوله الكريم (صلى الله عليه وسلم) ، لأن فى ذلك الأمر خط من شأن الاسلام والمسلمين ورفعه لأعدائهم والصلولة دن انتشار الدين الحنيف أى قدر من التراخى تجاه مخالفة أهل الذمة لواجب الاحترام نحو الاسلام ونبيه أو الخروج عن الشروط العمرية الشهيرة وعد عمله هذا من القرابات إلى الله تعالى عله يرفع مقته وغضبه عن شعبه فيفيض النيل بما يكفى لنضج الزرع وامتلأ الضرع .

فعندما بلغ الحاكم أن اليهود يجتمعون فى حاراتهم (حارة الجودرية آنذاك) فى أوقات خلواتهم ويقتنون :

وأمة قد ضلوا وبينهم معتل قال لهم نبيهم نعم الادلل الخلل

ويسخرون من هذا القول ويتعرضون إلى ما لاينبغى سماعه فى الاسلام والرسول الكريم (صلى الله عليه وسلم) ، أتى الخليفة إلى أبواب حارة الجودرية "وسدها عليهم ليلاً وأحرقها" .

وقد تكررت فى خلافة الحاكم وأوامره بالزلام اليهود والنصارى بلبس الغيار وشدد الزنار حسبما قضت بذلك الشروط العمرية وخاصة فى أوقات المجاعة . فأمرهم بذلك عام ٢٩٥ هـ وشدد عليهم مرة أخرى فى عام ٢٩٩ هـ .

وفى سنة ٤٠٣ هـ أمر النصارى بلبس السواد وتعليق صلبان الخشب فى أعناقهم وأن

يكون الصليب ذراعاً في مثله وزنته خمسة أربال وأن يكون مكشوفاً بحيث يراه الناس ومنعوا من ركوب الخيل وأن يكون ركبهم البغال والحمير بسروج الخشب والسيور السود بغير حليه وأن يشدوا الزنانير ولا يستخدموا مسلماً ولا يشتروا عبداً ولا أمة وتبتعت آثارهم في ذلك فأسلم منهم عدة".

وفي العام التالي "ألزم اليهود أن يكون في أعناقهم جرس إذا دخلوا الحمام وأن يكون في أعناق النصراني صلبان".

وفي عهده هدمت كنيسة القيامة بالقدس الشريف بسبب قيام كهنتها بفتنة الناس عن طريق خلط الزئبق بدهن البيلسان وإيقاد النار بهذا الخليط فيرتفع في داخل الكنيسة على شكل هالة نورانية تميل إلى الزرق مع زعمهم أن هذا الطيف هو للمسيح عليه السلام أو لأمه مريم العذراء وقد كتب الأمر بهدم الكنيسة في عام ٣٩٩ هـ كاتبه ابن عبدون النصراني وكانت صيغته المختصرة المعبرة إلى متولى القدس ، وهو نصراني أيضاً .. أمر الإمامة إليك بهدم قمامة فاجعل طولها عرضاً وسماها أرضاً" وتنفذ الرجل ما طلب منه دون إبطاء أو تبرم. كما ينسب إلى الحاكم منع اليهود من التظاهر وراء جنازتهم ومصادرة ما كان محبساً على الكنائس من أراضي وأماكن وضم ذلك جميعه إلى الديوان وملاحقه إظهار الصلبان بالكنائس.

وشرع الحاكم بأمر الله بعد ما نضجت شخصيته في تخليص تولته من كل مظهر يجافي دين الاسلام فيضرب جماعة بسبب اللعب بالشطرنج (وكان مكروها) وأمر أن لا يقبل أحد له الأرض ولا يقبل ركابه ولا يده عند السلام عليه في المواكب لان الانحناء إلى الأرض لمخلوق من صنيع الروم وأن لايزاد على قولهم السلام على أمير المؤمنين ورحمة الله وبركاته ولا يصلى أحد عليه في مكاتبه ولا مخاطبه ووقتصر في مكاتبته على سلام الله وتحياته ونوامي بركاته على أمير المؤمنين ويدعى له بما يتفق من الدعاء .. ومنع من ضرب الطبول والأبواق حول القصر فصاروا يطوفون بغير طبل ولا بوق.

وفي أخريات أيامه كثرت هباته وصدقاته وعقته وصار الحاكم يركب بدراعه صوف بيضاء ويتعمم بغوطة وفي رجله حذاء عربي بقبالين ويلفت انعاماته حداً توقف معه أمين الامناء حسين ابن طاهر الوزان في امضائها فكتب إليه الحاكم بخطه بعد البسملة : "الحمد لله كما هو أهله

أصبحت لا أرجو ولا أتقى إلا الهسى وله الفضل
جدي نبي وإمامى أبى ودينى الاخلاص والعسل

المال مال الله عز وجل والخلق عباد الله وهم امانته فى الأرض أطلق أرواق الناس ولا تقطعها والسلام . كما رد ما كان أخذ من الضياع والأهلك إلى أربابها .
وإذا كان الحاكم بأمر الله قد أبدى فى بداية خلافته تعصبا لمذهبه الشيعى الاسماعيلى إلا انه تخلى بعد وقت عن تعصبه هذا بل وخالف المذهب الاسماعيلى ذاته .

فى عام ٣٩٥ هـ افتتح "دار الحكمة" وحمل إليها الكتب وصارت بمثابة مدرسة لتضريح الدعاة الشيعة وأمر الناس بكتابة سب السلف ولعنهم واكره الناس على نقش ذلك وكتابته بالأصباغ على ابواب المساجد وعلى الجوامع بمصر وعلى ابواب الحوانيت والصجر والمقابر . فارتجف الناس خوفا وأقبلوا من سائر النواحي على الدخول فى الدعوة الاسماعيلية .

ولم يمضى على تلك الاجراءات العصبية امان حتى أمر الحاكم بمحو سب السلف فمحي سائر ما كتب من ذلك .

وفى العام التالى ٣٩٨ هـ خطا الخليفة خطوة أخرى فى مجال حرية المذاهب فساوى بين اتباع المذهب الاسماعيلى ، مذهب الدولة الرسمى ، وبين مخالفهم . وصار من حق أهل السنة ان يفتروا ويصوموا فى رمضان حسب رؤيتهم للهلal وليس طبقا للصاب الفلكى المعمول به لدى الشيعة الاسماعيلية فيصوم "الصائمون على حسابهم ويفطرون ولا يعارض أهل الرؤية فيما هم عليه صائمون ويفطرون وصلاة الخمسين الذى جاءهم فيها يصلون وصلاة الضحى وصلاة التراويح لا مانع لهم منها ولاهم عنها يدفعون . يضمس فى التكبير على الجنائز الخمسون ولا يمنع من الترييع عليها المريعون . يؤذن بحى على خير العمل المؤذنون ولا يؤذى من بها لا يؤذنون لا يسب أحد من السلف ولا يحتسب على الواصف فيهم بما وصف والحالف منهم بما حلف لكل مسلم مجتهد فى دينه اجتهاده .

وإذا كان هذا السجل قد اعتبر ممارسات الشيعة هى الأصل وما عداها خروج يتجاوز الخليفة عنه برضاء ، إلا انه ينبئ عن تحلل الحاكم بأمر الله من التزامه بالمذهب الاسماعيلى وهو ما أكده فى العام التالى بقطع قراءة مجالس الحكمة بالقصر .

وما ان حل عام ٤٠٣ هـ حتى اعتبر سب السلف (أبو بكر وعمر وعثمان) وهو من التقاليد الشيعية الراسخة سببا كافيا للتشهير بمن يقوم به وضرب عدة ممن سبوا السلف بالفعل حتى

انقطع ذلك الفعل الشائن من بر مصر.

وقد حاول أحد الدعاة الشيعة أن يؤله الحاكم بأمر الله مستغلا التعاطف والانتباهار
الشعبيين للذين أحاطا بخوارق أعماله واتساع نطاق عدله ، إلا أن الخليفة أحل دمه وطارد
أتباعه حتى تمكن من قتله واستئصال شأقه مريديه . هذا الداعى هو الذى عرف بالدرزي .
وقد شكلت ردود الحاكم على دعوة الوهيتة التى تبناها الدرزي مذهباً جديداً عرف أتباعه
"بالموحدين" وهم المعروفون الآن "بالدروز" فى الشام.

يتبقى أن نذكر للحاكم بأمر الله أنه رغم ما أشيع وعرف عنه من عدااء لخروج المرأة
وسفورها ، فإنه كان أول ، وربما آخر من استخدم النسوة فى التلصص على رعيته ، فقد
استخدم عجائز النسوة اللاتى كان بإمكانهن الاطلاع على أدق تفاصيل الحياة اليومية داخل
بيوت رعياه ، وكانت معرفة الحاكم بمثل هذه التفاصيل الصغيرة كفيلا يبيث الرعب فى قلوب
من تحدثت نفسه بالخروج عن طاعته.

ومن أسف انه رغم التاريخ الحافل لهذا الخليفة الفاطمى ، فإن الاجيال الجديدة لا تعرف
من سيرته سوى أنه حاكم مجنون منع رعيته من التمتع بكل الملوخية . وساعد على ترسيخ
هذه الصورة الهزلية للحاكم بأمر الله أن بعض القصص الأدبية والأعمال الدرامية الحديثة قد
اتخذت من شخصيته مادة للسخرية ، فحرمت الرجل من تقدير هو أهل له وإنصاف تاريخى
طال انتظاره بعد طول غيب وسوء فهم.

وليت الأمر وقف عند افتراءات المؤرخين القدامى وعيث كتاب الدراما المحدثين الذين
أغصوا الحاكم حقه ، ولم يمتد إلى جيش جرار من المسلمين والمحتلين الأجانب ، الذين
مارسوا كل صنوف العنوان والاعتداء على الأثر المعمارى الوحيد الباقى من عصره ، وهو
"الجامع الأنور" الذى أتم الحاكم تشييده بعد وفاة والده العزيز بالله.

ويقع هذا المسجد بجوار سور القاهرة الشمالى من ناحية باب الفتوح ، ويعد أقدم ثنائى
مسجد باق فى مصر بعد جامع ابن طولون وتبلغ مساحته ٦١٦٠ مترا مربعا ، وقد انفق
الحاكم على بنيانه مبالغ طائلة حتى ليقدر ثمن الحصبير الذى فرش به وحده نحو خمسة آلاف
دينار ذهبى .

وقد بدأ التآمر على جامع الحاكم مبكراً ، ففى أخريات أيام الدولة الفاطمية وقبل أن تلفظ
أنفاسها اتخذ الصليبيون الذين دخلوا مصر أثناء نزاع الويزيين "شاور وضرغام" من بعض

أجزاء الجامع كنائس الفرنج حتى هدمها الناصر صلاح الدين الأيوبي ونقل إلى الجامع صلاة الجمعة بعد أن منعه من الجامع الأزهر وظل الجامع الأثور هو الجامع الرسمي طوال عصر الدولة الأيوبية وإلى بداية عصر المماليك .

وما لبثت الطبيعة أن ضربت الجامع بزلزال عم انتهاء القاهرة في عام ٧٠٣ هـ ، فتصدعت مئذنتاه ، ولم ينقذهما من السقوط سوى أعمال الترميم التي قام بها الأمير المملوكي بيبرس الجاشنكير .

وكان إعادة افتتاح الجامع الأزهر للصلاة وإلقاء الدروس في بداية عصر سلاطين المماليك سبباً مباشراً في تراجع أمر الجامع الأثور حتى هجر تماماً ، ولم يأت منتصف القرن الـ ٩ هـ (١٥ م) إلا وأصبح مخزناً للغالل وقد سجل المؤرخ المقرئ في خطه أن الجامع متهدم وسقوفه كلها ما من زمن إلا ويسقط منها الشيء بعد الشيء فلا يعاد . .

ولهذا فإن قواد الحملة الفرنسية على مصر (١٧٩٨-١٨٠١ م) لم يجدوا مكاناً فسيحاً ومسوراً أفضل منه في القاهرة ليتخذوه اصطبلًا لخيولهم .

ولم يك الانجليز بأقل سوءً من الفرنسيين ، إذ إتخذوا من جامع الحاكم في أواخر القرن الـ ١٩ م مخزناً للآثار والمتحف الإسلامية التي كانت تجمع تمهيداً لإنشاء دار الآثار العربية.

وما ان خرج مخزن الآثار من أروقة المسجد حتى بنت وزارة المعارف العمومية في مطلع القرن الحالي مدرسة ابتدائية على جزء من أرض الجامع .

وفي نهاية المطاف تقدمت "طائفة البهرة" الاسماعيلية المذهب بطلب إلى الحكومة المصرية وهيئة الآثار لتتولى الإنفاق على عملية ترميم الجامع وإعادة الحياة إليه.

ويتفلس المهتمون بالتراث الإسلامي عامة والآثار الإسلامية خاصة الصعداء ، وظنوا أنه قد قبض أخيراً لهذا المسجد من يقبل عثرته ويرفع عنه وعن مؤسسه كل ظلم وبخس وإهمال .. ولكن الرياح أتت ، كما يقولون ، بما لا تشتهي السفن .

فبهرة القرن العشرين تبهرهم الفخامة ويروق لهم أن يفعلوا بثرواتهم ما يشبع غرورهم بينما كان أسلافهم من تجار البهار (ومنهم اشتق لفظ البهرة) بين الهند والشرق العربي مسلمون بهرتهم الدعوة الاسماعيلية الجيدة التنظيم فوضّعوا ثرواتهم تحت إمرة الخليفة الفاطمي ينفقها في الدعوة كيفما يشاء ، كما جعلوا من بلادهم ملاذاً للفاقرين من الاسماعيلية باليمن وإتراثهم الأدبي والثائقي بعد سقوط دولة الفاطميين بمصر والدولة الصليحية في

اليمن .

فعلى الرغم من النفقات الهائلة التى لم يبخل بها البهرة الجدد على عملية الترميم إلا أن عملهم قد جانبه الكثير من التوفيق العلمى ، فأضروا بأثرية الجامع من حيث قصدوا الاصلاح . ذلك أن الترميم الأثرى علم له قواعده وأصوله التى تدرس فى الجامعات والاكاديميات العلمية ، ولا يهدف الترميم الأثرى إلى المحافظة على قوة البناء فقط بل وقبل ذلك ويعدده إلى الاحتفاظ بمعالمه التاريخية الأصلية سواء فيما يتصل بالعناصر البنائية كالعقود وفتحات الأبواب والنوافذ وطرق حمل الأسقف أو فيما يتعلق بالعناصر الزخرفية المنفذة فيه .

وبإيجاز غير مخل يمكن القول بأن غاية الترميم الأثرى هى "التاريخية" وليس من بين غاياته "الفخامة" أو "الفنية" بحال من الأحوال .

وقد وقع المشرفون على أعمال الترميم فى سلسلة من الأخطاء الفنية التى لا يستساغ أن يقبل فى تبريرها القول بأن تلك كانت رغبة أصحاب المال ، لأن ذلك فى واقع الأمر عنر أقبح من ذنب التفريط فى أمانة المحافظة على تراث الأمة.

بدأت باكورة الأخطاء بالتسليم للبهرة بحق إرث الخليفة الحاكم بأمر الله ، ولما كان من حق الورثة رفع أى عدوان يتم على أملاك أجدادهم فقد بادر البهرة إلى المطالبة بإزالة قبة (مدفن) أقامها أحد أمراء دولة المماليك لنفسه أمام واجهة الجامع الغربية ، فكان لهم ما أرادوا .. وفكت القبة على غير هدى ليعاد بناؤها فى مكان آخر خلافاً لرغبة مشييدها . وكانت النتيجة أن فقدت مصر هذه القبة الأثرية نتيجة لقصور الترتيبات العلمية الواجب اتخاذها فى مثل تلك الحالات من رفع المبنى معمارياً (مضططه) وتصويره من كل زواياه وترقيم أحجاره ليعاد تركيبها كما كانت أولاً.

ويبدو الأمر كما لو أن أمر نقل القبة قد أوكل لزمرة من شرطة المرافق المنوط بها إزالة التعديلات على الطريق العام ، فاخطلط الأمر عليهم ولم يستطيعوا التفرقة بين نقل قبة وانتزاع أكشاك السجائر.

ولا شك أن الأمير المملوكى كان يرى أن بناء مدفنه هناك يضمن تذكر الناس له عند مرورهم بشارع بين القصرين أهم شوارع القاهرة وقتها ، وأنه لم يقصد بأى حال إيذاء شعور "أصحاب الجامع" فذلك كانت طبيعة عصره . وإذا كنا نرى الآن أن ذلك عملاً أنانياً يتسم "بقلة النوق" فمن حق التاريخ - وحده - أن يحاسبه على أنانيته . ولست بحاجة إلى

التتويه بأن رفع اثر تاريخى من موضعه يشكل إعتداءً صارخاً على تاريخية وأثرية منطقة بأسرها .

فقد طاردت عقدة الفخامة علمية الترميم حتى أخرجتها من أعمال الجامع . ولأن للرخام دلالة قوية على "الفخامة" ، فإن البهرة قد عمدوا إلى فرش صحن الجامع المكشوف (٧٨م ٦٦xم) برخام أبيض ناصع ، رغم أنه لم يثبت أن هذا الصحن كان مفروشاً بالرخام ، لا من بقايا المسجد ولا من كتابات المؤرخين ، بل الأرجح أنه كان مفروشاً بالحصى أو الحجر الجيري كما جرت العادة بذلك قديماً .

ثم كانت ثالثة الأثافي عندما قاموا بكسوة محراب الجامع بالرخام المنقوش بالذهب ، وذلك خلافاً لما درج عليه الفاطميون من تغشية المحاريب بمادة "الجص" ، وبالمخالفة أيضاً لأصل محراب الجامع الحاكمى ذاته والذي تشهد بقايا الزخرفة التي كانت قائمة عند جزء من إطار الطاقة اليسرى للمحراب أنه كان أيضاً من الجص المنقوش . وكان من السهل اليسير أن يعاد ترميم المحراب باستخدام مادة الجص وزخرفتها بذات الزخارف التي وجدت على باب الجامع الخشبي (محفوظ بمتحف الفن الإسلامى بالقاهرة) فهي تمثل نفس الطابع الزخرفى الذى كان سائداً فى هذه الفترة المبكرة من عمر الدولة الفاطمية عندما شيد الجامع إبانها .

ولعل المرمم قد التبس عليه الأمر عندما وجد بالمحراب بقايا كسوة من رخام فظن أن ذلك من أصل البناء . ولو كلف نفسه مشقة البحث فى كتب التاريخ لعرف وبون كبير عناء أو عنيت أن عمر مكرم نقيب الاشراف هو الذى أحدث هذه الكسوة الرخامية ضمن أعمال الترميم التى أشرف على تنفيذها فى رواق القبلة عام ١٨٠٨م .

ويبدو أن عمى البصائر عن حقائق التاريخ قد امتد للأبصار فلم تستطعان تلحظ بقايا الزخارف الجصية التى كانت تزدان بها إطارات النوافذ ، وهى زخارف كان ينبغى استكمالها وفقاً لنسقتها القديم لا طمسها بطبقة من الملاط الحديث كما فعل القائمون على أعمال الترميم . وطال الطمس أيضاً المساحات التى تقع أسفل السقف مباشرة وكانت جميعها مشغولة بشريط من الخط الكوفى البسيط الذى يحمل بعض آيات القرآن الكريم ، قدر طوله بأربعة كيلومترات . وكان حرياً بالبهرة أن يكملوا ما اختفى ودثر من هذا الشريط الكتابى أمتداء بكتاب الله واسترشاداً بحجم حروف الكتابة .

وإذا كان الأمر كما بينا فإنه من سوء الأدب وقصر النظر أن نطالب أهل "الحل والعقد

والترميم" بأن يجلبوا أخشاب منقوشة بالزخارف النباتية الفاطمية لتحل مكان ما فقد من الأوتار الخشبية التي كانت تربط بين دعائم الجامع فهؤلاء لم يحترموا ما كان قائماً من بقايا المسجد فأنى لهم أن يوقروا ما غاب عن أبصارهم وفقد .

ومن قبيل التذكير بالأشياء التي نسيت نقول إن الباب التذكاري البارز للجامع كان محاطاً بشريط كتابي أغفل استكمالَه وأعيد تركيب بعض الأحجار الجديدة فيه دون أى تجديد أثرى .

وبالجملة يمكن أن نقرر ببساطة شديدة ومفجعة بذات الوقت أن ذلك الجامع البهى الطلعة الجميلة الطلية المقروش بالرخام لم يعد جديراً بأن يبقى فى سجل الآثار الإسلامية إلا ببركة مننّتيه المملوكيتين ونستعيز بالله أن يسهما ترميم فيذهباً بدأ كما ذهب جامع الحاكم بأمر الله .

وليس هناك أخيراً ما هو بأفضل من كلمة عزاء واجب للحاكم بأمر الله ، الرجل العظيم الذى تكاتف عليه المؤرخون وكتاب الدراما فشوهوا تاريخه ثم أتى البهرة فمسخوا مسجده دون "أن ينتطح فى ذلك عنزان" . وعزاءك أيها العبقري المظلوم تاريخياً وأثرياً أن البهرة قد شرعوا فى ترميم الجامع الأحمر الذى شيده حفيدك الأمر بأحكام الله وسيخرجون بعد ذلك على الجامع الأزهر الذى بناه جدك المعز لدين الله ، فعسى أن يكون فيما سيصيب هذين الأثرين من سوء عزاء لك .. والله الأمر من قبل ومن بعد..



نخيرة الملك جعفر

الاسم جعفر واللقب "نخيرة الملك" ، ولأنه كان للرجل كفل من لقيه ولاء الخليفة الفاطمي الأمر بأحكام الله منصب متولى الشرطة بالقاهرة فى عام ٥١٦ هـ وأضاف إليه النظر فى الصبة أيضا .

جاء نخيرة الملك جعفر إلى قلب التاريخ القاهرى فى زمن تدهورت فيه سلطات الخلفاء الفاطميين وانتقلت صلاحياتهم رويداً رويداً إلى أيدي الوزراء من أرباب السيف (العسكر) وأتباعهم من حكام الولايات ، فكان كل منهم يتصرف فيما تحت إمرته على هواه لا يذفعه عن ظلم مدافع ولا يمنعه من مغنم ممانع إلا طامع حاسد يتوق للإستيلاء على ما بيديه من سطوة أو جاه .

وفى ظل انهيار سلطات الأمر بأحكام الله وضياح هيبة وأبهة منصب الخليفة ، أحس جعفر أنه الرجل الأقوى فى القاهرة ، فهو وحده المسئول عن الأمن ومتابعه اللصوص (وما أكثرهم آنذاك) وهو أيضاً المنوط به مراقبة سير الحياة اليومية بالقاهرة فى الماكل والمشارب والنقود والموازين وفى البيع والشراء والأداب العامة . إنه ، يلفه عصرنا ، المسئول القاهرى الأول عن الأمن والتأمين والتجارة والصناعة والتعليم وإقامة الشعائر الدينية .

فى البداية طارد متولى الشرطة الجناة والمجرمين ليس فقط فى داخل الإطار الذى رسمه

الشرع الحنيف بل تجاوزوه بكثير فأبدع فى عذاب الجناة وأهل الفساد وخرج عن حكم الكتاب وأراد ذخيرة الملك أن يتشبه بالخليفة وقد فاقه قوة وسطوة ، فشرع فى بناء مسجد ليحمل إسمه مخلصاً عبر العصور مثلما شيد الأمر بأحكام الله الجامع الأقم .

إختار جعفر لمسجده بقعة من الأرض كانت تقع آنذاك على أحد محاور الاتصال الهامة بين مدينة مصر (الفسطاط) ومدينة القاهرة بامتدادها العمرانى ناحية الجنوب وقد يقول قائل بأنه أراد لمسجده أن يظل عالماً بأذهان وأبصار المنتقلين بين مصر والقاهرة ، يبصرونه فى موقعه عند كل ذهاب وإياب فيذكرون مشيده بكل الخير ولكن الحقيقة كانت غير ما نظن .

كان ذخيرة الملك قد قرر بينه وبين نفسه الأمانة بالسوء أن لا يفرغ درهما على مسجده ، وإذا فقد عين له هذا الموقع ليقبض على العمال والصناع الذين ينتقلون من الفسطاط للعمل بمدينة القاهرة أثناء فترات النهار . ولايستطيع صانع أو عامل أن يغادر موقع البناء إلا فى نهاية النهار بعد ما يكون قد كد وجد فى بناء مسجد الذخيرة .. دون أجر وكثيراً ما لجأ متولى الشرطة إلى تقييد الصناع لإكراههم على العمل سخرة .

ويقول ابن المأمون فى تاريخه أن جعفر كان يقبض الناس من الطريق ويعسفهم ويقيدهم ويستعملهم فيه بغير أجرة ، فلم يعمل فى مسجده منذ أنشأه « إلا صانع مكره أو فاعل مقيد» فعل جعفر ذلك وهو المحتسب المطلوب منه أمر الناس بالمعروف ونهيهم عن المنكر ، والمنوط به على سبيل المثال ، منع مؤبى الصبيان فى الكتاتيب من ضربهم ضرباً مبرحاً .

وأتى صاحب الشرطة ببناء مسجده الذى أسماه "مسجد الذخيرة" ولكن العامة أطلقت عليه تسمية أخرى قدر لها أن تغلب علىإسمه الأول . فقد اشتهر هذا المسجد الذى يشغل موقعه الآن مسجد الرفاعى باسم "مسجد لابالاله" بحكم أن الصناع الذين كانوا يساقون عتوة للعمل فيه سخرة دون أجر كانوا يحلفون ذخيرة الملك أن يخلى سبيلهم بقولهم "لابالاله" وإذا كان هذا هو مسلك عامة الشعب فى الإنتقام من الطرق المعوجة التى لجأ إليها جعفر ليشيد بيتاً من بيوت الله فإن الشعراء قد خللوا فعالة الشائنة ، عندما كتب عن مسجده شاعر لم يصلنا إسمه بيتين من الشعر يجمعان ماتفرق من سيرة ذخيرة الملك فقال ، لافض فوه ، :

بنى مسجداً لله من غير حله	وكان بحمد الله غير موفق
كمطعمة الأيتام من كد فرجها	لك الويل لاترنى ولاتصدقى

أما العقاب الإلهي الذي نزل بنخيرة الملك جعفر فكان أشد وأعتى ، فيذكر المقرئ أنه "إبتلى بالأمراض الخارجة عن المعتاد ومات بعد ما عجل الله له ما قدمه وتجنب الناس تشييعه والصلاة عليه . وذكر عنه في حالتي غسله وحلوه بقبره ما يعيذ الله كل مسلم من مثله . وذهب جعفر إلى حيث يشاء الله وأندثر مسجده الذي لم يؤسس على تقوى ، وبقيت أحكام الشعب والتاريخ مخلدة في بيتين من شعر وصرخة المظلومين .. "لابالله" .



الهاجب .. بلا أصحاب

من قلب الدلتا إلى القاهرة جاء ، مصيبة الموت التي وارت أباه الثرى وهو بعد طفل صغير كانت هي أكثر الحوادث سعادة في حياته ، ليس فقط لأنها حملته إلى القاهرة من قريته دميرة (بمحافظة الدقهلية الآن) المنسية في تضاعيف قرى الوجه البحرى ، بل وقبل ذلك لأنها دفعت بأمه إلى عصمة رجل مهم في الدولة الأيوبية وهو القاضى الوزير الأعز فخر الدين مقدم ابن القاضى الأجل أبى العباس أحمد بن شكر المالكى الذى نوه بأبن عمه وابن زوجته فى ذات الوقت ، طلباً لرضائها أو دفعاً لشرها !!

الاسم كاملاً هو " عبد الله بن الحسين بن عبد الخالق بن الحسين بن الحسن بن منصور ابن إبراهيم بن عمار بن منصور بن على صفى الدين أبى محمد الشينبى الديرى المالكى المعروف بأبن شكر " .

ولد بقريته دميرة فى تاسع صفر سنة ٥٤٨هـ ، وكفله زوج أمه ونوه به عند أمراء الدولة الأيوبية فترقى فى خدمتهم . وقد سعد عبد الله السلم سريعاً بفضل ذكائه واجتهاده ، بعد أن نال حظاً وافراً من التعليم الدينى ، فظهر له مؤلف فى الفقه على مذهب مالك وكان كل من حفظه نال منه حظاً وافراً . ومع ذلك إن بعض خيلاء عصره يرون أنه ألف كتابه هذا ليس عن

ورع ولكن بغرض التشبه بالوزير العباسي الشهير عون الدين بن هبيرة .

ويغض النظر عن نوايا رجلنا الذي اشتهر باسم " الصاحب صفى الدين عبد الله بن شكر فانه واج باب السلطة وهو بعد في الثلاثينات من عمره ، عندما التحق بخدمة الأمير الأيوبي أبي بكر بن أيوب أخى السلطان الناصر صلاح الدين يوسف الأيوبي .

وكان صلاح الدين قد سلم لأخيه أبي بكر هذا أمر الاسطول وأفرد له من الأموال إيرادات الزكاة بمصر والحبس الجيوشى وعائد بيع ملح النطرون والحراج وماعه من ثمن القرظ وساحل السنط والمراكب الليوانية وإسنا وطنبدي ، فاستخدم أبوبكر فى مباشرة كل هذا ، الصفى بن شكر فى سنة ٥٨٧ هـ ومن حينئذ اشتهر ذكره .

ومرة أخرى ، وإيسر أخيرة ، يجد الصاحب صفى الدين فى ملاك الموت خير معين له على نيل مراده ، "مصائب قوم عند قوم فوائد" فما أن حلت مصيبة الموت بالناصر صلاح الدين حتى اقتسم أمراء البيت الأيوبي أجزاء سلطنته بمصر والشام . وكانت مصر من نصيب سيده الذى عرف بالملك العادل أبي بكر بن أيوب . وما لبث أن أصبح الصاحب وزيراً للعادل الأيوبي . ومن هذا الوقت عام ٥٩٦ هـ حفر الرجل اسمه فى ذاكرة التاريخ بأحرف من نار ... ودم .

وضع فلاح ديمرة نصب عينيه أن يدخل التاريخ من كل أبوابه ، وتلك كانت عقدة حياته فهو أولاً قد أراد التشبه فى محاضراته بالوزير ابن هبيرة وفى ترسله بالقاضى الفاضل عبد الرحيم البيسانى أشهر شخصيات العصر الأيوبي الأول ليذكر فى صحائفه أنه جمع بين مزاي "الإثنين" لم يكن فيه أهلية هذا لكنه كان من دهاة الرجال !! .

ويبدو أن صاحبنا قد أدرك قدره بين هاتين الشخصيتين ، فأراد ألا يفوته أن يكون الأكثر مهابة فى حياته بين رجال الدولة والأفضل بين كافة الكتاب والفقهاء ، والأوحد الذى يصلح لكرسى الوزارة وكان مخططه الجهنمى لبلوغ مأربه يعتمد على محاور ثلاثة ، أولها إسترضاء السلطان بتوفير كل ما يحتاجه من المال ولو بمصادرة كتاب الدولة والتجار أو بقطع الأرزاق التى تجريها الدولة على بعض رعاياها ، ويقال إنه قطع فى وزارته من الأرزاق ما جعلته أربعمئة ألف دينار فى السنة ليس ذلك فحسب بل يضيف إلى هذه الميزة حسنتين أولاهما أنه كان ضابطاً للمال من الإنفاق فى غير واجب وثانيهما أنه كان لا يأخذ من مال السلطان فلساً ولا ألف دينار ويظهر أمانة مفرطة ، ورغم أنه كان لا يتعفف من الإستيلاء على أموال الرعية غصباً وعنوة !!

أما المحور الثانى لخططه فهو نصف كل من يشتبه فى قدرته على منافسته على منصب الوزارة سواء أكان من كبار الكتاب أو مشاهير الفقهاء والقضاة أو حتى من أبناء البيوتات الكبيرة ، حتى أنه جعل هدفه فى الحياة إبادة هؤلاء ومحو أثارهم وهدم ديارهم وتقريب الأسقاط وشرار الفقهاء "عرضاً عنهم وكم تسارع أرباب الحوائج والأطماع ومن كان يخافه إلى بابه وملاوا طرقاته وهو يهينهم ولا يحفل بشيخ منهم وهو عالم وأوقع بالروساء وأرباب البيوتات حتى استأصل شأفتهم وقسم الأراذل فى مناصبهم "

وطيلة حياته كان شعاره ، وكذلك شعار آل شكر جميعهم ، هو "إذا كنت دقماً فلا تكن وتدا " ، ويعملون جميعاً بهذا القول كما يعمل بالأقوال الإلهية ، وكان ابن شكر يردد شعاره هذا فى اليوم عدة مرات ويجعله حجة عند انتقامه .

وكان الصاحب لا يرضى لأعدائه من الرؤساء بنون الهلاك والإستئصال ولا يرحم أحداً إذا انتقم منه ولا يبالى بعاقبة ، وإذا ما انتقم من عدوه ، ظن أنه لم ينتقم فيعود للانتقام ، ولا ينأى عن عدوه ولا يقلل معذرة أحد . وقد فر من وجهه كبار رجال الدولة بعد أن استولى على أموالهم ، ومن هؤلاء القاضي الأشرف بن الفاضل والقاضى علم الدين إسماعيل بن أبى الحجاج صاحب ديوان الجيش والقاضى الأسعد أسعد بن معاتى صاحب ديوان المال . ولا عجب بعد ذلك أن تذكر كتب التاريخ عنه أنه الرجل الذى إنقاد له على الرغم والرضا الجمهور وأخمد جمرات الرجال وأضرم رماداً لم يخطر إيقاده على بال !!

وثالثة الأثافي أن هذا الجبار العنيد رام إذلال الكافة وإهدار كرامتهم ، وكان يتحسر دائماً لان القاضي الفاضل عبد الرحيم اليبسانى قد مات قبل أن تتمرغ شيبته على عتباته .

ويروى عن تكبره الزائد أن الروساء كانت تقف على بابه من نصف الليل ومعهم المشاعل والشمع وعند الصباح يركب فلا يراهم ولا يرونه لأنه إما أن يرفع رأسه إلى السماء تيهاً وإما أن يعرج إلى طريق غير التى هم بها وإما أن يأمر الجنادرة التى فى ركابه بضرب الناس وطردهم من طريقه ويكون الرجل قد وقف على بابه طول الليل إما من أوله أو من نصفه بغلمايه وبوابه فيطرد عنه ولا يراه !! .

ويبدو أن الشربة ثقلت على صاحبنا فتعاظم على سلطانه وولى نعمته الملك العادل وكان يكثر من التغضب على السلطان ويتجنى عليه وهو يحتمله إلى أن كان عام ٦٠٧ هـ .

فى هذا العام عاهد ابن شكر للمرة الألف ما دأب عليه من تهديد السلطان بتركه الخدمة

وفى هذه المرة كان صبر الملك العادل قد نفذ فعزله من الوزارة وولاهم عوضاً عنه القاضي الأعز فخر الدين مقدم بن شكر (أيضاً) .

ورغم أن أعداء الوزير صاحب إبن شكر قد حسنوا للسلطان أن يستولى على أمواله ويصادر أملاكه ، إلا أن الملك العادل حفظ لرجله ما أداه من خدمات له ، واكتفى بأن أخرجه من مصر بجميع أمواله وحريمه وعلمانه ، وبلغت الجمال التي حملت متاعه أكثر من ثلاثين جملاً .

وظن أهل مصر أن صاحبنا الذي ذهب للإقامة عند "ابن أرتق" في مدينة أمد في شمال سوريا قد غادرهم بلا عودة ، ولكن ملك الموت ، مرة أخيرة ، كان هو القول الفصل .

ففى سنة ٦٥٠ هـ ب عد أكثر من أربعين عاماً من خروج إبن شكر من مصر ، مات الملك العادل ، وخلفه على العرش إبنه الملك الكامل محمد الذى دخل فى حرب شرسة ضد الصليبيين المحاصرين لمدينة دمياط ، وعندما أعوزه المال اللازم لاستكمال القتال ، تذكر خير جامع للمال عرفته الدولة الايوبية ، فاستدعى إليه إبن شكر ليكون وزيراً له ... وقد كان .

فى هذه المرة لم يغادر صاحب كرسي الوزارة إلا بعد أن أزهق ملك الموت روحه فى الثامن من شعبان سنة ٦٧٢ هـ ، بعد أن وفر للملك الكامل كل ما احتاجه من أموال فى كفاحه ضد الفرنج . ويكفى الرجل فخراً أنه اختتم حياته بهذا العمل الجهادى على ذات الطريقة التى ألفها طيلة حياته لئلا أن تؤثر فيه محنة خروجه من مصر أو تزحزحه سنوات الغربة قيد أنملة عن أسلوبه القديم .

إذ أنه ما إن حل وزيراً حتى "وضع يده فى مصادرات أرباب الأموال بمصر والقاهرة من الكتاب والتجار وقرر على الأملاك مالأ وأحدث حوادث كثيرة وجمع مالأ عظيماً أمد به السلطان"

وقد كان عمله هذا سبباً فى تمكنه من السلطان حتى أنهى حياته كما أراد "مهاباً من الجميع" ويكفى أن الملك الكامل بعث إليه بإبنيه الملك الصالح نجم الدين أيوب والملك العادل أبى بكر ليؤدوا فى يوم عيد فقاما على راسه قياماً ، وهو مدافع بأحد المتملقين أن ينشد فى هذا الموقف مخاطباً صاحب إبن شكر :-

لولم تقم له حق قيامه ماكنت تقعد واللوك قيام

ورغم ما اتصف به صاحب من دهاء مع هوج وخبث فى طيش ورعونة مغرطة وحقد لا

تخبو ناره ، إلا أنه كان مقدراً لعواقب ما يفعل بالناس حتى أنه كثيراً ما أنشد :

" إذا حقرت امرأ فاحذر عدواته من يزرع الشوك لم يحصد به عنباً "

وعلى أية حال فقد أظهر رجلنا تجلداً يحسد عليه فيما ألم به من نوازل المرض حتى عد في نظر معاصريه من الجبابة العتاة .

فأخذ مرة مرض من حمى وحدث به النافض (العرشة) وهو في مجلس السلطان ينفذ الأشغال فما تأثر ولا ألقى جنبه إلى الأرض حتى ذهب .

وحدث ذات مرة أنه أصيب بدوستتاريا حادة وأزمنت معه حتى يش منه الأطباء وأيقنوا موته ، واشتد به الوجع وأشرف على الهلاك وعندئذ تذكر أن في حبيسه عشرة من وجوه الكتاب ، فبعث ليستدعيهم إليه . وقد يعتقد البعض أنه طلبهم في هزيع الليل ليطلق سراحهم تقريباً إلى الله تعالى ولكن الأمر كان على غير هذا الإعتقاد .

فما أن مثل العشرة أمامه حتى ابتدروهم قائلاً " أنتم في راحة وأنا في الألم . كلا والله " وأمر بالأت التعذيب فأحضرت ووضِعَ المساكين في المعاصير (تعصر بها الركب والمفاصل عصراً) وأخذ في تعذيبهم " قصاروا يصرخون من العذاب وهو يصرخ من الألم طول الليل إلى الصبح" وبعد ثلاثة أيام من هذه المشاركة الوجدانية القسرية شفى ابن شكر من مرضه !!

وحرى بالأطباء في عصرنا أن يلتفتوا إلى هذه الطريقة المبتكرة من العلاج بالمشاركة الوجدانية ، فلعلها تكون الحسنة الوحيدة التي خلفها ابن شكر في صحائفه .

ولما بلغ الوزير من الكبر عتياً كف بصره ، ولكنه أظهر الجلد "وتعامى" عن هذه المصيبة ولم يغترف بها ولو للحظة واحدة . " فإذا حضر إليه الأمراء والأكابر وجلسوا على خوانه يقول قدموا اللون الفلاني للأمير فلان والصدر فلان والقاضي فلان وهو يبنى أموره في معرفة مكان المشار اليه برموز ومقدمات يكابر فيها دوائر الزمان "

ومهما يكن من أمر الصاحب ابن شكر وال بيته ، فإن خدم الرجل قد تشبهوا به وأمعنوا في الطغيان كبرايه الذي كان يأخذ من الناس مالاً كثيراً ومع ذلك يهينهم إهانة مفرطة . ومن الطريف أن هذا البواب لم يكن يتقاضى أجراً من ابن شكر ، وليس ذلك فحسب بل ويقوم لسيده في كل يوم بخمسة دناتير " منها ديناران يرسم الفقاع (الشربات) وثلاثة دناتير يرسم الحلوى" إضافة إلى إلتزامه بكسوة غلمانه ونفقاته ومع ذلك فقد اقتنى هذا البواب عقاراً وقرى مما كان يأخذه من الناس من جعل نظير قضاء حوائجهم عند الوزير .

ورغم أن ابن شكر الذى تلقب بالصاحب ، دون أن يكون له صاحب قد غادر الدنيا وهو فى كرمسى الوزارة معززاً مكرمأ ومهابأ إلا أن ذلك لم يحل دون أن ينكب فى أولاده تاج الدين يوسف وعز الدين محمد ، إذ قبض عليهما الملك الكامل وهبسهما وصادر جميع ممتلكات أبيهما ، كما نكب فى مدرسته التى خصصها لتدريس المذهب المالكى وسماها بالمدرسة الصحابية ، فقد تهدمت سريعاً وزال كل أثر لها .

وهكذا رحل ابن شكر دون أن يخلد ذكره ببيت من بيوت الله ، أو يعقب يتمتع بما خلفه من ثروة وعقار ، عارياً من كل فضل ، وصحائفه مجللة بالسواد موصومة بكل عار وشنار .



سقوط علم

كان المملوك "سنجر الشجاعى" مصيباً عندما اختار لنفسه ثعباناً يسبق اسمه ، مركباً أوله من كلمة " علم " فقد كان كما برهنت الأيام أحد أعلام زمانه ، ولكنه تجاوز الحقيقة كثيراً عندما أضاف الى ذلك النعت لفظ " الدين " لانه فى الواقع كان علماً على أشياء كثيرة ليس من بينها "الدين " أى دين .

وعلم الدين سنجر الشجاعى من الرعيل الأول للمماليك البحرية الذين اشتراهم الملك نجم الدين أيوب الأيوبي صغاراً من أواسط أسيا ، وشرع فى تعليمهم فنون الحرب وتلقينهم تعاليم الاسلام فى قلعته التى شيدها فى جزيرة الروضة بوسط مجرى نهر النيل فيما بين الجزيرة والقسطاط (مصر القديمة الآن) .

ولما نجح المماليك فى إغتيال "توران شاه" آخر سلاطين الدولة الأيوبية ، انتقل الحكم اليهم فى مصر والشام ، فكان من هؤلاء الأرقاء السلاطين والأمراء ، ومن بينهم هذا الأمير علم الدين سنجر .

وكما جمع سنجر بين طرفى نقىض (الرق والإمارة) ، تعايش فى نفسه نزعتان متباينتان فقد كان محباً وعاشقاً لكل ما هو جميل من فنون العمارة والزخرفة ، وتجذب انتباهه دائماً تلك

النماذج الفنية الرفيعة حتى فى أوقات الحروب أو وسط مظاهر الدمار والخراب .

أما بالنسبة للبشر ، فان علم الدين لم يظهر تجاههم أى قدر من الاحترام والعطف الذى أولاها للأحجار الصماء ، خاصة اذا ما تعلق الأمر بتشيد عمارة جديدة يرى فى عناصرها الانشائية والزخرفية ما يرضى ذوقه الفنى الرفيع وحسه المعمارى المرفه ... فالأحجار أولا ... والانسان أخيرا .

وفى ذلك كان الشجاعى المثال الأول لمقاوى الهدد والانقراض فى عصرنا الحديث فما يهمه ويشغل باله هو اكتشاف أفضل ما فى المباني القديمة والاستيلاء عليه ليحمل الى مبنى جديد دونما اعتداء بحقوق أو مصائر أصحاب المنشآت العتيقة أو حتى سكانها .

وعند تشييده لعمارة جديدة ، فان تسخير الصنائع والعمال عدّ فى نظره من ضرورات الإنجاز السريع والمحكم لتصويراته الفنية ، وكأنه يتحرق شوقا لرؤية تحفته المعمارية ماثلة أمام عينيه بين عشية وضحاها .

ولذا كانت هناك عبارة واحدة تلخص هذا التناقض فى شخصية "سنجر" بين الرقة مع الاحجار والفظاظة مع الانسان ، فان هذه العبارة ولاشك سوف تومئ الى الحقيقة الخالدة فى سيرته الذاتية ، "مبان عظيمة وضحايا أعظم" ولما لا وقد كان هو نفسه واحدا من تلك الضحايا .

فى حياة الأمير علم الدين محطات من "الحب الحجرى" ، أشهرها محطتان أولاهما فى جزيرة الروضة بالقاهرة وثانيتها فى عكا بفلسطين .

فمن المعروف ان هذا الأمير ربى صغيرا فى قلعة الروضة التى شيدها الملك نجم الدين أيوب ، ويظهر ان مراتع الصبا وذكرياتها ظلت عالقة فى ذاكرته بقوة الى ان أصبح مسئولاً عن العمارة والتشييد أبان سلطنة الملك المنصور قلاوون ، وكلفه السلطان المملوكى بالاشراف على بناء مجموعته المعمارية القائمة الان بشارع بين القصرين بالقاهرة .

فقد تذكر سنجر كل مآرأته عينا وهو بعد صغير من روائع فن العمارة بقلعة الروضة فشرع فى نزعه من مكانه ونقله الى عمارة السلطان ، اما تقريبا لسيد الجديـد ، حيث لن يجد ما هو أفضل من هذه الأنقاض ، رخاما وزخرفة ، ناهيك عن قلة التكلفة ، واما سعيـا لتخريب المكان الذى ما برح يذكره بأيامه الأولى فى الرق ، وخشونة الحياة العسكرية التى أرداها الملك الصالح لمماليكه البحرية .

وحسبما أشارت المصادر التاريخية فإن سنجر الشجاعى أشرف بنفسه على نقل ما احتاجته منشآت المنصور قلاوون من الأعمدة الصوان والرخام والقواعد والأعتاب والرخام البديع وغير ذلك مما كان فى قلعة الروضة ، وصار يركب بنفسه الى القلعة صباحا وينقل الانقاض المذكورة على عجلات خشبية الى موضع العمارة بشارع بين القصرين حتى أخرج قلعة الروضة وذهبت كأن لم تكن .

أما المرة الثانية التى وقع فيها الأمير علم الدين أسيرا فى حب الأحجار فكانت فى مدينة عكا عشية تطهيرها من دنس الاحتلال الصليبي فى السابع عشر من جمادى الأولى عام ٦٩٠هـ فى هذه المرة كان سنجر مكلفا من قبل السلطان الأشرف خليل بن قلاوون بهدم الأسوار والكنائس الصليبية وإحراقها ، ورغم رائحة الموت التى كانت تنبعث نفاذة من عشرة الاف جثة صليبية ملقاة فى طرقات عكا ، وسحب الدخان ورائحة الدم وأنات الجرحى التى كانت تغطى سماء المدينة بسحابة من الكابة ، ورغم ذلك كله فإن عينه العاشقة للجمال لمحت تحفة معمارية من الرخام الأبيض الناصع تتوسط واجهه احدى الكنائس التى شيدها المحتلون بالمدينة .

كانت تلك التحفة مدخلا لكنيسة بنيت على الطراز القوطى الذى كان شائعا فى أوروبا لمدة خمسة قرون كاملة (١١-١٦م) ، وقد قدر لهذا المدخل ان يكون الشيء الوحيد الذى نجا من المجزرة المملوكية التى شملت كل ناطق وجماد يمت للاحتلال الصليبي بأى صلة ، والفضل فى ذلك عائد لمقاوم الهدد سنجر الشجاعى الذى خلع مدخل الكنيسة الرخامى وحمل اجزاءه على الجمال من عكا الى منزله بالقاهرة .

وقد ظل المدخل الرخامى حبيس المخازن متنفلا من وريثة سنجر الشجاعى الى غيرهم حتى استقر لدى وريثة الأمير بيدرا عام ٦٩٧هـ ، ومنهم آخذه السلطان العادل كتيفا ليضعه فى مدرسته التى بدأ فى عمارتها لصق مجموعة المنصور قلاوون وهى التى أشرف سنجر الشجاعى على تشييدها من قبل .

ومازال باب كنيسة عكا يتوسط المدرسة التى اشتهرت بالمدرسة الناصرية بعد ان انتقلت ملكيتها للسلطان الناصر محمد بن قلاوون الذى أكمل عمارتها فى عام ٧٠٣هـ .

ان دارسى الآثار والفنون الاسلامية يستطيعون الان فهم الاسباب التى دفعت الشجاعى الى ان يهيم بالمدخل القوطى الطراز ، فبالاضافة الى رخامه الابيض البديع الذى الفائق الصناعة ، فان ماحواه المدخل من عقود مدببة متتابعة لم تكن غريبة عما اعتاد الأمير علم

الدين تأمله في عمائر قلعة الروضة ومساجد القاهرة من عقود مديبة .

فكما هو متعارف عليه في تاريخ الفنون أن الطراز القوطي الأيوبي نشأ متأثراً بالفنون الإسلامية التي استعار منها الكثير من مفرداته المعمارية وحلوله الانشائية ، وكان العقد المديب هو أوضح ما استعارته العمارة القوطية من عمائر الشرق الإسلامي .

وخير برهان على دارية الشجاعى (القطرية والبصرية) بشخصية العمارة الإسلامية أن مدخل الكنيسة قد انتقل ببساطة شديدة ليتوسط واجهة المدرسة الناصرية بشارع بين القصرين دون أن يتوقف أمامه أى من الرحالة الأجانب الذين زرعوا شوارع القاهرة جيئة وذهاباً في القرون الثلاثة الأخيرة ولو بملاحظة عابرة عن أى وجه للشبه بين مدخل المدرسة ومدخل كنيسة نوتردام الشهيرة بباريس وهو الأقرب للملامح مدخل كنيسة عكا .

والى أبعد من ذلك فإن علماء الحملة الفرنسية الذين أحصوا على مصر أنفاسها في مؤلفهم الموسوعى "وصف مصر" لم يشيروا من قريب أو بعيد لمدخل المدرسة الناصرية ، ويبدو أن استبعاد شارات الصليب من مدخل عكا ووضعها في اثر إسلامى بزخارفه النبتية المورقة (الأرابيسك) وكتابات النسخية ، كانا كفيلين بأن يستعيد المدخل القوطى جذوره التى نبت منها ، فلا يبدو غريباً أو مستغرباً وسط مساجد ومدارس حى النحاسين العتيق ... أنها بضاعتنا ردت إلينا .

ذلك عن حسنات سنجر الشجاعى وصحائفه البيضاء .. أما السوداء فهامى بعضها .. لا كلها . "مسوف غشوم ظلوم" ، تلك هى الصفات الثلاث التى حرصت المصادر التاريخية المختلفة على أن توردتها لاحقاً باسمه دوناً استخدام لحرف عطف واحد .

والواقع أن الرجل استحق عن جدارة أن يوصف بجميعها عندما ولاه المنصور قلاوون أمر تشييد مجموعته المعمارية فيما بين عامى ٦٨٣ هـ و ٦٨٤ هـ . ولطبقاً للنص التأسيسي لهذه المجموعة فإن سنجر الشجاعى نجح في انجاز عمله خلال مدة لا تزيد عن أربعة عشر شهراً ، شيد خلالها أجزاء المجموعة الثلاثة ، القبة أو الضريح الذى ضم جثمان المنصور قلاوون ، والمدرسة المنصورية والبيمارستان* المنصورى الذى خصص لعلاج المرضى دون مقابل سواء

* بيمارستان كلمة مركبة من لفظين فارسيتين أولهما بيمار بمعنى مريض وستان بمعنى مكان وهي بذلك مكان لعلاج المرضى أو مستشفى.

من الملك والمملوك والجندي والأمير والكبير والصغير والحر والعبد الذكور والإناث".

وقد جمع الشجاعى في عمله ، بكل بساطة بين الهدف الخيرى لسلطان من انشاء مستشفى لمرضى المسلمين ومدرسة لقراءتهم وبين أساليبه المستهجنة واللا أنسانية لانجاز البناء علي أتم وجه وفي أقصر وقت ممكن.

وبعيداً عن تعمده إخراب قلعة الروضة ونقل ما بها من روائع أعمال الرخام والأحجار والأخشاب فإنه لم يترك مثابة يمكن أن يرمي بها مشيد عمارة الا وقد قارفها عمداً مع سبق الإصرار والترصد.

ومن الطريف أن أمر البقعة التى شيّدت عليها مجموعة المنصور قلاوون كاد أن يفلت من قبضة الشجاعى لولا أنه تدارك الأمر في آخر لحظة . فهذه الأرض كانت ضمن "دار القبطية" ، فولى السلطان مملوكه بلال المغيشى أمر شرائها من صاحبتها مؤنسة خاتون ابنة الملك العادل الأيوبي "فساس الأمر فى ذلك حتى أنعمت مؤنسة خاتون ببيعها على أن تعوض عنها بدار تلمها وعيالها فعوضت قصر الزمرد برحبة باب العيد مع مبلغ مال حمل إليها ووقع البيع على ذلك".

وفى الوقت الذى بدا فيه أن عقد البيع قد اكتسب كامل شروطه الشرعية ، ظهر المشرف على عمارة السلطان سنجر الشجاعى ليقوم بطرد مؤنسة خاتون وعيالها نون مهلة تلمم فيها أثاث بيتها .

وكان هذا هو الخطأ الأول لعلم الدين ، والاتهام الأول أيضاً ضمن قائمة طويلة من الاتهامات التى أحاطت بمجموعة قلاوون بكل شك وأرتياب فى مدى التزامها بتعاليم الدين والشرع الحنيف . فالوضع الذى شيّدت فيه قد "أخرج أهله منه كرها" .

بدأ الشجاعى البناء مستعيناً بثلاثمائة من أسرى الفرنج ، ولاغبار عليه فى ذلك ، ولكنه أضاف اليهم كافة صنّاع القاهرة ومصر ، الذين جمعهم "وتقدم اليهم بأن يعملوا بأجمعهم فى الدار القبطية ومنعهم أن يعملوا لأحد فى المدينتين شغلا وشدد عليهم فى ذلك وكان مهاباً فإلزموا العمل عنده" وفوق ذلك كان الشجاعى يراقبهم بنفسه أثناء سير العمل ويقف معهم على الأساقيل حتى لايتوانوا فى عملهم .

ثم زاد صاحبنا الطين بلة ، وأوقف ممالিকে بشارع بين القصرين فكان إذا مرأحد أو جلّ الزموه أن يرفع حجراً ويلقيه فى موضع العمارة فينزل الجندي والرئيس عن فرسه حتي

يفعل ذلك فترك أكثر الناس المرور من هناك ، وقريب شبه بتلك الصورة من أعمال السخرة التي أوردها المقرئ في خطه ما صورة الأديب نجيب محفوظ في روايته "بين القصرين" من قيام الانجليز باجبار السيد عبد الجواد وغيره من المارة بذات الحي الذي يضم مجموعة قلاويون علي حمل أكياس الرمال سخرة.

وتنفس المصريون الصعداء بعد ان تم الفراغ من البناء ولكن لم يقدر للشجاعى ان يهنا بعمله المعماري المعجز ضخامة وقخامة . فقد رتب مجموعة من الغيورين علي الاسلام فتوى جاء بها "ما يقول أئمة الدين في موضع أخرج أهله كرها وعمر بمستحثين يعسفون الصنائع وأخرب ما عمره الغير ونقل اليه ما كان فيه فعمر به . هل تجوز الصلاة فيه أم لا ؟".

وكان علماء الاسلام عند حسن ظن الرعية بهم فادانوا خروج الشجاعى عن مقتضى الشرع عند تشييده البناء وأفتوا بعدم جواز الصلاة في المدرسة المنصورية .

وخشى أحد المتطفلين على أهل العلم من غضبة الشجاعى وهو "المجد عيسى بن الخشاب"، فما زال حتى أوقف الشجاعى على تلك الفتوى ونصحه ان يواجه الفقهاء لعلمهم يعدلون فى مواجهته عن فتياهم .

وداخل علم الدين الزهو والغرور وظن ان أحدا من الفقهاء ان يجروا على الجهر بادانته وجهها لوجه وحسن له بعض شرار العلماء ان يجمع أهل العلم ومشايخه بالمدرسة المنصورية ويعلمهم بالفتيا إخراجا لهم وقد كان .

ويظهر ان ما حسبه سنجر كان صحيحا بالنسبة للفقهاء جميعهم الا واحدا منهم هو الشيخ محمد المرجانى الذى قال ، لله لره ، "أنا أفتيت بمنع الصلاة فيها (المدرسة) وأقول الآن انه يكره الدخول من بابها " ونهض المرجانى قائما فانفض الناس وتركوا الشجاعى قائما وحده .

أحس الشجاعى ان رأس الأفعى قد أطلت بمفردها وانه صار لزاما عليه ، تجنباً لغضب السلطان ، ان يستميل هذه الرأس ويستأنسها بالترغيب والترهيب . وما زال بالشيخ المرجانى يدعوه ويرغبه وبلغ فى سؤاله ان يعمل ميعاد وعظ بالمدرسة المنصورية حتى لم يجد الشيخ بدا من ان يستجيب لطلبه .

وظن سنجر ان مراده قد تم ولكن الشيخ العنيد فاجاه بما لم يكن فى الحسابان ، فما ان جلس أمام محراب المدرسة ليعظ الناس ومن حوله القضاة حتى أخذ فى ذكر ولاية الأمور من

الملوك والامراء والقضاة وذم من يأخذ الأراضى غصبا ويستحث العمال فى عمائره وينقص من أجورهم ويختم بقوله تعالى " ويوم يعرض الظالم على يديه ويقول يا ليتنى اتخذت مع الرسول سبيلا ياويلتى ليتنى لم أتخذ فلانا خليلا "

وما ان قام المرجانى من موضعه منهيا الوعظ حتى هب الشجاعى فزعا وأراد ان يدرك جزءا مما فاتة ، فسأل الشيخ الدعاء له لعل قلبه يلين أو يهدأ روعه بعد أن أفرغ ما فى جعبته ولكن المرجانى خيب ظنه مرة أخرى وقال له "يا علم الدين قد دعا لك ودعا عليك من هو خير منى وذكر قول النبى صلى الله عليه وسلم (اللهم من ولى من أمر أمتى شيئا ففرق بهم فأرفق به ومن شق عليهم فاشقق عليه) .

وانصرف الشيخ الجسور تاركا الشجاعى وقد ركبته الهم من انصراف الناس عن الصلاة فى المدرسة المنصورية . وهداه تفكيره الى شيخ آخر ألين جانبا وذى سمعة طيبة لدى الرأى العام وهو الشيخ "تقى الدين محمد بن دقيق العيد" ففاوضه فى أمر الفتوى وإضرارها برغبة السلطان فى عمل الخير وقصده من انشاء المدرسة والبيمارستان ، ووجد ابن دقيق مخرجا لهذا المأزق بالفعل .

وكان "الحل الوسط" الذى توصل اليه ان للسلطان مانوى من خير بتشبيده البيمارستان والمدرسة أما علم الدين سنجر فان كان وقوفه فى عمله بنيه نفع الناس فله الأجر وان كان لأجل ان يعلم المنصور قلاوون علو همته فما حصل على شىء ، فقال الشجاعى معلقا "الله المطلع على النيات" وعين ابن دقيق العيد للتدريس فى قبة المجموعة المعمارية مكافأة له .

وقد رأى البعض ان فتوى "النوايا" التى قال بها هذا الشيخ قد فتحت بابا واسعا أمام من هم أكثر ظلما من سنجر الشجاعى ، فكرت البكرة بعده وصار من المألوف فى العصر المملوكى ان يقوم الامراء والسلطين بتشبيد بيوت العبادة من أموال السمحت والحرام ويطرق غير نزيهة بالمرّة .

أما المقرئى ، الذى عاصر أمثال هؤلاء الذين يستحلون ما حرم الله فى سبيل تشبيد المساجد والمدارس فقد قال معلقا على اختلاف الفقهاء بشأن جواز الصلاة فى مثل تلك الاماكن ، "ان كان التحرج من الصلاة لأجل أخذ الدار القطبية من أهلها بغير رضاهم وإخراجهم منها بعسف واستعمال أنقاض القلعة بالروضة فلمعمرى ما تملك بنى أيوب الدار القطبية وبنائهم قلعة الروضة وإخراجهم أهل القصور (الفاطمية) من قصورهم التى كانت بالقاهرة وإخراج سكان الروضة من مساكنهم الا كأخذ قلاوون الدار المذكورة وبنائها بما

هدمه من القلعة المذكورة وإخراج مؤنسة وعيالها من الدار القطبية وإنت ان أمعنت النظر وعرفت ماجرى تبين لك ان ما تقوم الاسارق من سارق وغاصب من غاصب ، وان كان التخرج من الصلاة لأجل عسف العمال وتسخير الرجال فشىء آخر "بالله عرفنى فأتى غير عارف من منهم لم يسلك فى أعماله هذا السبيل ، غير ان بعضهم أنظلم من بعض" .

حسننا يا عمدة المؤرخين ، تلك رؤيتك بعد ان عاصرت أرتالا من أشباه علم الدين سنجر الشجاعى ، أما فقهاء العصر المملوكى الأول فقد كان ذلك أمر مستغربا ومستحدثا فى أيامهم . ومهما يكن من أمر الحكم التاريخى على مسلك الأمير علم الدين ، فان الفرصة قد واثت الشعب ليقول رأيه فى هذا الموضوع ، ولم يكن رأيهم بأقل قسوة وحسما من رأى الشيخ المرجانى .

فقد شات الأقدار ان يغضب السلطان المملوكى على سنجر الشجاعى لسبب ما ، ومن ثم أمر بقتله ، فقطعت رأسه بالسيف .

ولأن المشاعلى وجنود المماليك كانوا يعرفون مقدار كراهية الشعب للمقتول ، فقد أرادوا ان يعود عليهم موته ببعض القوائد ، وإذا فاتهم لم يسارعوا الى مواراة جيفته التراب بل حملوا رأسه على رمح وطافوا بها شوارع القاهرة وأسواقها .

ويغض النظر عن فظاظة هذا التصرف ، فان الأفراح قد عمت القاهرة ، وأخذت النساء فى إطلاق الزغاريد من طاقات البيوت ابتهاجا بمقتل الشجاعى ، وتبادل الرجال التهاتى فى الطرقات وكأنيهم فى يوم عيد .

ومن جانبهم فان جنود المماليك كانوا يسمحون للناس بأن "يبلوا" أو "يصبقوا" على رأس القاتل لقاء دراهم يحصلونها منهم كحلوان ، فاجتمع لهم ما لا يحصى كثرة من المال لشدة كراهية الشعب لعلم الدين سنجر الشجاعى .

لقد سقط علم الدين فى رأى الفقهاء والعامة والتاريخ وبالله من سقوط أيها العلم .



أقبحنا عبد الواحد

كثيراً ما وقف المستشرقون والباحثون تعترتهم وهم يشاهدون ما خلفه المالك من مساجد ومدارس ومنشآت خيرية ، لا تتفق كثرة أعدادها وروعة مبانيها مع ما عرف عن المالك من ظلم وقسوة ومجون .

ولكن أهل الشرق يعلمون جيداً أن بناء بيت من بيوت الله لا يرتبط بمدى ورع وصلاح مؤسسه بقدر ما يعبر عن نظرة المجتمع الإسلامي للمساجد ومنشيدتها ولقد كانت عمائر المالك تعبيراً دقيقاً عن حاجات الناس وعقيدتهم الدينية الراسخة في المقام الأول ثم مقياساً لدرجة الرخاء الاقتصادي آنذاك ، ولكنها ، وبإستثناء حالات قليلة ، لم تكن مقياساً ناجحاً لمدى تدبير أو عمق إيمان أمراء المالك ، فأغلب هؤلاء كانوا موضع انتقاد شديد من علماء المسلمين لعدم التزامهم جادة الدين أو احترامهم تعاليمه الفراء .

ويعيداً عن كون إقبال المالك على تشييد العمائر الدينية عملاً يعكس تفاعل الحكام المستوردين مع مجتمع المحكومين بكل قيمه الإسلامية ، فقد كان للمالك كطبقة من المحاربين رؤيتهم الخاصة في هذا الشأن ولعلها تكون انعكاساً لطبيعة التربية ونوع التعليم الذي تربوا عليه منذ وقوعهم في الأسر وانتقالهم للتنشئة الحربية في كنف سلاطين المالك .

وقد مرت تربية الممالك بمرحلتين متميزتين تبدأ أولاهما بحكم المنصور قلاوون بينما يؤرخ لبداية الثانية بعهد الناصر فرج بن برقوق.

فى المرحلة الأولى .. كان الممالك يجلبون صفارا من أواسط أسيا وغيرها ليربوا فى طباق خاص بالقلعة تحت اشراف دقيق من الممالك وبعض أهل العلم .

فيتعلم الصبى أولاً ما يحتاج إليه من القرآن الكريم على يد فقيه يحضر كل يوم للطائفة التى عين لها ، فضلاً عن تعليمه الخط والتمرن بأداب الشريعة وملازمة الصلوات والأذكار ، فإذا صار إلى سن البلوغ، بدأ فى تعلم فنون الحرب المختلفة من رمى السهام ولعب الرمح ونحو ذلك.

وقد أتاح هذا النظام التربوى للممالك الأول ان يكونوا نخبة عسكريةممتازة على صلة ما يجتمع الاسلام وحضارته واستحقوا ، قياسا بأخرين جاؤا من خلفهم ، ان يوصفوا بأنهم كانوا سادة يدبرون الممالك وقادة يجاهدون فى سبيل الله وأهل سياسة يبالغون فى إظهار الجميل ويردعون من جارٍ أو تعدى .

ولا يعنى ذلك ان هذه التربية قد خلت من المثالب ، فكما لاحظنا كان تعليم القرآن وأداب الشريعة قاصراً تقريباً على مرحلة ما قبل البلوغ وهى فترة غير كافية لأطفال لم تكن العربية لغة لهم ، فضلاً عن إقامتهم الدائمة فى طباق القلعة دون اختلاط بمجتمع المحكومين بلغته وعاداته وتقاليده وتفاعله الحى الخلاق مع مبادئ الاسلام ومظاهره الحضارية المختلفة.

ولاغرو إذن ان اتسم تعليم الطباق بالطابع التلقينى المختصرالذى يتسهدف وضع قواعد عامة تحكم حركة الحكام الجدد مع رعاياهم.

ويدهى ان الملوك عندما يشب عن الطوق كان يعتبر تعليمه الحربى هو الأساس الوحيد فى تأمله لحكم البلاد لا سيما وأنه هناك من الفقهاء وطلبة العلم من هم أكثر علماً منه بأمور الدين ، وعلى قاعدة هذا التخصص الوظيفى يأخذ الممالك فى الإبتعاد رويداً رويداً عن فحوى المفاهيم التى لقتت لهم فى أيام الصبا ، وما تلبث طبيعة الحكم المملوكى المستبد ان تصبغ سلوك النخبة العسكرية بالتعالى وعدم الالتزام بالقيود التى يفرضها المجتمع على أفرادها.

ورغم ذلك كله تبقى لدى النخبة الحاكمة أطياف من القواعد التى لقنوها باكراً ، تعن لهم حينما يشاؤون وتتوارى خلف أطماع الثراء وشهو القوة عندما يشاؤون أيضاً.

ان الاستقراء السريع لتراجم أولئك الذين خلفوا وراءهم مساجد ومدارس دينية ليكشف عن

حقيقة مذهلة ، مفادها انه كلما زاد ظلم الأمير أو السلطان ، زاد حرصه على تشييد عمارة دينية ، ومن عجب ان مثل هذه المباني قد شيد بأموال ووسائل يحوم حولها ما هو أكثر من الشك في مدى شرعيتها .

ويظهران هؤلاء البؤساء قد اساءوا فهم الحديث النبوي الشريف الذي قال فيه الرسول الكريم (ص) ، ما معناه ان من بنى بيتاً لله ولو كمفحص قطاه بنى الله له قصراً في الجنة ، فكان الواحد منهم يفعل ما يشاء من المعاصي ويسرق الأموال ويسخر الناس من أجل انشاء مسجد أو مدرسة ليعوض نظير ذلك بقصر في الجنة ، نوما اعتداد بما يمليه الفهم الصحيح للدين ومعنى الحديث الشريف من تحرر الحلال وتجنب للحرام عند الاقدام على تأسيس بيت يذكر فيه اسم الله.

ويدفعنا إلى هذا الاعتقاد ان الفقهاء حرصوا دائماً على دفع الممالك نحو انشاء العمارات الدينية وتعيين الفقهاء والمدرسين والقراء والمؤننين وغيرهم بها نظير أجور منتظمة ورواتب عينية من لحم وخبز تصرف جميعها من ريع الأوقاف التي تحبس للانفاق على ما يقوم بوظيفة المنشأة.

ولا شك ان المحصلة النهائية كانت في صالح الفقهاء وأهل العمامة ، فتزايدت أعدادهم وترقت أحوالهم ونعموا برغد العيش في ظل الأوقاف بينما كان الشعب يقاسى من شظف العيش واستبداد الحكام ، أما مشيدو المساجد من غير حلهم فالله أعلم بمستقرهم في الدار الآخرة.

وفي فترات لاحقة من العصر المملوكي ، استخدم بعض السلاطين منشآتهم المعمارية لاجتذاب أهل العمامات واسترضاءهم ضمائنا لعدم انخيازهم للرعية بعد أن أصبح رجال الدين ، بغض النظر عن مبلغ علمهم ، هم القادة الحقيقيون للشارع المصري . وقد تزامن ذلك التحول مع ما أبده أكثر من مؤرخ ممن عاصروا تلك الحقبة من ضيق وأسف على ما وصل إليه حال أهل العلم وكثرة من لاخلق لهم بينهم .

أما في المرحلة الثانية .. فقد اتسع الخرق على الراقق وذهبت قواعد السلوك التلقينية برمتها أدراج الرياح ، عندما استقر رأى الملك الناصر فرج بن برقوق على "أن تسليم الممالك للفقهاء يتلفهم بل يتركون وشئونهم " . وصار الممالك يجلبون كبارا من الرجال "الذين كانوا في بلادهم ما بين ملاح سفينة ووقاد في تنور خابز ومحوّل ماء في غيط أشجار" .

ويصف العلامة المقرئ وهو المؤرخ المدقق هذا الانقلاب فى نظام تربية الممالك بأن الأرض بدلت غير الأرض "وصارت الممالك السلطانية أرذل الناس وألناهم وأخسهم قدراً وأشحهم نفساً وأجهلهم بأمر الدنيا وأكثرهم اعراضاً عن الدين ما فيهم الا من هو أزننى من قرد والص من فأرة وأفسد من نثب".

وحدث بعد ذلك ولا حرج عن هؤلاء الذين ارتكبوا كل معصية واستطوا ما حرم الله من أجل أن يظفروا بقصر فى الجنة يقيهم سوء العقابة التى خوفوا بها إذا ما خالفوا تعاليم الدين الحنيف .

تلك مقدمة ضرورية تصلح لان توضع بعد ذاتها أمام اسم كل طاغى قتل أو سرق أو سخر رعاياه من أجل إنشاء مسجد أو مدرسة ، وكفى بها مقسراً وكاشفاً للتناقض الظاهر بين سلوك البناء المشين ومبانيهم التى ما فتأت موضع تقدير واحترام واجبين من عامة الناس وخاصتهم بعد أن اعتاد الناس الفصل بين سلوك المشيدين ونواياهم ، وبين بيت العبادة الذى هو لله وحده.



لم يدر بخلد تاجر الرقيق عبد الواحد بن بدآل ان الصبى الذى باعه يوماً للملك الناصر محمد بن قلاوون سيصبح أحد أهم شخصيات العصر المملوكى وأكثرها اشتهاً بالطمع فى حطام الدنيا الفانية.

وقد شاء الناصر محمد ان يلحق اسم مملوكه باسم تاجره ، فسماه علاء الدين أقبغا عبد الواحد وحظى أقبغا عنده حتى عينه شاداً للعمائر (وزير التعمير تقريباً) فقام بوظيفته خير قيام، فأضاف إليه وظيفة الاستدارية* وعينه أيضاً مقدماً للممالك "فقويت حرمة وعظمت مهابته حتى صار سائر من فى بيت السلطان يخافه ويخشاه".

قضى أقبغا حياته يكس الأموال ويجمع الذهب والجوهر ويقتنى العقارات والأراضى ، غصباً تارة ، وبالحيلة تارة أخرى.

* الاستادار هو المسئول عن كل ما يخص الدور السلطانية .

ومن غريب ما يحكى عن طمعه ان أحد خدامه لدخل عليه وفى أصبعه خاتم بفص أحمر من زجاج له بريق فسأله أقبغا عن هذا الخاتم ، فأخذ الغافل يعظم الخاتم ويرفع من قيمته وذكر أنه من تركه أبيه ، فقال له أقبغا "بكم حسبه عليك" فرد الخادم مفاخرأ أنه قوم عليه بأربعمائة درهم ، فطلب الأمير ان يتأوله اياه فأخذه وتشاغل عنه ساعة ثم قال له "والله فضيحة ان نأخذ خاتمك ولكن خذه أنت وهات ثمنه" ودفعه إليه وألزمه باحضار الأربعمائة درهم فما وسع الخادم إلا ان حمل المال إليه مرقما .

وكان لأقبغا أسلوبه الفريد المتميز فى الاستيلاء على ما بيد غيره من الأمراء وبنائهم بأبض الأثمان ، مستعيناً فى ذلك بفريق عمل وصف المقيزى أفراداه بأنهم من أهل الشر ، ويتزعمهم رجل يعرف بأبن القاهرى .

وكانت مهمة هذا الفريق من أهل الشر تتبع أولاد الأمراء وتعرف من افتقر منهم أو احتاج إلى شئ فلا يزالون به حتى يعطوه مالا على سيل القرض بغائدة جزيلة إلى أجل فإذا استحق المال أعسفه فى الطلب وألجأه الى بيع ماله من الأملاك وحلها ان كانت وقفا بعنايته .

وحتى عندما أراد أقبغا ان يشيد "مدرسة" يضمن بها ، على ظنه ، قصرأ فى الجته ، لم يجد وسيلة أخرى غير تلك "الحيل" الدنيئة لتوفير الأرض اللازمة لمشروعه الأخرى .

واختار أقبغا ضحاياه هذه المرة طبقا لموقع دارهم التى كانت ملاصقة لجدار الجامع الأزهر ، إذ لم يجد موقعا أفضل منه لبناء مدرسته ، وشاء الحظ العائر لورثة الأمير عز الدين أيدمر الحلى ان يقعوا فى حبال ابن القاهرى الذى حسن لهم ان يقتضوا مبلغا من المال من أقبغا عبد الواحد .

وكما هى عادته أقرضهم أقبغا المال وأمهلم حتى تصرفوا فيه ثم أعسفهم فى الطلب والجامع إلى ان أعطوه دارهم فهدمها وبنى موضعها الأقبغاويه التى تقع الآن على يسار الداخل إلى الجامع الأزهر من بوابته الرئيسية المعروفة بباب الزينين .

ولم يكتف علاه الدين أقبغا بغصب الأرض بل أضاف إلى ذلك أصنافا وأنواعا من المظالم قل ان تجتمع فى بناء مملوكى واحد من المنشآت التى أحاطت الشبهات بشرعية بنائها .

فهو أولا لم يشتر أى مواد لبناء لمدرسته ولو طوية واحدة ، بل اختلس كل ما احتاجته من الحجر والخشب والرخام والدهان وأصناف الآلات أما من عمائر الناس أو على سبيل الخيانة من عمائر السلطان التى كان الاشراف عليها (شد العمائر) ضمن صلاحياته الواسعة .

ثم زاد فى الطنبور نعمة عندما حشر لعمل المدرسة كافة الصنائع الموجودين بالقاهرة ومصر من البنائين والنجارين والحجارين والمرحمين والفعلة وأرغمهم على أن يعمل كل واحد منهم يوماً فى كل أسبوع بغير أجره وصار المسخرون يجدون فى العمل نهارهم كله بغير أجره ويون أى قسط من الراحة.

وقد ولى أقبغا أمر الإشراف على أعمال السخرة بمدرسته ، مملوكاً "قدُ من جسده" ، فجاء مناسباً لمولاه من حيث الظلم والعسف ، ولقى العمال منه مشقات لا توصف ، لانه ، سامحه الله ، كان من الجبروت بحيث لم ير الناس أنظلم منه ولا أعتى ولا أشد بأساً ولا أقسى قلباً ولا أكثر عناءً

وخشية من أقبغا أن يعتقد الناس ، والمؤرخون ، أن مملوكه قد تجاوز الحد عندما عامل بالقسوة أولئك "المتطوعين" للعمل بغير أجر ، فقد حرص أن يباشر العمل بنفسه حتى عرف عنه انه ما نزل قط إلى هذه العمارة "الا وضرب فيها من الصنائع عدة ضرباً مؤلماً فيصير ذلك الضرب زيادة على عملهم بغير أجره فيقال فيه كملت خصالك هذه بعمارى".

ويظهر أن صاحبنا قد استثقل أن يختلس البسط اللازمة لقرش المدرسة ، أو لأنه كان من الضروري أن يحصل على بسط قد صنعت خصيصاً للمدرسة وفق مقاييس أيواناتها وإذا فانه عمد هذه المرة إلى زيانيته فألحوا إلى الشريف "شرف الدين على بن شهاب الدين الحسين ابن محمد بن الحسين" ، نقيب الاشراف ومحتسب القاهرة حينئذ أن أقبغا سيوليه التدريس بالمدرسة فهرع المغرر به إلى عمل بسط على قياسها بلغ ثمنها ستة الاف درهم فضة ورشا أقبغا بها ففرشت هناك ولكن الأمير علاء الدين استنكف ، استعصاماً بمكارم الأخلاق ، أن يقال عنه انه ولى التدريس لرجل رشاه ببسط مجانية فعين شيخين آخرين لتدريس المذهبين الشافعى والحنفى وكرم الشريف شرف الدين على حتى من متعة الجلوس على ألسنه الاف درهم التى كلف بها البسط .

ولعل أقبغا أراد أن لا يدخل مالا حلالا فى بناء مدرسته ولا حتى فرشها ، فكل شئ فيها بدءاً من الأرض وانتهاج بالبسط جاء عنوة وغصباً ، وهو ما حدى بمؤرخى عصره أن يصفوا المدرسة الأقبغارية بأنها "مدرسة مظلمة ليس عليها من بهجة المساجد ولا أنس بيوت العبادات شئ البتة".

ذلك على الرغم من روعة التصميم المعمارى الذى أبدعه المعلم ابن السيوفى رئيس المهندسين وقتها ، واعتنائه بأن يكون لهذه المدرسة الضئيلة المساحة قبة ومنارة من حجارة

منحوتة هي الثانية من نوعها في تاريخ العمارة الاسلامية بالقاهرة بعد المنذنة المنصورية المشيدة تحت اشراف سنجر الشجاعى.

ويحسن ان نتذكر هنا ان هذه المنذنة الحجرية قد سقط أعلاها وأعيد ترميمه بواسطة هيئة الآثار سنة ١٩٤٥ م ، إذ ان سقوط المآذن أو قممها سيكون ظاهرة عامة فى كافة المنشآت التى اتبع مؤسسوها طريقة أقبغا عبد الواحد ، وكأن ذلك عقاب سماوى صادف أول ماصادف أعلى قمم المباني فحصف بها .

ونعود إلى رجلنا ، الذى استأثر بحب السلطان الناصر محمد ، "وخلا له البر فابيض واصفر" ، فكثير تجبره وتعاطمه حتى مع أبى بكر منصور ابن السلطان الناصر محمد ، فقد تصادف أن أقبغا كان يضرب مملوكا حتى أسال دمه وتشفع فيه أبو بكر منصور فلم يقبل منه شفاعته ولم يلتفت إليه ، وفى مرة أخرى هرب فراش من خدم أقبغا ولجأ إلى الأمير أبى بكر ، فأتى أقبغا فى تسلمه وظل يتحين الفرصة لاختطافه من إيوان ابن السلطان حتى وقع مالم يكن فى حسبانته وتوفى الناصر محمد واعتلى غريمه العرش بعد ان تلقب بالملك المنصور أبى بكر .

وتنفس الكافة الصعداء ، وظنوا ان لحظة النهاية للظالم الطامع المتعاطم قد دنت ، لا سيما ان السلطان الجديد قد قبض بالفعل على أقبغا عبد الواحد فى المحرم من سنة ٧٤٢ هـ واعتقل معه ولديه وصادر كل أملاكه ومتعلقاته وشرع فى بيعها لصالح السلطان . فوجد له ثروة طائلة ، من جملتها سراويل امرأته التى بيعت بمائتى ألف درهم فضة ناهيك عن الخيول والجوارى والقماش والأسلحة والأواني .

ولما رأى التجار ان الرجل الذى روعهم قد فقد كل سطوته وسلطانه ، ساروعوا إلى المطالبة بما أخذه منهم من بضائع وقروض لا ترد ، فبعث إليه السلطان ان يسددحقوق التجار والا سمره فى جمل وطاف به المدينة ، فشرع أقبغا فى استرضائهم وأعطاهم نحو المائتى ألف درهم فضة.

وبعد ان أطمأن السلطان إلى أنه استصفى مال أقبغا ، أرسل إليه من يقوم بعصره وضربه بالمقارع ليهلك تحت العذاب ، ولكن شاعت ارادة الله ان يقيض إليه الأمير قوصون الكبير الذى كان يسعى لعزل السلطان الجديد وتوايه أخيه الطفل كچك عوضا عنه ، فعارض الملك المنصور ونجح فى عزله لينجو بجلده إلى الشام.

ولكن أقبغا سعى إلى حتفه عندما انخرط في الصراعات الدائرة بين أبناء الناصر محمد ابن قلاوون حول وراثة العرش ، فأمر الملك الصالح عماد الدين اسماعيل بن محمد بن قلاوون ان يحمل مقيدا من دمشق إلى الاسكندرية حيث قتل بها في آخر سنة ٧٤٤ هـ .
وهكذا أسدل الستار على سيرة عبد السبق الأمير علاء الدين أقبغا عبد الواحد.



جمال الدين يوسف الأستاذدار

الأمير جمال الدين يوسف الأستاذدار* ، علامة ، لاتخطوها عين في تاريخ دولة المماليك صحيح أنها علامة غير مضيئة ، ولكن الرجل على أية حال كان معلماً بارزاً من معالم عصره . قبله هو وسلفه "محمود بن علي" ، كانت وظيفة الأستاذدارية ذات طابع إداري نمطى يقوم شاغلها برعاية أمر البيوت السلطانية كلها من المطابخ الى احتياجات الحاشية والغلمان وله أيضا الحديث المطلق والتصرف التام في استدعاء ما يحتاجه كل من في بيت من بيوت السلطان من النفقات والكسوى ومايجرى مجرى ذلك .

أما في عهد جمال الدين فان الأستاذدارية صارت في معنى ماكان فيه الوزير في أيام الخلفاء وأصبح الأستاذدار من أهم شخصيات الحياة السياسية والاجتماعية في البلاد ، لاسيما وقد أضاف الى صلاحيات وظيفته ما كان يقوم به الوزير وناظر الخاص من مهام .

وهكذا كان حال جمال الدين الأستاذدار مع السلطان الناصر فرج بن برقوق كالأوزير العظيم لعموم تصرفه ونفوذه أمره في سائر أحوال المملكة واستقر ذلك لن ولي الأستاذدارية من

* هو جمال الدين يوسف بن أحمد بن جعفر بن قاسم البيهقي الحلبي البجاسي .

بعده .

ولا يعنى ذلك ان جمال الدين يوسف قد اكتسب موقعه المميز فى التاريخ المملوكى لأنه أعطى لوظيفة الأستاذارية أهميتها الخاصة ومكانتها المرموقة فى دولة المماليك الجراكسة ، ذلك ان هذا الأستاذار نال مكانته تلك بفضل عدائه للأوقاف الاسلامية ، سيما تلك التى أوقفها آخرون غيره على منشآت خيرية أو دينية أو حتى على ذرياتهم .

وللإنصاف فان الذين حاولوا ، قبله ان يستولوا على الأوقاف ، أكثر عددا من ان يضمهم احصاء دقيق ، وان بعضهم قد نجح بالفعل فى مسعاه الخبيث ، الا ان الأستاذار أفلح فيما أخفق فيه سواء ، فأضفى على تصرفاته من الشرعية الظاهرية ما يكفى لدرء مخاطر غضبة الفقهاء على السلوك البالغ الفجاجة الذى كان ياجأ اليه آخرون للاستيلاء على الأوقاف .

فقد استغل جمال الدين الاختلافات القائمة بين المذاهب السنية حول امكانية استبدال الوقف بأخر أو بنقود وراح يضغط على القضاء ليحكموا باستبدال الأوقاف التى تروق له ليستولى هو عليها .

وحدث ان ولى القضاء فى مصر "كمال الدين عمر بن جمال الدين ابراهيم بن العديم قاضى حلب الحنفى ، وأصبح هو قاضى قضاء الحنفية ، فتحالف مع جمال الدين الأستاذار الحلبي الأصلى أيضا ، وشرعا معا فى إتلاف الأوقاف .

فكان جمال الدين إذا أراد أخذ وقف من الأوقاف ، أقام شاهدين يشهدان بأن هذا المكان "يضر بالجار والمار" وان المقتضى فيه ان يستبدل به غيره ، فيحكم له قاضى القضاء ابن العديم باستبدال ذلك ، وبذلك الطريقة استولى الأستاذار على العديد من القصور والدور والحمامات والقياسر مقابل بعض الاراضى الزراعية بالجيزة .

ولم يكتف جمال الدين يوسف بالبواب الذى فتحه ابن العديم على مصراعيه للاستيلاء على الاوقاف عن طريق الاستبدال ، بل عمل على اجبار المستحقين على استبدال أوقافهم حتى يتسنى له الاستيلاء عليها ، فمن رفض ان يبيع وقفه قام الأستاذار برسالة بعض الفعلة تحت جنح الظلام الى مكان الوقف فيفسدوا أساسه حتى يكاد يسقط جانب منه ، وفى اليوم التالى يرسل الأمير من يحذر السكان ، فاذا اشتهر ذلك يادر المستحق الى الاستبدال ومن غفل أو تمنع سقط وقفه وانهار فينقص من قيمته ماكان يدفعه له لو كان قائما على حالته .

فمن القصور العامرة التى استولى عليها يوسف الأستاذار قصر بشتاك وهو ما يزال

قائما بشارع بين القصرين بالقاهرة . ومن الملفت للنظر ان بشتاك شيد قصره على انقاض أحد عشر مسجدا وأربعة معايد هدمها وأدخل أرضها فى قصره الذى كان من روائع قصور القاهرة . ويظهر ان بشتاك أحس بخطأ ما فعله فصار صدره ينقبض ولاتنبسط نفسه مادام فيه حتى يخرج منه فترك المجيء اليه ثم كرهه وباعه لزوج الأمير بكتمر الساقى فتداوله ورثتها الى ان استقر بأيدى ورثة السلطان الناصر حسن بن محمد بن قلاوون .

وكما كان دأبه إقام جمال الدين الاستادار من شهد عند قاضيه ابن العديم بأن هذا القصر يضر بالجار والمار وانه مستحق للإزالة والهدم" فحكم له باستبداله وصار من جملة أملاكه ، واعتنى به ولم يهدمه رغم ادعائه بأنه يضر بالجار والمار .

واستولى الاستادار أيضا على قصر الحجازية وهو الذى اعتنت بعمارته "خوند تتر الحجازية ابنة الملك الناصر محمد بن قلاوون" فجددت مبانيه الفاطمية القديمة (كان يعرف بقصر الزمرد) وعمرت عمارة ملوكية "وتأنقت فيه تأنقا زائدا وأجرت الماء الى أعلاه وعملت تحت القصر اصطبلا كبيرا لخيول خدامها وساحة كبيرة يشرف عليها من شبابيك حديد .

وقد حدثته نفسه بالاستيلاء عليه لما رآه قصرا عامرا تبلغ مساحته عشرة أفدنة ويسكنه الامراء بالأجرة لكونه وقفا على مدرسة تتر الحجازية المواجهة لقصرها ، فأنخذ يجلس أولا برحبة هذا القصر والمقعد الذى كان بها نظرا لقربه من سكنه بجوار المدرسة السابقة . وفى خطوة تالية اتخذ الاستادار من قصر الحجازية "سجنا" يحبس فيه من يعاقبه من الوزراء والأعيان فصار موحشا يروع النفوس ذكره لما قتل فيه من الناس خنقا وتحت العقوبة من بعد ما أقام دهرًا وهو مغنى صبايات وملعب أتراب وموطن أفراح ودار عز ومنزل لهر ومحل أمانى النفوس وذاتها" .

وكانت الخطوة الأخيرة بعد تشعث زخارف "القصر - السجن" ان تقدم الاستادار الى قاضى القضاة كمال الدين بن العديم طالبا استبداله فكان له ما أراد واستولى على القصر .

وقد امتد أنى الاستادار الى مدرسة تتر الحجازية أيضا ، فبعد ان كانت مدرسة موقرة "يجلس بها عدة من الطواشية ولا يمكنون أحدا من عبور القبة التى فيها قبر خوند الحجازية الا القراء فقط وقت قراءتهم خاصة" وعامرة بريع أوقافها المرصود لرواتب الطلاب والموظفين بها ، اتخذ جمال الدين يوسف منها حبسا يسجن فيه "من يصادره أو يعاقبه حتى امتلات بالمسجونين والاعوان المرسمين عليهم فزال تلك الأبهة وذهب ذلك الناموس واقتدى بجمال الدين من سكن من بعده من الاستادارية فى داره وجعلوه هذه المدرسة سجنا" .

أما الدور العامرة التي آلت الى ملكية يوسف الاستادار عن طريق التحايل على استبدالها من المستفيدين بوقفها فهي كثيرة وشهيرة ولعل أهمها دار قراسنقر التي أنشأها الأمير شمس الدين قراسنقر في بداية القرن ٨ هـ ، وظلت جارية في أوقاف المدرسة القراسنقرية الى ان استولى عليها جمال الدين الاستادار فيما اغتصب من الأوقاف .

واغتصب الاستادار أيضا دار الأمير أحمد (قريب الملك الناصر محمد بن قلاوون) ودار الوزير محمد بن رجب ابن محمد بن كلفت وكانت تضم مقعدا واصطبلًا للخيل ودار القليجي من ورثة جمال الكفاة القاضي جمال الدين ابراهيم ناظر الخاص والجيش في دولة المماليك البحرية.

ومن جملة الدور التي استولى عليها جمال الدين يوسف دار أوحده الدين ، وقد قبضها من ورثة عبد الواحد بن اسماعيل بن ياسين الصنفى أوحده الدين كاتب السر في عهد السلطان الظاهر برقوق ، وكان أوحده الدين قد أوقفها على أولاده من بعده .

وفضلا عن القصور والدور الجارية في الأوقاف ، مال الاستادار على بعض الحمامات الموقوفة أيضا واستولى عليها مثل حمام "التطمش خان" . وهذه الحمام انشأتها الخاتون التطمش خان زوجة الملك الظاهر ركن الدين بيبرس ثم خربت وصار موضعها زقاقا ، فزاد القاضي ابن العديم شريك جمال الدين يوسف في الاستيلاء على الأوقاف ان يعمر هذا الزقاق فمات ولم يكمله ، فوضع الاستادار يده في العمارة وأنشأها "فندقا" لاقامة التجار وعرض بضائعهم فيه .

ولحق بهذه الحمام ، "حمام الخراطين" وهي حمام قديمة من انشاء الأمير نور الدين أبو الحسن على بن نجا بن راجع بن طلائع في العصر الفاطمي ، وظلت ملكيتها تنتقل من يد لأخرى حتى آلت الى أوقاف الأمير علم الدين سنجر السروزي المعروف بالخياط والى القاهرة [ت ٦٩٨ هـ] ومن يد ورثته غصيبها الاستادار والحقها بملكاته .

ليس ذلك فحسب بل ان نشاط الاستادار المحموم للاستيلاء على الأوقاف ليشمل بعض المنشآت التجارية وعلى رأسها عمارة أم السلطان وقيسارية عبد الباسط .

وعمارة أم السلطان ، هي قيسارية أنشأتها خوند بركة أم السلطان شعبان بن حسين لتباع بها الجلود ويعملوها ريع جليل لسكن العامة ويشتمل على عدة طباق ووقفت ذلك على مدرستها القائمة الى الان بخط التبانة بالنرب الأحمر ، فلم تزل في وقفها الى ان اغتصبها

الوزير الأمير جمال الدين يوسف الأستادار فيما أخذ من الأوقاف .

أما قيسارية عبد الباسط فأصلها مجموعة من الحوانيت كانت تعرف بوقف تمرناش المعظمى فأخذها جمال الدين الاستادار ضمن الأوقاف المفتصبة التي حازها في القاهرة بتحايله مع القاضى ابن العليم .

ويظهر ان "لعبة الأوقاف" استهوت أفراد عائلة الأستادار ، فانضم الى فريقها ابن اخته وزوج ابنته الأمير شهاب الدين أحمد الحاجب ، فاستولى هو أيضا على حمام ابن عبود برأس حارة زويلة وهى من الحمامات القديمة عرفت أولا بحمام الفلك نسبة للقاضى فلك فى العصر الأيوبى ثم عرفت أخيرا بأبن عبود وهو الشيخ نجم الدين أبو على الحسين بن محمد بن اسماعيل بن عبود القريشى الصوفى المتوفى سنة ٧٢٢ هـ . بعدما عظم قدره ونفذ فى أرباب الدولة نهيه وأمره" وهو صاحب الزاوية المعروفة بزواوية ابن عبود بالقرافة ، ولم تزل هذه الحمام جارية فى أوقاف تربيته الى أن تسلط الأمير جمال على أهل مصر ، فاغتصب ابن اخته المعروف بسيدي أحمد هذه الحمام "واغتصب دار ابن فضل الله التى تجاه هذه الحمام واغتصب أندرا آخر بجوارها وعمر هناك دارا عظيمة".

ومهما يكن من أمر أنواع وأعداد العماثر الموقوفة التى استولى عليها الأمير جمال الدين يوسف بالاحتتيال والنصب ، فإن جميع هذه العماثر كانت على مقربة من سكن الأمير ، فقصر الحجازية كان أمام منزله يقرب "رحبة العيد" وفى نفس الرحبة كانت "دار أوجد الدين" بدير السلامى ، أما قصر بشتاك ودار القليجى وحمام التطمش خان فجميعها بخط بين القصرين ، وعلى مقربة من هذا الخط كانت حمام الخراطين وقيسارية عبد الباسط وكلاهما فى منطقة تعرف بالخراطين . ولاتبتعد عمارة أم السلطان شعبان كثيرا عن منطقة نفوذه فهي بالديرب الأصفر ، وكذلك دار ابن رجب بالبستان الكافورى ودار شمس الدين قراسنقر برأس حارة بهاء الدين ، وجميع هذه الأوقاف المفتصبة تقع بشمال القاهرة الفاطمية فى الحى الذى يعرف بحى "الجمالية" . ولعل هذا الحى قد اكتسب اسمه نحتاً من لقب الأمير جمال الدين يوسف الأستادار الذى ذاع صيته وكثر أذاه فى تلك المنطقة المحيطة بداره ، فباشر منها سلطته غير المحدودة ، واتخذ من قصر ومدرسة تتر إلحازية المواجهين لداره محبسا ومعتقلا لتعذيب خصومه فضلا عن استيلائه على أهم ما بها من عماثر ، ولا غرو إذن أن يميل البعض الى الاعتقاد أن حى الجمالية ينسب فى حقيقة الأمر "للجمالى يوسف" ، أشهر من سكن به وليس لبدر الجمالى الوزير الفاطمى المعروف ، الذى شيد أسوار القاهرة وبواباتها "النصر"

والفتوح" فى هذه المنطقة .

والجدير بالملاحظة ان جهود الجمالى يوسف مع قاضيه ابن العديم لم تتجاوز النطاق الجغرافى لحي الجمالية بحدوده المعروفة الان ، وان ابن اخته أمير أحمد وقد أراد ان يتخذ من خاله قدرة ومثالا يحتذى ، اختار لنشاطه منطقة جنوب القاهرة قرب باب زويلة فاستولى هناك ، كما أشرنا أنفا على دار ابن فضل الله وحماد ابن عبيد المقابلة بها وعمرها دارا واسعة اغتصب لها الرخام والأحجار والأخشاب وهدم عدة دور وكثيرا من التراب بالقرافة منها قرية الشيخ عز الدين بن عبد السلام وكانت مجيدة البناء وأدخل ذلك فى عمارته المذكورة .

ويبقى بعد ذلك سؤال منطقى عما فعله جمال الدين يوسف الأستاذار بكل هذه الدور والقصور والحمامات والقياسر ، والحق ان الأجابة لن تقل غرابة عن سيرة هذا الرجل مع الأوقاف .

فقد جمع الجمالى يوسف كل هذه الأوقاف التى حصل عليها بطريق الاستبدال بحكم انها "تضر بالجار والمار" لا يهدمها منعا لضررها بل ليعيد وقفها على مدرسته التى انشأها بحى الجمالية أيضا !!

وهكذا قدر لموظفى ومدرسى وطلبة ومتصوفة المدرسة الجمالية ان ينعموا برىح أوقاف المدرسة التى جاءت جميعها من حرام ويطريق غير مشروعة :

حسننا ، فقد فعل الأستاذار كل ما فعل ليضمن لبيت من بيوت الله مصادر مالية جزيلة تعينه على القيام بوظائفه فى إقامة الصلاة والتعليم ، ولكنه أيضا لم يستثن مدرسته الجمالية ، فاتبع ذات الأسلوب عند بنائها .

فهذه المدرسة التى شيدت "برحبة العيد" كان موضعها قيسارية يعلوها طباق كلها وقف فأخذها وهدمها وأبتدأ بشق الأساس فى يوم السبت خامس جمادى الأولى سنة عشر وثمانمائة وجمع لها الالات من الأحجار والأخشاب والرخام وغير ذلك " . وينفس الطریق غير المستقيمة .

فأشترى الجمالى يوسف بثمن بخس لا يتجاوز ستمائة دينار ما كان فى داخل مدرسة الأشرف شعبان بن حسين من شبابيك نحاسية مكفتة بالذهب والفضة وأبواب مصفحة بالنحاس البديع الصنعة المكفت ومن المصاحف والكتب فى الحديث والفقه وغير ذلك من أنواع

العلوم . أشتري ذلك كله من المنصور حاجي بن الأشرف شعبان بثمن يقل عشرات المرات عن ثمنها الحقيقي .

ويكفي الدلالة على الأسلوب الملتوى الذي اتبعه الأستاذار في شراء هذه الأشياء انه كان من بينها عدة مصاحف "يقوم الواحد منها بأكثر من الستمائة دينار التي دفعها للمسكين حاجي مثل تلك المصاحف العشرة التي يبلغ طول الواحد منها "أربعة أشبار الى خمسة في عرض يقرب من ذلك أحدها بخط ياقوت وآخر بخط ابن البواب* وباقيا بخط منسوبة ولها جلود في غاية الحسن معمولة في أكياس الحرير الأطلسي"

ناهيك عن عشرة أحمال من الكتب النفيسة جميعها مكتوب في أوله الاشهاد على الملك الأشرف بوقف ذلك ومقره في مدرسته .

ورغم أن بناء مدرسته جاء باعتراف المعاصرين "في أحسن هندام وأتم قالب وأفخر زئ" وأبدع نظام إلا أنها وما فيها من الآلات وما وقف عليها أخذ من الناس غصبا وعمل فيها الصناعات بأخس أجرة مع العسف الشديد" .

المهم أن الجمالي يوسف افتتح مدرسته بحضور وجوه الدولة والقضاة والفقهاء في ثالث شهر رجب سنة ٨١١ هـ ومد سباطا جليلا أكل عليه كل من حضر وملا البركة التي بوسط المدرسة ماء قد أذيب فيه سكر مزج بماء الليمون ، وقرر لكل طالب بمدرسته ثلاثة أرطال من الخبز في كل يوم وثلاثين درهما قلوفا في كل شهر وجعل لكل مدرس ثلاثمائة درهم في كل شهر عدا رواتب المؤذنين والقومة والفراشين ولما كانت "الأوقاف" الخاصة بالمدرسة أكثر من كافية فقد جعل فائض ريعها مصروفا لنزيتها .

وفي الوقت الذي ظن فيه الجمالي يوسف أن الدنيا قد دانت له وأنه أفلت بفنائمه آثاء على ذات الدرب الذي سلكه من جرعه نفس الكأس التي جرعهها لأصحاب الأوقاف وأن ريك بالمرصاد فقبل انقضاء عام واحد على افتتاح المدرسة الجمالية قبض السلطان الناصر فرج بن برقوق على جمال الدين يوسف الأستاذار وقتله في جمادى الأولى سنة ٨١٢ هـ واستولى على أمواله .

وحسن له أعداء المقتول ، وما أكثرهم ، أن يهدم المدرسة ورغبوه في رخامها لانه في غاية الحسن وأن يسترجع أوقافها فان متحصلها كثير وكاد يفعل ذلك لولا معارضة "فتح الدين فتح الله" كاتب السر الذي "استشنع أن يهدم بيت بني على اسم الله يعلن فيه بالأذان خمس

مرات في اليوم والليله" ، واستقر الأمر على ان الرئيس فتح الدين يتولى تصفية موقف المدرسة برمته. فتقرر بيع المدرسة للسلطان نظير مبلغ ١٢ ألف دينار ذهباً لان الفقهاء حكموا بعدم جواز الاستبدال الذي قام به ابن العديم للأرض التي بنيت عليها ، وبعد ان تسلم أولاد جمال الدين المبلغ المقرر وتم البيع استرد الناصر فرج المال منهم وأعاد وقف المدرسة وأقر المدرسين والطلاب على رواتبهم القديمة مع حرمان أولاد الاستادار من فائض ريع الأوقاف . واستولى السلطان على بعض أوقاف جمال الدين (وجميعها مفتصب أصلاً) وجعلها وقفاً على أبنائه وعلى التراب التي أنشأها لآبيه الظاهر برفوق .

وسجل كتاب وقف جديد للمدرسة "وحكم القضاة الأربعة بصحة هذا الكتاب بعدما حكموا بصحة كتاب وقف جمال الدين ثم حكموا ببطلانه" ثم لما تم ذلك مضى من هذه المدرسة اسم جمال الدين ورتكه وكتب اسم السلطان الملك الناصر فرج بدائراً صحنها من أعماله وعلى قناديلها وبسطها وسقوفها ثم نظر السلطان في كتبها العلمية الموقوفة بها فآثر منها جملة كتب بظاهر كل سفر منها فصل يتضمن وقف السلطان له وحمل كثير من كتبها الى قلعة الجبل وصارت هذه المدرسة تعرف بالناصرية بعد ما كان يقال لها الجمالية".

الا ان ذلك كله لم يكن الفصل الأخير في تلك المسرحية الهزلية التي دارت حول المدرسة وأوقافها ، إذ سرعان ما قتل الملك الناصر بن برفوق أثناء محاربته للأمير شيخ بالشام ، ودخل شيخ مصر وتولى السلطة باسم المؤيد شيخ ، وحرك هذا التغير في السلطة كوامن الطمع في نفوس أبناء جمال الدين المقتول وراموا استرجاع المدرسة وأوقافها التي حصل عليها الناصر فرج .

فادعى شمس الدين أخو الاستادار القتل على فتح الله بأنه وضع يده على مدرسة أخيه وأوقافه بغير حق فبادر القاضي صدر الدين بن علي الأدمي الحنفى وحكم برفع يده وعودة أوقاف جمال الدين ومدرسته الى ما نص عليه في وقفيته وأيده بقية القضاة في حكمه من غير استيفاء الشروط في الحكم لما عرفوا من ميل الملك المؤيد شيخ لورثة جمال الدين لعلاقات طيبة كانت بينهما سابقاً ولما في نفسه من الناصر فرج .

بيد ان ورثة جمال الدين لم يهنأوا كثيراً بانتصارهم ، فقد ثار المتصوفة بالمدرسة الجمالية وأثبتوا في محضر ان النظر فيها لكاتب السر وليس لأخي جمال الدين فمنع شمس الدين من التصرف وتولى نظرها ناصر الدين محمد بن البارزى كاتب السر .

كما خرجت بعض أوقاف المدرسة عن سيطرتهم ، فالت "دار قرانقر" بعد موت الناصر

فرج بن برقوق "الى الأمير طوغان اللوادار وكانوا كسارق من صارق وما من قتيل يقتل الا وعلى ابن آدم الأول كفل منه لأنه أول من سن القتل"

ونجح ورثة محمد بن رجب وأولاد أوجده الدين ان يستردوا دار ابن رجب ودار أوجده الدين بعد ما قدموا للمؤيد شيخ في مجلس القضاء من المستندات مايدل على ملكيتهم بينما فشل ورثة جمال الدين في اثبات أحقيتهم بهذين الدارين .

ويبقى الفندق الذى عمره جمال الدين الاستادار مكان حمام التطمش خانا جاريا في وقف الناصر فرج على تربة أبيه الظاهر برقوق خارج باب النصر .

أما عمارة أم السلطان فقد أخذها السلطان الملك الأشرف أبو العز برسباى الدقماقى وعملها وكالة في شوال سنة ٨٢٥ هـ وغير من معاملها ومعا أسم شعبان بن حسين من أحجارها وكتب اسمه (برسباى) وكذلك استولى زين الدين عبد الباسط بن خليل في أيام المؤيد شيخ على الحوانيت المعروفة بوقف تمرتاش المعظمى وجعل بعضها قيسارية ووقفها على مدرسته وجامعه ثم أخذ السلطان الأشرف برسباى بقية الحوانيت من وقف جمال الدين وجدد عمارتها في سنة ٨٢٧ هـ .

ورغم ان قصر الحجازية عاد الى أوقاف جمال الدين الا انه كان خربا بعد ما نزع الناصر فرج شبابيكه الحديدية لتعمل الات حرب . وقد شرع عام ٨٢٢ هـ فى تحويله الى سجن نظرا لما كان يلاقيه المسجونون فى السجن المستجد عند باب الفتوح من شدة الضيق وكثرة الغم ودفع لجهة وقف جمال الدين عشرة الاف درهم فلوسا أجرة سنتين ليتم تحويل القصر الى سجن لأرياب الجرائم ، وبالفعل أزيلت البقية الباقية من معالنه الأولى من رخام وأخشاب ثم ترك ذلك وأصبح مجرد جدران . وال أمر القصر الى ان أصبح اصطبلا "للاستادار" الذى اختص تقليديا بسكنى دار جمال الدين برحبة العيد .

واعتقد انه قد أن الاوان لكى نسدل الستار على سيرة هذا الاتفاق المحتال وقصة مدرسته التى كانت "من أعجب ما سمع به فى تناقض القضاء وحكمهم بابطال ماصحوه ثم حكمهم بتصحيح ما ابطلوه كل ذلك ميلا مع الجاه وحرصا على بقاء رياستهم سنكتب شهادتهم ويسألون" .



فخر الدين عبد الخني بن عبد الرزاق

كلامهما ، المبني وصحابه ، كان من المفردات الطبيعية التي اعتاد الناس رؤيتها في العصر المملوكي فالمبني كان مجرد مدرسة مملوكية صغيرة على غرار مدارس الماليك الجراكسة ، ومشيدها ليس سوى أحد كبار موظفي الإدارة المدنية ، الذين لم يتورع بعضهم عن إثبات كل معصية وجمع كل مال حرام من أجل بناء "مسجد" عباءه ان يفلح في استبداله بقصر في الجنة ، وطعما في ان يفر الله له كل ما تقسم من ذنوبه !!

ولكن كتب التاريخ أثبت ان تحملهما ، كل بمفرده ، إلى ذاكرة ومخيلة المعاصرين . فالمدرسة اشتهرت ، وما زالت ، "بجامع البنات" منذ القرن الحادي عشر الهجري (١٧م) على الأقل . وقد فسر لنا سبب هذه التسمية الرحالة عبد الغني النابلسي الذي زار مصر في عام ١١٠٥ هـ (١٦٩٣م) فقال : "إن أهل مصر يعرفون هذا المسجد بمسجد البنات لأن البنت التي لا يتيسر لها زواج تأتي إلى هذا المسجد يوم الجمعة والناس في الصلاة وتجلس في مكان هناك ، فإذا كان المصلون في السجدة الأولى من الركعة الأولى من صلاة الجمعة تمر بين الصفيين وتذهب فيتيسر لها الزواج وقد جروا ذلك".

ورغم أن عبور صفوف المصلين بهذا المسجد لم يعد معبوداً بين الوسائل التي تلجأ إليها الراغبات في الزواج الآن ، إلا ان الناس كافة لا يعرفون لهذه المدرسة اسما سوى جامع

البنات.

أما صاحب البناء ومشيدته الذى تكلفت "الخرافة" بمحو اسمه من الذاكرة الشعبية فهو الأمير فخر الدين عبد الغنى بن الأمير تاج الدين عبد الرازق بن أبى الفرج نقولا الأرمنى الأصل ، وقد عرفت مدرسته عند تشييدها بالمدرسة الفخرية أو الجامع الفخرى.

وقد سجلت صحائف التاريخ لهذا الأمير أنه "خرب إقليم مصر بكماله وأفقر أهله ظلماً وعتواً وفساداً فى الأرض".

وربما لا يكون فى مثل تلك الصفات ما يميزه عن نظائره فى هذا العصر ، لولا أنه "اجتمع فيه ما تفرق فى غيره" فهو على حد تعبير العلامة المقرئى ، المعاصر له "كان من بيت ظلم وحسف وعنده جبروت الأرمن ودهاء النصارى وشيطة الأقباط وظلم المكسة ، لأن أصله من الأرمن ، ورعى مع اليهود وتكرب بالأقباط ونشأ مع المكسة بقطيا" . وقطيا بلد قرب الحدود المصرية مع فلسطين كانت تحصل بها الجمارك على الصادرات والواردات العابرة لهذا الطريق.

وكان فقهاء المسلمين يعتبرون مثل هذه الضرائب من المخالفات الصريحة للشريعة الإسلامية لأنها كانت تجبى على التجارة الداخلية فى دار الإسلام ، ويرى بعضهم أن أصل كلمة "المكس" هى إنقاص القيمة "فمكس الدرهم هو نقص الدرهم فى بيع ونحوه".

وقد كان الأمير عبد الغنى الفخرى من المكسة أى الذين يحصلون المكس الذى كان فى نظر أهل عصره "الرجس النجس الذى هو اقبح المعاصى والذنوب والموبقات لكثرة مطالبات الناس له وظلاماتهم عنده وتكرر ذلك منه وانتهاكه الناس وأخذ أموالهم بغير حقها وصرفها فى غير وجهها وذلك الذى لا يقر به متق وعلى أخذه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين".

ويحسن بنا أن نخرج سريعاً على سيرة عائلة "ماكسنا" فجده كان من النصارى الأرمن ، ونظراً لأنه كان يصحب ابن نقولا الكاتب ، فقد عرف بابى الفرج بن نقولا . وقد أشهر ابن نقولا إسلامه ، وعندما أعقب واداً أسماه عبد الرازق ، وارتحل الابن إلى بلاد الفرنج وأصبح أنه رجع إلى النصرانية . ولكنه ما لبث أن عاد إلى مصر ليستقر بقطيا.

وفى قطيا بدأ عبد الرازق فى صعود سلم الشهرة والغنى من أول درجة فيه ، ولما كانت قطيا معبراً لتجارة مصر مع الشام وما وراءها ، فقد عادت عليه وظيفة "الصيرفى" التى تولاهم بعائد لا بأس به خاصة وأنه كان من المعنيين بتحصيل الرسوم الجمركية (المكوس) المفروضة على أصناف البضائع وعادة ما كانت هذه الرسوم باهظ وجائرة حتى يتسنى "لماكسين" أن يختلسوا منها جزءاً لأنفسهم . وفى غضون سنوات قليلة انتقل عبد الرازق من

مجرد صيرفي إلى متولى لنظر قطيا ثم أميراً عليها . وكان لتشاطه الملحوظ في زيادة حاصل المكوس بقطيا أكبر الأثر في اشتهاره لدى السلطان ، الذي كان يتوق لجامع مال على نسقه ، يجمع له الأموال كالوفرة من كل سبيل حتى لو استخرجها من بين لحوم وولود رعاياه .

ولذا فقد تولى تاج الدين عبد الرازق بن أبي الفرج نقولا الوزارة والاستادارية للملك الظاهر برفوق أول ملوك دولة المماليك الجراكسة بمصر والشام .

وأولى عبد الرازق ولده عبد الغنى كل عناية ورعاية أثناء توليه الوزارة . فوالى ابنه الذي ولد في سنة ٧٨٤ هـ (١٣٨٢م) أمر "قطيا" في جمادى الأولى سنة ٨٠١ هـ وهو بعد في السابعة عشر ليبدأ من حيث بدأ والده .

ولكن القدر لم يمهله طويلا مع المكث في قطيا ، إذ سرعان ما عُزل أبوه تاج الدين عبد الرازق من منصب الوزارة ، فابتعد عن ولاية قطيا ، وغير أنه وإيها غير مرة بعد ذلك حتى كان عام ٨١١ هـ (١٤٠٨م) فعين كاشفا للشرقية ، وكان غالب أهلها من العرب دائمى التمرد على السلطان "فوضع السيف في العرب وأسرف في سفك الدماء وأخذ الأموال" .

ويبدو أن عبد الغنى كسائر ولاية النواحي في عصره ، قد أثرى إبان ولايته للشرقية ، إذ لم ينكر عنه أنه قد خالف سنة أقرانه في أن "جميع ما يسرق من الناس يأخذونه من السراق إذا ظفروا به ، فلا يأتون بسارق معه سرقة إلا أخذوها منه ، فان لم تكن السرقة معه ألزموه مالا ويتركوه لسبيله . وقد يتقن أنه متى عثر عليه صانع عن نفسه وتخلص . وصار كل من يقطع من السراق يده انما يقطع لأحد أمرين ، إما لقوة جاء المسروق منه ، أو عجز السارق عن القيام للولاية بالمال وكان الولاية بالأقاليم يأخذون من وجدوا معه غنما أو إبلًا أو رقيقًا من الفلاحين أو العريان وغيرهم . فإذا صار أحد ممن ذكرنا في أيديهم ، قتلوه واستهلكوا ماله . ومع هذا فلاعوان الولاية في أخذ الأموال الناس أخبار لم يسمح قط بمثل قبضها وشناعتها ، حتى أنه إذا أخذ شارب خمر غرم المال الكثير . وكذلك من ساقه سوء القضاء اليهم من المتخاصمين ، فيغرم الشاكى والمشكو المال الكثير بقدر جرمه بحيث تبلغ الغرامة الافا كثيرة . وجميع ما تجمع الولاية كلهم من هذه الوجوه لا يصرف إلا في أحد وجهين ، إما للسلطة مصانة عن اقامتهم في ولايتهم أو فيما تهواه أنفسهم من الكباثر والموبقات . وينعم أعوانهم بما يجمعونه من ذلك ويتلفونه اسرافا وهدارا في سبيل القتل . ويتعرض الولاية لتقسيمهم ويأخذون منهم المال حينًا بعد حين" .

وعلى أية حال فان نفس فخر الدين التواقفة إلى السلطة وشره للمال دفعاه إلى أن "يبرطل" السلطان (أي يرشوه) بأربعين ألف دينار ذهباً ليتولى الاستادارية في ربيع الآخر

عام ٨١٤ هـ . وكان السلطان الناصر فرج بن برقوق قد ورث العرش عن أبيه برقوق معلماً ورث عنه عادة تولية المناصب المختلفة عسكرية كانت أو مدنية بل وقضائية بالرشوة.

وما هي إلا أشهر معدودات حتى عزل الأمير فخر الدين من الأستاذية في ذى الحجة من نفس العام بعد أن سار سيرة عجيبة * من كثرة الظلم وأخذ الأموال بغير شبهة أصلاً والاستيلاء على حواصل الناس بغير تأويل ففرح الناس بعزله فرحاً شديداً وأقاموا الأزيينات بالقاهرة .

وكان غاية ما فعله الناصر فرج باستاداره المعزول أن أعاده مرة أخرى إلى الدرج الأول في سلمة ، فبقى عبد الغنى متولياً لقطيا إلى أن تسلطن الملك المؤيد شيخ في عام ٨١٥ هـ فعلاً نجمه مرة أخرى.

في بداية علاقته بالمؤيد شيخ تولى فخر الدين كشوفية الوجه البحرى ، فأسرف في أخذ الأموال من أهل القرى وامتدت صلاحياته إلى الصعيد ، فعاد منه ومعه من الخيول والإبل والبقر والغنم والأموال ما يدهش كثرة ، ثم أبت نفسه الأمانة بالسوء أن يترك أهل الوجه البحرى وحالهم فعاد لهم مرة أخرى وفرض على كل بلد وقرية مالا سماه "ضيافة" فاجتمع له من ذلك مالا جزيلا خشي معه من مصادرة السلطان له ففر بأمواله إلى بغداد .

ولما غلبه "الشوق والحنين" لضحايا من أهل مصر ، عاد على وجه السرعة إلى المؤيد شيخ سائلاً إياه الصفح والغفران لقاء مائة ألف دينار ذهباً ، حملته مرة أخرى وأخيرة إلى وظيفة الأستاذ في عام ٨١٩ هـ .

ووسط شرذمة الظلمة الفجرة من المماليك كان فخر الدين عبد الغنى الأستاذ "أمدهم باعاً وأقواهم فى الظلم نراعا ، وأنفذهم فى ضرر الناس أمراً" وأشنعهم فى الفساد ذكراً .

وعمت مصائبه وشروره أنحاء البلاد بدءاً من القاهرة ومروراً بالوجه البحرى وانتهاء بالصعيد ، ففي القاهرة ألزم فخر الدين الأستاذ الباعة بأن يشتروا منه السكر والعسل والصابون والقمح وغير ذلك من السلع التى اشتراها من الاسكندرية وبغيرها بأبخس الأثمان ، فيرميها عليهم بأعلى الاسعار "فلا يصير إليه درهم حتى يُغرم لأعوانه نظيره" .

وفى الوجه البحرى ، استوصى الأستاذ بسكانه خيراً ، لكونهم من ضحاياه القدامى . ومن أجل سابق المعرفة بهم ، فقد فرض فخر الدين على جميع القرى "فرائض" تدفع ذهباً ، فى زمن ندر فيه تداول النقود الذهبية حتى أن من وقع بيده دينار من ذهب أحمر قانى ، فكانما حصلت له البشارة بالجنة !! وتشدد عبد الغنى فى تحصيل القرصنة التى شملت أهل النواحي عن آخرهم ولم يعف عن أحد منهم البتة . ولم يقف أعوانه وأيديهم مغلولة إلى

أعناقهم بل منوها إلى الفلاحين بالتهب والسلب ، "فما وصلت إليه مائة دينار الا وأخذ أعوانه مائة دينار أخرى " .

وأردف الفخرى هذا الاجراء العام بأنخر اختص به أرباب الأموال وهو المصادرة ، فتجمعت له ولأعوانه أموالاً كثيرة من المصادرين ، فضلا عن الجواميس التى نهبها من أصحاب الأموال .

ثم ما لبث الاستادار ان أفاض من "ظلم الخاصة" على العامة ، عندما قرر طرح الجواميس التى نهبها على جميع التواحي لتباع بالإكراه "فقومت كل واحدة من الجواميس على الناس باثنى عشر ألف درهم ، وأكثر ما تبلغ الجودة منهم إلى ألفى درهم فجبى من الوجه البحرى على اسم الجاموس ما لا جماً" .

ويظهر ان أهل الدلتا أظهروا قدراً لا بأس به من التجلد والاحتمال لكل تلك الرزايا التى أنزلها بهم الأمير فخر الدين ، حتى ظن الظالم أن ما وقع بهم لم يذهب بما لديهم من "ثروات" فلجأ إلى اجراء قريد فى باباه احتذاه من جاء بعده فى العصرين المملوكى والعثمانى .

فقد أقر الرجل سعرين لأصرف النقود وألزم بهما الصيارفة ، فكان السعر الذى تشتري به اللولة أقل دائماً من السعر الذى تبيع به . فالدرهم المؤيدى لا يأخذه الصيارفة إلا من حساب سبعة دراهم ونصف وهو محسوب على الناس بشمانية دراهم . وألزم الصيارفة أيضاً ان يأخذوا الفلوس النحاس حساباً عن خمسمائة وخمسين درهما للقنطار فى حين يشتري الناس القنطار بستمائة درهم وربما كان هذا الذى حسبت عليه بستمائة قد أخذت منه أمس بخمسمائة وخمسين" .

وفعل نفس الشئ فيما يتصل بسعر صرف نقد فلورنسا الذهبى "الافرىتى" ، فأخذه الصيارفة بمائتين وستين درهم وهو محسوب على الناس بمائتين وستين "واذا صرف لأحد ذهباً يحسبه عليه بمائتين وستين ، فلا يورد أحد لديوان السلطان ألف درهم الا ويحتاج إلى غرامة مثلاً أو قريب منها " .

ولم يستثن الاستادار أعوانه من مصادرة الأموال ، فكان من حين لآخر "يلزم صيارفته ومقدميه وشادي أعماله ومباشرىها وولاتها بمال يقرره عليهم فى نظير ما يعلم أنهم أخذوه من الناس . ثم تقرر فى أعمالهم حتى يعلم أنهم قد جمعوا شيئاً آخر أعاد عليهم المصادرة . فما من مرة ألا وهم يبالغون فى الترف ويتلفون المال الكثير فى أنواع الصرف فى المحرمات" .

أما أهل الصعيد فقد فرض عليهم "فرضة الذهب" التى سبق وان جربها بنجاح فى الوجه البحرى وهزم عرب بلهانه على الأشمونين وكسرتهم واستولى من بلادهم على الأغنام والخيل

والإيقار والجمال وهى شئ كثير ، "وجمع المال من الذهب وحلى النساء وغير ذلك من العبيد والإماء والحرائر اللاتى استرقهن ثم وهب منهن وباع باقيهن وذلك أنه عمل فى بلاد الصعيد كما يعمل رموس المناسر إذا هجموا ليلاً على القرية فانه كان ينزل ليلاً على البلد فينهب جميع ما فيها من غلال وحيوان وسلب النساء حليهن وكسوتهن بحيث لا يسير عنها لغيرها حتى يتركها عريانه فخرت بهذا الفعل بلاد الصعيد" . ومن الصعيد أعاد فخر الدين عبد الغنى الكرة مرة أخرى ففرض ما سلبه من غنائم الصعيد على نواحى الوجه البحرى والقاهرة بأعلى الأثمان .

هذا السجل الحافل بالانجازات الشيطانية ، كان كفيلاً باقناع السلطان المؤيد شيخ بمدى علو همة أستاذاره ، فأضاف إليه الوزارة عام ٨٢١ هـ "قباشرها بعنف وقطع رواتب الناس وصارفى كل قليل يصادر الكتاب والعمال وبألف فى تحصيل المال وأحرازه" .

وعندما وافى الفخرى أجله المحتوم فى منتصف شوال عام ٨٢١ هـ كان الرجل يتولى ثلاثة وظائف دفعة واحدة هى الاستادارية والوزارة ونظر الأشرف ، وقد جمع عبد الغنى فى السنوات الثلاث السابقة على قبضه مالم يجمعه غيره فى ثلاثين سنة، ولا أحد يدري ما الذى كان قاعله بنا لو طال به الأجل وامتد حبل عمره ولم ينقطع عند سن السابعة والثلاثين ربيعاً .^{١٩}

وبعيداً عن تفاصيل سيرته السيئة فان عبد الغنى الفخرى كان من كبار رجال الأعمال فى عصره ، كما تشير إلى ذلك وثائق أوقافه المحفوظة بدار المحفوظات والوثائق القومية بالقاهرة* .

وتتراعى ممتلكاته على مساحات شاسعة من الأرض سواء فى نطاق القاهرة والجيزة أو بالوجه البحرى والصعيد أو بقطيا وغزة والشام .

ففى القاهرة وحدها كان الفخرى يمتلك خمسة طواحين للفلل وثلاثة منشآت تجارية (خان وفندقان) أحدها مخصصة لتجارة الموز ، وفندق رابع بالجيزة فضلاً عن قاعة بميناء بولاق . كما أنشأ "حماماً" عاماً بالناحية الغربية لمدرسته وهو المعروف بالحمام الفخرى وأن اشتهر بين العامة باسم "حمام الكلاب" !! وكانت له عدة منزل تطل على الخليج الناصرى بالقاهرة .

وتعددت ممتلكاته بالوجه البحرى فشملت بساتين وأراضى زراعية شاسعة وطواحين ومنازل بالحلة الكبرى وسيرجة (معصرة اللزيوت) بنفس المدينة وفندق بقلبيوب علاوة على

* إعتى بدياستها ونشرها الدكتور محمد الكحلوى فى رسالة ماجستير مطبوعة بجامعة القاهرة من جامع الفخرى

نصف فندق الموز بثمر دمياط وحمام بمدينة المنصورة.

أما إذا ما اتجهنا صوب الحدود الشرقية لمصر فسنجد له فرنا ومنازل بقطيا وعدة حوانيت وحمام بمدينة غزة وفرن بمدينة قيسارية بفلسطين.

كل هذه الاملاك أوقفها الفخرى على مدرسته أوجا معه المعروف الان بجامع البنات ١١

وعلى الرغم من ان عبد الغنى لايمت بصلة لطائفة الممالك ، الا انه سلك مسلکهم واتبع طريقتهم النكراء ليس فى ظلم الرعية ونهبهم فحسب بل وفى ماذرجوا عليه من قبيح الأفعال عند تشييد المساجد وبور العبادة ، كإخخال المال الحرام فى مصرف العمارة واستخدام السخرة ومواد البناء المسروقة.

فعندما رام الفخرى كان يشيد مسجداً يحمل اسمه فى الحياة الدنيا ، ويعوض به ، على ظنه ، قصرأ فى الآخرة ، استولى أولا على دار بهادر الأعسر بخط بين السورين وشرع فى عمارتها وعمارة ما حوالها وما تجاهها من بر الخليج الغربى ، فشيّد هناك عدة دور ومدرسته الفخرية وجميعها كانت تطل على الخليج الناصرى (شارع بورسعيد الآن) موطن الارستوقراطية آنذاك.

وفى هذه الأعمال العمرانية أخذ الوزير والأستادار عبد الغنى من الناس "الات العمارة بغير ثمن وبأقل شئ" وتقن أعوانه فى ظلم من يستدعيه بهم إلى هذه العمارة حمل صنف من الأصناف أو عمل شئ من أنواع العمارة حتى يغموه لأنفسهم ما لا آخر.

ونتيجة لما قام حول المدرسة الفخرية من شبهات فى طريقة تشييدها ومصرف عمارتها فقد أثر الشيخ ناصر الدين محمد بن عبد الوهاب البارنبارى الشافعى الا يستمر فى اقامة الخطبة بها تنزها عنها.

والى أبعد من ذلك فان سيرة الفخرى غير الحميدة دفعت المتصوفة المقيمين بمدرسته وعلى نفقة أوقفه إلى ان يقسموا بأغلاظ الأيمان على انهم قد سمعوه بعد دفنه فى الضريح الملحق بمدرسته "وهو يصيح فى قبره من شدة العذاب".

ولعل ما سمعه المتصوفة ، أو ما خيل اليهم ، يكون أصدق رد فعل للتقييم العام الذى اتفق عليه معاصروه من العامة والخاصة فى الريف والحضر ، فجميعهم لا يختلف على ان الفخرى كان "جباراً قاسياً شبيهاً جلدأ عبوساً بعيداً عن الاسلام (وانه) قتل من عباد الله ما لا يحصى".

وما يزال بناء المدرسة الفخرية قائماً ، وان تعرض لكثير من المحن التى ذهبت بغالبية

عناصرها المعمارية والزخرفية لا سيما أعمال الرخام ، ويرجع ذلك إلى ما أصابها من تخرب وما طرأ عليها من اصلاحات كثيرة فضلا عن ان الفخرى توفى قبل ان يتم بناؤها .

وكما قد يتوقع القارئ فقد تهدمت المئذنة الأصلية للمدرسة وقامت سيدة من زوجات محمد على بأعادة تشييدها على نمط المآذن العثمانية وهى القائمة الآن ، كما أنجزت اصلاح الواجهة الغربية وأنشأت السبيل الواقع أمام المدرسة. ولم يفت السيدة ان تثبت تاريخ عمارتها بالمسجد فى لوح رخامى بأعلى الباب الرئيسى جاء فيه "قد كان تجديد عمارته وأنشاء منارته على يد المصونة والذرة المكنونة والدة حسين بك نجل عزيز مصر القاهرة الحاج محمد على باشا ذى المنثر الباهرة طاب ثراهما وجعل فى الجنات قرارهما طلبا لإيصال الثواب إليهما ورغبا فى انزال الرحمة عليهما . من هجرة الرسول الأمين ١٢٦٨ "

ويبدو ان المدرسة قد تعرضت بعد ذلك للتجديد لمزيد من التخرب والانهيارات فى بنيانها الداخلى حتى ذهبت معظم تفاصيلها المعمارية .

ولذا قامت لجنة حفظ الآثار العربية بأعمال تجديد شاملة بالمدرسة عام ١٣١٣ هـ (١٨٩٥م) تم خلالها إصلاح أو بالأحرى إعادة بناء الايوانين الشرقى والغربى ، وعلت أسقف جديدة لهما ونقشت بالألوان والذهب .

كما قومت المبانى وأصلحت الأرضيات الرخامية واستكمل ما فقد من اجزائها وأعيد ترميم ما تشعث من الشبابيك الجصية المفرغة . وأصلحت اللجنة فى تجديداتها المنبر الخشبي وأكملت ما فقد من اجزائه هذا عدا ما قامت به من إصلاح الأبواب النحاسية وعمل شبابيك ونوايب فى جميع أنحاء المدرسة .

وهكذا حفظت لجنة الآثار للأجيال "جامع البنات" هذا البناء المتواضع الذى استمد شهرته بين الناس من خرافة لا أساس لها من الصحة أو ظل من الحقيقة ، ، بينما غاب عن المحدثين اسم مشيد البناء الأول الذى احتفظ لنا التاريخ بسيرته "الفواحة" ، انه لمن نسى الأمير فخر الدين عبد الغنى .. ولكن أى فخر ؟ ولأى دين ؟.



زين الدين يحيى الأستادار

بين صعود وهبوط قضى الأمير زين الدين يحيى بن عبد الرازق القبطى (أو الأرمنى) سنوات عمره الثمانين معاصرا لأربعة من سلاطين المماليك الجراكسة الذين استخدموه فى خدمتهم حتى وافاه الإجل وهو حبيس بالقلعة لدى السلطان الأشرف قايتباى فى ٢٨ ربيع الأول عام ٨٧٤ هـ (١٤٦٩ م) .

منذ البداية اختار زين الدين يحيى أقصر الطرق وأكثرها التواء وأبعدها عن الاستقامة لينضم الى صفوة الحكم المنية فى دولة المماليك ، فكان يبدل "الرشاوى" و "البراطيل" لأولى الأمر من أجل حياة المناصب الادارية .

وفى مسلكه المشين هذا ، كان يحيى بن عبد الرازق ، يتحسس بيديه نبض الادارة الملوكية التى شاع الفساد كل مستوياتها وصارت الوظائف بها تولى بالرشوة ، لافرق فى ذلك بين الوظائف الحربية أو الدبلوماسية ولا حتى القضائية .

وإذا فقد أراد هذا الطموح ان يختصر الوقت ويوفر الجهد فى زمن اختفت فيه الكفاءة كشرط لتولى الوظائف ، ولما كان فقيرا معدما ، فقد لجأ زين الدين يحيى الى الاقتراض ونجح بعد سعى كبير فى ان يلى أول وظيفة تقربه من النخبة الحاكمة ، وكان ذلك فى ١٠ جمادى

الأول عام ٨٤٢ هـ ، عندما استقر في وظيفة "ناظر الاسطبل السلطاني" مقابل مال بذه .

وقبل ان يتمكن ابن عبد الرازق من اختلاس بعض المال من عمله المتصل بشراء الأعلاف للواب السلطان ليسد ما اقترضه من الأموال لرشوة أولى الأمر ، فوجيء بأخر قد دفع رشوة ليتولى وظيفة .

ففي ١١ ربيع الأول من عام ٨٤٣ هـ عزل " زين الدين يحيى بن عبد الرازق الأشقر " ، واستقر عوضا عنه شمس الدين أبو المنصور نصر الله المعروف بوزة ناظراً للاسطبل السلطاني وقد علق المؤرخ ابن تغرى بردى على تلك الواقعة بقوله "وأى فخر أو سابق رئاسة لمن يعزل بهذا الوزه عن وظيفة" ويبدو ان "الوزة" كان محقرا مرذولا ... ولكنها الرشوة مرة أخرى .

ودخل زين الدين اللعبة بكل ثقله ، وصار يقترض ليرشو ، "وكان كثيرا ما يلى الوظائف بالبدل ثم يعزل عنها بسرعة" حتى تجمد عليه جمل من الديون .

ولاقى زين الدين الويلات من منافسة اثنين من الكتاب ، فكان عبد العظيم بن صدقة الأسلمى غريمه في وظيفة نظر الديوان المفرد ، وغريمه في نظر الاسطبل شمس الدين الوزه . وبسبب منافستهما له ظل "زين الدين المذكور في بحبوحة من الفقر والذل والافلاس الى ان ولى الأمير قيز طوغان الأستاذارية فاختار زين الدين هذا لتنظر ديوان المفرد* وضرب عبد العظيم وأمانته" .

كان ذلك ابتداء "سعد" يحيى بن عبد الرازق وانتكاس "قيز طوغان" ، فقد ركن الأستاذار الى زين الدين فصار المعول عليه بديوان المفرد ، واستفحل أمره وقضى ديونه المتراكمة . وفي ذلك كان الخطر ، كل الخطر ، عل قيز طوغان ، فما ان أطمأن زين الدين حتى تاقت نفسه الى وظيفة الأستاذارية .

ولأن النفس الخبيثة كما يقول المثل السائر لاتموت حتى تسمى لمن أحسن اليها ، فقد شرع زين الدين يحيى في إزاحة ولى نعمته قيز طوغان من الأستاذارية وفق خطة جهنمية . ولأنه كان لا يحسن المرافعة في طوغان ولا السعى عليه بوجه من الوجود ، فانه اكتفى بداية بإبعاد هذه العقبة الكؤود من طريق دون ان يطمح في ان يتخذ مكانه مباشرة .

* ديوان المفرد كان خاصاً بالقطاع السلطان قبل توليه الحكم ثم تطور وأصبح مخصصاً دائماً يصرف منه على الممالك السلطانية .

فأخذ زين الدين يحسن لطوغان أن يطلب من السلطان الإقالة من الاستادارية حتى يعظم أمره من سؤال السلطان له باستقراره في الوظيفة ويظهر له بذلك النصح .

وأستدرج طوغان بالفعل الى هذا الفخ الذي نصبه يحيى بن عبد الرازق بمهارة فائقة ، فانفعل طوغان وسأل الإقالة "فأقاله السلطان وخلع على الزينى عبد الرحمن بن الكوين بالاستادارية" .

ومن موقعه بوظيفته بديوان المفرد أخذ زين الدين في الدس على ابن الكوين لسهولته حتى انفتح له الطريق نحو وظيفة الاستادار ، خاصة بعد أن خرج قيز طوغان من مصر .

ومما ساعد زين الدين على بلوغ مأربه في نيل الاستادارية أنه أثناء توليه لنظر ديوان المفرد أغرى قيز طوغان بأن يكلم السلطان في إلغاء جميع الرزق الاحباسية والجيشية التي بالجيزة وضواحي القاهرة وتزع أراضيها وضمها لديوان السلطان ، وكاد ان يتم الأمر على هذا النحو لولا معارضة الفقهاء والأعيان ، ولكن استقر الحال "على أنه يجيبى من الرزق المذكورة في كل سنة عن كل فدان مائة درهم من الفلوس فجبيت واستمرت ... في صحيفة زين الدين المذكور لأنه هو الدال عليها ، والدال على الخير كفاعله وكذلك الشر" . وفيما سبق ما يكفى لأن يركن السلطان الى اختياره للاستادارية .

في السابع من رجب سنة ٨٤٥ هـ عزل قيز طوغان من الاستادارية ومعه زين الدين ناظر ديوان المفرد ، ولكن الداهية عاد الى منصبه بعد تسعة أيام فقط ، وما هي الا أشهر قليلة حتى عزل ابن الكوين من الاستادارية وتولاها زين الدين يحيى في ٢٦ ربيع الاخر عام ٨٤٦ هـ .

لبس زين الدين خلعة الاستادارية ونعت بالأمير "لكنه لم يتزين بزى الجند ، بل استمر على لبسه أولا ، العمامة والفرجية ، فصار في الوظيفة غير لائق ، كونه استادارا وهو يزى الكتبة وأميرا ولا يعرف باللغة التركية ، ورئيسا وليس فيه شيم الرئاسة ، وكانت ولايته وسعادته غلطة من غلطات الدهر وذلك لفقد الأماثل .

خلت الرقاق من الرخاخ فُقِرَتْ فِيهَا الْبَيَادِقُ

* الرقاق هنا المقصود بها رفاق الشطرنج والرخاخ جمع رخ وهي بالفارسية القلمة (الطابية في الشطرنج) وفرزان الشطرنج هي القطع المعروفة بالوزراء ، والبيايق هي عساكر الشطرنج . والشاعر هنا يريد أن يقول بأن قطع المسكر تحولت إلى وزراء . ومعنى البيتين واضح الدلالة .

وتصاهلت عُرْجُ الحمير ققلت :من عُبم السَّوَابِق

وبعد سبع سنوات من العسف والظلم قضاهما زين الدين الاستادار ، أنعم عليه السلطان جقمق عام ٨٥٣ هـ بالتكلم فى حسبة القاهرة فباشرها زين من غير أن يلبس لها خلعة المحتسب ، وقد حل فى تلك الوظيفة عوضاً عن على بن اسكندر أول وأشهر من ولى الحسبة بالبذل والبرطة .

وكان العام ٨٥٤ هـ فاتحة عهد جديد فى حياة زين الدين يحيى الاستادار ، وفى هذا العام بدأ خطر المماليك الجلبان فى الظهور ، وكان هؤلاء يجلبون كباراً من بلادهم ليعملوا فى خدمة السلطان ، فلا ينالون أى حظ من التعليم الأولى أو الحرية ، وقد كانوا ، قياساً للمماليك الأولى ، أقل إحساساً بالانتماء لولايتهم وأكثر الحاحاً وفجاجة فى طلب الأموال والأوقات ولا يتورعون عن التعرض للأمرء بل وللسلطان نفسه فى سبيل نيل مطالبهم .

وحدث فى الحادى من جمادى الأولى من هذا العام ان غضب الأمير تتم من عبد الرازق المؤيدى من بعض مماليكه فشكاهم للسلطان الذى رسم بحبس عشرة منهم فى "سجن المشقرة" لتناولهم على أستاذهم . فغضب لذلك المماليك الجلبان واحتاطوا بالأمير تتم من عبد الرازق وبالأتابك الأمير إينال عند نزولهما من القلعة وفحشوا لهما فى القول ثم "رجعوا غارة الى زين الدين يحيى الاستادار فوافوه بعد نزوله من الخدمة بالقرب من جامع الماردانى وتناولوه بالدبابيس فمن شدة الضربلقى بنفسه عن فرسه وهرب الى ان أنجده الأمير أزيك الساقى والأمير جانبك الشبكي الوالى وأركباه على فرسه وتوجهوا به الى داره"

وصار المماليك الجلبان يطالبون السلطان بالافراج عن زملائهم العشرة المحبوسين ويعزل زين الدين الاستادار بعد ان حملوه مسئولية التقتير عليهم فى صرف مستحقاتهم ورواتبهم بحكم رئاسته لديوان المفرد .

ولكن الظاهر جقمق تحدى رغبتهم وخلع عليه بالاستقرار فى الاستادارية فى ثانى جمادى الآخر سنة ٨٥٤ هـ وحفظ الجلبان صنيع سلطانهم فى صنوهم ومازالوا يعنونهم الاستادار حتى أوقعوا به بباب القلعة من قلعة الجبل وضربوه بقسوة حتى شجوا رأسه ونزل محمولاً الى داره على أقبح حال . واضطرت هذه الوجبة الساخنة الى الانقطاع عن الصعود الى القلعة فنزل اليه السلطان وعاده فى بيته فى بداية ربيع الأول ٨٥٥ هـ . وظل زين الدين موضع تقدير السلطان وعطفه حتى توفى جقمق فى أول عام ٨٥٧ هـ .

لم يهتز لزين الدين جفن عند وفاة جمقق ، فهو قد أعد عدته منذ وقت بعيد لتلك اللحظة وصدق توقعه وتولى المنصور عثمان بن السلطان جمقق وهو بعد فى الثامنة عشر من عمره ، وفى ذلك كان يحيى الاستادار حصيفاً وقارئاً وأعيا لتاريخ الصراعات الملوكية على منصب السلطان .

فقد جرت عادة الممالك اذا ما اختلفوا بينهم على تولية منصب السلطنة الشاغر لواحد من الأقوياء المتنازعين على العرش ، ان يحملوا الى كرسى الحكم ابن السلطان المتوفى حتى ولو كان طفلاً رثيماً يتم حسم الخلاف بين أقوى المرشحين للسلطنة .

فمنذ السنوات الأخيرة من حكم جمقق وزين الدين أخذ فى التقرب الى الملك المنصور وصار استاداره وأختص به ومهد أموره معه ، فلما تسلطن ظن أنه سيكون من أمره فى نواته أضعاف ما كان له فى دولة والده الملك الظاهر جمقق .

ويظهر ان الاستادار قد تعامل مع السلطان الجديد بوصفه طفلاً يحتاج الى معاونته فى إدارة شئون الممالك السلطانية حيث كانت وظيفة الاستادارية معنية بتوزيع الجوامك والعليق والكسوة وغيرها من الرواتب السلطانية الشهرية على مستحقيها من الممالك السلطانية . وفى ذلك ، ذلك فقط ، لم يكن حصيفاً .

فى نهاية شهر المحرم سنة ٨٥٧ هـ طلب السلطان الاجتماع مع مباشرى الدولة وكبار الأمراء لتبيير الأموال اللازمة لنفقة الممالك ، وكان الأمل يحسوه فى ان يقوم استاداره بتدارك أمر النفقة التى كان تأخرها يهدد بثورة الممالك ، ضد سلطانهم ، وفوجئ المنصور عثمان بزين الدين يحيى يتمتع وسط هذا الجمع عن أداء ما قرر عليه من الذهب برسم نفقة الممالك "وأوسع وهمم على مقالته" ووجدها أعداء زين الدين من الأمراء والمباشرين فرصة سانحة فجادلوا الاستادار وحملوا عليه حملة شنعاء واتهموه بأنه يريد زوال الملكة حتى تغير السلطان عليه بسبب ذلك "فامر بمسكه وعزله وتوليه الأمير جانبك الظاهرى نائب جده للاستادارية" .

وقيل خبر عزل زين الدين عن الاستادارية برنة فرح واضحة بين الممالك وعامة المصريين على حد سواء "لانه كان قد طال واستطال وظلم وحسف وأخذ عدة إقطاعات من أهبان (إقطاعات) الممالك السلطانية والأمراء استولى عليها بالشوكة ، وأضافها الى الديوان المفرد وحجر على غالب الأشياء (السلع) واستولى عليها من معاش الفقراء وأرباب التكسب وصار هو يأخذها ثم يبيعها بأضعاف ما أخذها حتى جمع من هذا المال الضيخ أموالاً كثيرة وعمر

منها الجوامع والمساجد" كانت سياسة زين الدين الاستادار ثابتة ، فهو يستولى من ضعاف الممالك على اقطاعاتهم ويضيفها لديوان المفرد الخاص بالسلطان ليغض الأخير النظر عما يقوم به من احتكار للسلع الغذائية وغيرها حيث كان يقوم بشرائها من تجار الجملة بأقل الأسعار وي طرحها على تجار التجزئة بأعلى سعر مفيدا من الفارق بين السعرين .

المهم ان السلطان لم يكتف بالاستغناء عن خدمات الزينى يحيى الاستادار بل أراد ان يستصفى أمواله التى جمعها من الاحتكار ، فأمر فى نفس اليوم بتسليمه للأمير جانبك الاستادار الجديد ليقوم بمعاقبته "فنزله من القلعة على أقبح وجه فنعوذ بالله من زوال النعم وما ريك بظلام للعبيد وازدحم الناس تحت القلعة لرؤيته ، فما منهم إلا شامت أو متهمك" . ولكن الاستادار الجديد امتنع عن عقوبته رحمة به لا خوفا عليه وأعادته الى القلعة بعد يومين ، مؤكدا السلطان انه سوف يستقصى عن بقية ذخائره حيث أقر الزينى يحيى بأن لديه مائه ألف دينار فقط وسلمها للأمير جانبك .

ولما كان مباشرو الدولة والأمراء يعرفون ان مالىدى زين الدين من ثروة يفوق المائة ألف دينار ، فقد أوعزوا الى السلطان ان يشرع فى تعذيبه ليبيح بمكتون أمواله لان الاستادار المخضرم لن يتكلم الا إذا تألم .

وبالفعل طالب السلطان أستاذاره السابق بأداء خمسمائة ألف دينار أخرى للدولة ، وسلمه فى ٤ صفر عام ٨٥٧ هـ الى الخازندار فيروز ليعاقب بالعصى والمعاصير (لعصر الركب) وضرب على سائر أعضائه ، واجتهد الناصرى محمد بن أبى الفرج فى عقوبته لخصومة قديمة بينهما ، ولكن المنكوب أظهرها جلدأ شديدا ولم يقر بشيء آخر .

وبعد ثلاثة عشر يوما استرد فيها الزينى يحيى بعض قوته قام جانبك الاستادار بمعاقبته وتعذيبه بقسوة أكبر "وهو لا يظهر ماله من الذخائر غير ما أخذ له وهو نون المائة ألف دينار" .

ويبدو ان السلطان قد أيقن بأن زين الدين يحيى الاستادار لا يمتلك أكثر مما أقر به فعقد مجلسا فى اليوم التالى ضم القضاة الأربعة بسبب أملاك زين الدين الموقوفة عليه وعلى جوامعه ومساجده ووقع بسبب ذلك أمور آل الأمر فيها أخيرا الى بيع هذه الأوقاف والاستيلاء على أثمانها لخزينة السلطان .

وقيض لزين الدين ان يخرج من محبسه بعد ان نجح الأمير إينال العلانى فى عزل المنصور

عثمان وتسلم كرسى العرش مكانه ، ففى ١٩ ربيع أول ٨٥٧ هـ أفرج السلطان الجديد عن الزينى يحيى من محبسه بالبرج من قلعة الجبل وخلع عليه ترصية له .

عندئذ أيقن جانبك ان زمانه قد ولى فأثر ان يقدم استقالة من الاستادارية قبل ان يعزله الملك إينال ، وعلى الفور خلع السلطان على زين الدين خلعة الاستادارية مؤملاً ان يقوم كما فعل مع الظاهر جمقق ، بتوفير الأموال الضرورية للنفقة فى الممالك من أى مصدر كان .

وبعد عدة أشهر تأكد لزين الدين عجزه عن القيام بالطلبات المتزايدة للديوان السلطانى فاختلف فى مدى تام عشية الثامن عشر من شوال عام ٨٥٧ هـ . وبلغ السلطان ذلك فعين مكانه "على بن الأمانسى" الذى كان من جملة خدام الزينى يحيى نكايه فيه .

ثم رسم السلطان بالمناداة على الزينى يحيى و تهديد من أخفاه عنده بالشنق والتنكيل "ووعده من أحضره بألف دينار ان كان متعمداً ويقاطع ان كان جندياً" فلما ضاق الخناق على زين الدين ظهر من اختفائه فى ٢٤ ذى الحجة وطلع الى القلعة وعلى رأسه منديل الأمان صحبة عظيم الدولة "الصاحب جمال الدين بن كاتب جكم" وكان هو السامى لزين الدين فى رضاء السلطان عليه . فقبل الزينى يحيى الأرض بين يدى السلطان علامة على دخوله فى الطاعة "فرسم له السلطان ان يلتزم داره ولا يجتمع بأحد ولا يكتب أحداً من أعيان الدولة" .

فى صفر من العام التالى ٨٥٨ هـ أمر الأشرف إينال بنفى زين الدين الى القدس الشريف ولكنه ما ان أعد راحلته وخرج الى ظاهر القاهرة حتى ألقى القبض عليه وصوبه ثانياً وعوقب عقاباً شديداً وانتهى به الأمر الى ولاية الاستادارية عوضاً عن على بن الأمانسى .

بعد عشرة أشهر قبض السلطان مجدداً على الأمير زين الدين الاستادار وجبسه فى القلعة وخلع على غريمه القديم الأمير ناصر الدين محمد بن أبى الفرج بالاستادارية ، وشرع منذ الخامس عشر من ذى الحجة فى تعذيب زين الدين وألزمه بجملة كبيرة من المال ، واضطر الزينى الى بيع أثاث بيته بل وملابسه لاستيفاء المطلوب منه .

وانتهت هذه المحنة بان تسلمه الصاحب جمال الدين ناظر الجيش والخاص ، ونزل به الى بيته فدام عنده أيام وخرج بعد ذلك متقياً الى القدس فى آخر ذى الحجة من عام ٨٥٨ هـ .

ولم تشر المصادر التاريخية الى المدة التى قضاهما زين الدين بالقدس ، ولكن يبدو من سياق الأحداث فى تلك الفترة المضطربة من حكم السلطان إينال ان الزينى يحيى عاد الى مصر وتولى الاستادارية حتى عزل منها فى ١٥ جمادى الاخر سنة ٨٦٠ هـ .

وكما هي العادة ، فقد قبض السلطان على زين الدين ووضع فى عنقه الجنزير "وحمله الى الأرض ليضربه ثم رفع من الأرض بغير ضرب" واكتفى بحبسه عند الطواشى فيروز الزمام وولى مكانه سعد الدين فرج ابن النحال .

وزاد فى الطنبور نغمة أن المماليك الأجلاب عندما سمعوا بما وقع للزنى يحيى "نزلوا من وقتهم غارة الى بيت الاستاد لينهبوه فمنعهم ممالك زين الدين وقاتلوهم وأغلوا الدروب ، فلما عجزوا عن نهب بيت زين الدين نهبوا بيوت الناس من عند بيت زين الدين الى قنطرة أمير حسين فأخذوا مالا لا يدخل تحت حصر كثرة .

وبقى زين الدين حبيسا حتى الثالث من رجب ، فأخرج عنه السلطان ليبدأ نسخة مكررة من الرحلة التى نفى خلالها الى القدس ، فنزل أولا الى بيت الصاحب جمال الدين ريثما يحمل ما تقرر عليه الى الخزانة الشريفة وهو مبلغ عشرة الاف دينار . ولما غلق ما ألزم به لبيت المال أمر السلطان بنفيه ولكن الى المدينة الشريفة فى هذه المرة فساورها عن طريق ميناء الطور .

ولم يلبث أن حضر فجأة الى القاهرة فى ٢٣ شوال ٨٦٠ هـ فى معية جانبك الظاهرى نائب جدة ، واتضح انه كان مقيما فى مكة . وفى وقت لاحق لعوبته تولى زين الدين منصبه الأثير "الاستادارية" .

وبدا من ١٦ رجب ٨٦٣ هـ أخذت علاقة زين الدين يحيى الاستاد مع المماليك الأجلاب فى التدهور فحاولوا فى هذا اليوم أن يفتكوا به فهرب منهم ولكنهم أفلحوا فى ٢١ ربيع الآخر من العام التالى فى مسكه وضربوه ضربا مبرحا بسبب تأخره فى صرف علق الخيول وانقطع بسبب ذلك عن الخدمة أياما كثيرة .

وكان من الواضح الجلى أن قريحة زين الدين النابضة بالشر لم تعد بقادرة على مواكبة النفقات المتزايدة للمماليك الجلبان الذين تجرأوا على السلطان بسبب تأخر نفقاتهم ، حتى أن أحدهم ويدعى "جانبية المجنون" قام الى السلطان وقال له "الملك التى كانت قبلك كانوا يعطون الجوامك لى شىء انت ما تعطى مثلهم" وعندما أراد الأشرف إينال أن يبطش به جزاء جرأته ، أخذ المماليك ولم يمتكن السلطان منه .

لم يجد السلطان بدا من القبض على الزنى يحيى الاستاد ليخفف من حدة هجوم الجلبان عليه فأمر فى ٢٧ شوال ٨٦٤ هـ بامساكه ووضع الجنزير فى رقبته وحبسه بالقلعة وتنب الصاحب شمس الدين منصور بن الصفى لحاسبته .

وعلى غير عادتهم فطن الأجلاب الى مراوغة السلطان ، فقاموا على صاحب منصور حمية
لزين الدين "فراج أمر زين الدين ذلك لعلم الناس ان السلطان مسلوب الاختيار مع معالكيه
الأجلاب" وبالفعل خرج الزينى يحيى من محبسه بعد يومين بأمر من السلطان الذى "استقر
به أستاذاراً على عادته وأبس خلعة الأستاذارية من أول ذى القعدة" .

ويحسده التاريخى أدرك الأستاذار انه سيبقى مترددا بين الخلع والحبس الى ماشاء الله ،
فأثر ان يتسحب بعد عشرين يوما فهرب واختفى "بحيث انه لم يعرف له مكان ، واستقر
الصاحب شمس الدين منصور عوضا عنه فى الأستاذارية " .

وشاعت الأقدار ان يتولى الظاهر خشقدم السلطنة بعد موت الأشرف إينال عام ٨٦٥ هـ
فظهر زين الدين وتولى الأستاذارية بعد ان نضجت شخصيته أكثر وصقلته التجارب المديدة
مع من سبقوا الظاهر خشقدم من الملوك .

وخلال سلطنة خشقدم دأب زين الدين على الاختفاء والهرب قبل ان تمتد له يد السلطان
بعقوبه أو حبس أو عزل وكأنما قد زود بقرون استشعار عن البعد تنبأه بطول موعده الخطر .

ففى ٢٦ ربيع الأول ٨٦٧ هـ اختفى الأمير زين الدين الأستاذار واضطر السلطان الى
تعيين الزينى قاسم الكاشف أستاذاراً ثم ظهر فى أول رجب من نفس العام وطلع الى
السلطان فخلع عليه واستقر أستاذاراً على عادته .

وقبل ان يمر عليه عام فى وظيفته اختفى الزينى يحيى عن الأنظار وقام السلطان بتعيين
الصاحب مجد الدين بن البقرى أستاذاراً بدلا منه . وسرعان ماظهر مرة أخرى فولى
الأستاذارية حتى تسحب فى ٢٧ صفر عام ٨٦٩ هـ تاركا وظيفته للأمير شمس الدين منصور

وكانت تلك هى المرة الأخيرة التى أخذ فيها شمس الدين منصب الأستاذار من صاحبه
الزمن ، لا لشيء سوى ان السلطان غضب عليه وحبسه بقلعة الجبل وظل يعاقبه بأنواع
العذاب الى ان أل أمره الى ضرب الرقبة ، وحل مكانه الزينى يحيى فى ٢٨ ربيع أول عام
٨٧٠ هـ .

لم يمكث زين الدين يحيى فى الأستاذارية سوى شهرين اختفى بهما واستقر فى منصب
الأستاذار الكاتب شرف الدين بن كاتب غريب وظل محافظا على دفة مقعده حتى عاد اليه
صاحبه الزينى يحيى فى ٧ صفر عام ٨٧١ هـ ليقادره مرة أخرى فى ٧ شوال فيما يشبه لعبه

الكراسى الموسيقية مفسحا الطريق لشرف الدين موسى ليتولى الاستادارية مرة أخرى .

وهكذا أمضى زين الدين يحيى الأستاذار الهزيع الأخير من حياته فى حل وترحال بين منصب الاستادارية والاختفاء ، محاذرا أن يقع فى قبضة السلطان أو تحت طائلة العذاب المهين بالمعاصر التى طالما اعتصرت مفاصله سابقا .. ولكن لا يغنى حذر من قدر .

فقد شاء حظه العائر أن يقبض عليه الملك الأشرف قايتباى بعد أن ترك منصب الاستادارية لهرمه وهو ابن الثمانين خريفا ، فلما منه وبوشاية آخرين أن لديه جملا من المال قد تقيل الدولة المملوكية من عثراتها التمويلية ، وظل الزينى يحيى حبيسا معذبا ومصادرا بقلعة الجبل حتى وافته المنية ليلة الخميس ٢٨ ربيع الأول عام ٨٧٤ هـ فمضى غير مأسوف عليه .

ورغم أن الرجل لم يتورع فى حياته المديدة عن إتيان كل معصية بدءا من الرشوة واغتصاب أرزاق المالك الضعفاء وانتهاء باحتكار السلع ورميها بأعلى الاثمان على التجار والباعة ، من أجل أن يحوز ثروة تقيه شر الفاقة التى طالما عانى منها فى بداية حياته ، رغم ذلك كله فقد أنفق الزينى يحيى مرغما جزءا من ثروته فى المحن و المصادرات التى تعرض لها مرارا وتكرارا ، وأنفق الباقي طائعا مختارا فى تجديد رباط أبى طالب بشارع بين السورين بالقاهرة وتشيد ثلاثة مساجد يأتحاء العاصمة فضلا عن بعض الأسبلة برسم توزيع مياه الشرب على المارة صدقة لله .

وفيما يبدو أن زين الدين يحيى الأستاذار كان ينشأ مسجدا جديدا كلما زاد عسفه وتركت لديه الأموال التى جمعها بطرق غير مشروعة ، وقد شيد مساجده الثلاث جميعا فى عهد السلطان الظاهر جمقق .

وكان مسجده الكائن الان بتقاطع شارعى بورسعيد والأزهر أول ما شيد من عمائر دينية ، وقد اختار له موقعا قريبا من الدار التى كان يسكنها آنذاك . ويرجع تاريخ انشاء المسجد الى عام ٨٤٨ هـ وهو من المساجد الجميلة الحافلة يشتهى الصناعات خاصة أعمال الرخام والمقرنصات والواجهة الحجرية الدقيقة المحكمة البناء وقد ألحق زين الدين بمسجده هذا قبة دفن بها بعد وفاته ومن الجدير بالانتباه أن المسجد وصل الى حالة يرثى لها من التشعث فى بداية هذا القرن لولا أن تداركته عناية وجهود لجنة حفظ الآثار فقد كان خاليا من أكثر السقوف ونصفه متخرب تقريبا والمنارة لم يكن بها سوى دورتها الأولى .

أما بناء المئذنة الحالى فهو من تصميم لجنة حفظ الآثار التى استوتحت تفاصيل المنارات

المعاصرة لوقت انشاء المسجد وقامت على هدى ذلك باستكمال بناء المئذنة التى سقط أعلاها

11

أما المسجد الثانى فقد أسسه الزينى يحيى فيما بين عامى ٨٥٢ و ٨٥٣ هـ فى حى بولاق الشهير ، وقد علق ابن تفرى بردى على واقعة افتتاحه للصلاة بقوله " ولم أدر المصروف على بناءه من أى وجه ومن كان له شيء قله أجره " وفى ذلك غمز - ولز لمصدر الأموال - التى انفقها الأستاذار على بيت أذن الله ان يرفع ويذكر فيه اسمه .

وقد عرف هذا الجامع الذى شيد على نمط المساجد الجامعة الأولى "بجامع المحكمة" لانه أتخذ مقرا لمحكمة بولاق الشرعية بدءا من أواسط القرن العاشر الهجرى (١٦ م) حتى منتصف القرن الماضى .

وبالطبع فقد أدركت لجنة حفظ الآثار هذا الجامع خربا مندثرا مهدما وجدرانها مائلة وعقوده ساقطة وسقوفه مفقودة ، إذ كان عبارة عن أطلال ، فقامت بترميمه وأن كانت قد تركت مئذنته القائمة على يسار الباب الغربى على حالتها بعد ما فقدت هى الأخرى أجزاءها العلوية ولم يتبقى منها سوى قاعدتها حتى الدورة الأولى .

ولم يفلت مسجده الثالث والأخير من ذات المصير الذى واجه سابقيه وكذلك كافة المساجد التى شيدها أصحابها على غير تقوى من الله .

ويقع هذا المسجد بحى الحبانية بالقاهرة وكان الفراغ من انشاءه فى شهر جمادى الآخرة سنة ٨٥٦ هـ (١٤٥٢م) وفى هذا المسجد عناية واضحة بأعمال الحجر والرخام سواء فى المدخل والواجهة أو فى داخل المسجد ويصطف خاصة فى المحراب الحجرى الذى طعمت تواشيحه برخام أسود وهو من بواكير المحاريب الحجرية فى عمارة المماليك .

ورغما عن متانة البناء بالحجر والعناية الواضحة بزخرفة المسجد بالأحجار والرخام بالوان متعددة الا ان المسجد تشعث وأعيد تجديده فى مطلع هذا القرن ، ولا يفوتنا ان ننوه الى ان المئذنة الحجرية لهذا المسجد قد سقطت هى الأخرى ولم يتبق منها سوى قاعدتها حتى دورتها الأولى المزدانة بالنقوش والكتابات والمقرنصات .



أبو الخير النحاس

هو بعد ذاته استثناء تاريخي في مسار تطور النخبة الحاكمة في عصر المماليك ، وسيرته في هذه النخبة هي أيضاً استثناء آخر.

فخلفا لما درج عليه الأمر من اقتسام سلطات الحكم وصلاحياته فيما بين أرباب السيوف من المماليك وأرباب الأقلام من المتعممين وموظفي النواوين ، جاء صاحبنا إلى صفوة الحكام من صفوف الباعة ، قاطعاً المسافة بين حانوته بالقاهرة وقلعة الجبل في أقل من ثلاث سنوات.

أنه محمد بن محمد بن أحمد بن محمد المصري الأصل والمولد الشافعي النحاس المكتى بأبي الخير . نشأ أبو الخير النحاس تحت كثف والده وحفظ القرآن ، وتعلم من والده وجده صناعة عمل النحاس ومهر فيه واتخذ له حانوتاً يسوق النحاسين قرب باب زويلة.

وشرع أبو الخير محمد في الاتجار بالنحاس وأخذ في حانوته وأعطى حتى صار بينه وبين الناس معاملات ومشاركات أدت في النهاية إلى تحمله الديون.

وساقت إليه الاقدار الشيخ أبا العباس الوقائي فأقرضه حتى صار عليه جمل مستكثرة من الديون وكان الستر مسبولا بينهما أولاً ثم وقعت وحشة بينهما ، فأخذ أبو العباس يطالبه بأداء

ما عليه ، وأبو الخير يماطله وتملك الشيخ الوفايئ الياأس من استخلاص أمواله ودفعه ذلك إلى الالاح على أبى الخير فى طلب حقه " والدعوى عليه بمجالس الحكام والتجربى عليه والمبالنة فى إنكائه بحيث انه ادعى عليه مرة عند الأمير سوبون السوبونى الحاجب بعد أن أخرجه من السجن محتفظاً به فضره سوبون المذكور علقتين فى يوم واحد ودام هذا الأمر بينهما أشهراً ، بل وسنتين .

وأعمل النحاس فكرة للخلاص من مطالبة أبى العباس بعد ان صار لا يرق لفقر أبى الخير وإفلاسه وعدم موجوده وهذا تفكيره الجهنمى إلى الباب الذى فيه كل الهلاك للوفائى.

ففى هذا العصر كانت وشاية بسيطة للسلطان عن اخفاء أحد المماليك المفضوب عليهم أو المتوفين لبعض ذخائرهم وثرواتهم لدى بعض التجار ، كانت هذه الوشاية كفيفة بأن يخرق السلطان بمن وثى به تحت زعم ان الملوك وماله للسلطان.

وفتح أبو الخير هذا الباب وأساعاً على غريمه الوفايئ ، بعد ان توصل إلى السلطان الظاهر جقمق وأخبره ان الذى بيد أبى العباس من المال "إنما هو من جملة ذخائر الصفوى جوهر القنقبائى الخازندار وقد بقيت عند أبى العباس بعد موت جوهر" . فما كان من السلطان إلا ان أوكل للنحاس طلب "حقه" من أبى العباس .

عندما وقع ذلك فى عام ٨٤٦ هـ صار أبو الخير مطالباً بعد ما كان مطلوباً ، واجتهد فى اثبات دعواه ضد الوفايئ وخدمة السعد فى إظهار بعض موجود جوهر عند أبى العباس فحسن ذلك ببال السلطان وبُئِل أبو الخير فى عين السلطان ووكله بعد مدة فى جميع أموره.

وبسبب ذلك كثر تردد النحاس إلى السلطان "وحسن حاله من لبس القماش المشمف وركوب العمار واكتسب كسوة جيدة" ، وتجاوز نطاق خدماته للظاهر جقمق مطالبة الوفايئ بثروات جوهر القنقبائى "قمشى أمره وظهر عند العامة اسمه واستمر على ذلك إلى سنة ثمان وأربعين ، فركب فرساً من غير لبس خف ولا مهماز ، وصار يطلع إلى القلعة فى كل يوم مرة بعد نزول أرباب الدولة من الخدمة ويتقاضى أشغال السلطنة".

كل ذلك وأعيان الدولة لا تلتفت إليه ، ولا يعاكسه أحد فيما يرويه ، لعدم اكتراثهم به وإهمالهم أمره ، لوضاعته لا لجلالاته ، فاستفحل أمره بهذه الفعلة وطالت يده فى الدولة .

وحديثه نفس بأن ينتقل إلى الخدمة فى دواوين الدولة بصفة رسمية ليصعد إلى القلعة مع الصاعدين فى أوقات الخدمة وليس بعدها كالمطقلين.

واستعرض النحاس رهط الصاعدين إلى الخدمة عند كل صباح ليتقى من بينهم ضحيته الجديدة التي سيحل مكانها في خدمة السلطان . ولم يكن صعباً عليه أن يكتشف الحلقة الأضعف بين أبواب الوظائف ، متمثلة في "ولى الدين السفلى" .

وكان هذا السفلى يتولى عدة وظائف من بينهما وكالة بيت المال ونظر الكسوة الشريفة ونظر البيمارستان المنصوري ، سار فيها جميعاً سيرة سيئة فصار " يأخذ مالا يستحقه ويدفعه لمن لا يستحقه " واشتهر بأنه لا يدخل المرضى إلى البيمارستان إلا بسفارة أى واسطة وجعل من نقود .

وما أن بدأ أبو الخير في معارضة السفلى ، حتى مال السلطان اليه نظراً لسوء سيرة السفلى وملل السلطان منه ، ففي ربيع الآخر من عام ٨٥١هـ أصدر الظاهر جققم أمراً بفتح السفلى عن وكالة بيت المال وتعيين النحاس في تلك الوظيفة . ثم كرت البكرة سريعاً .

قتل أبو الخير النحاس نظر الجوالى في ١٤ رمضان من نفس العام عن برهان الدين بن الديري ، وفي ٢١ ربيع الأول عام ٨٥٢هـ استقر أبو الخير النحاس في نظر الكسوة عوضاً عن السفلى وعزل السلطان السفلى عن قضاء الديار المصرية في نفس اليوم وبعد عشرين يوماً تولى النحاس نظر البيمارستان المنصوري الذي كان لغريمه السفلى .

وخشى أبو الخير أن يعود السفلى الذي أشتهر بالهلب لكثرة ما يطلب من الناس إلى وظائفه التي استقر بها بعد ما أفلت سالماً من ادعاء البعض عليه بأنه تناول خمسة آلاف وخمسمائة دينار من الكسوة الشريفة ، إذ قام بتسديد المبلغ كاملاً وكافأه السلطان بخلعة خضراء .

فشمر النحاس عن ساعد الجد ، وأخذ يوغر صدر السلطان على السفلى مدعياً عليه بأنه قام بتهريب بعض ثروته وأودعها خفية لدى آخرين مما دفع جققم إلى الحط على السفلى وبالغ في ذلك بحيث أنه قال " هذا ليس له دين وهذا استحق القتل بما وقع منه من الأيمان الفاجرة بأن ليس له مال ثم ظهر له هذه الجمل الكثيرة وقد بلغني أن له عند شخص آخر وديعة مبلغ سبعة وعشرين ألف دينار " وظهر من كلام السلطان أنه يريد أخذ الوديعة ومعها روح السفلى وهو ما أثار هلع ورعب ولى الدين السفلى .

ومن السفلى إلى أعوانه انتقل النحاس ليصفقهم ويعددهم عن مواقعهم المؤثرة حتى لا يكونوا عوناً عليه ، فمازال بمحتسب القاهرة " يرّ على العجمى الخراسانى " حتى عزله السلطان

وأخرجه من القاهرة ثم جرى بأحد أصحابه وهو على ابن اسكندر ليتولى حسبة القاهرة في
٤ جمادى الآخر ٨٥٣ هـ .

وعندما حل ابن اسكندر محتسباً بدأ النحاس في استغلاله لصالحه ، وكانت البلاد تعاني
وقتها من غلاء ونقص في المواد الغذائية ، فلوغز إلى المحتسب ان يطلب من الأمير سودون
السودونى دون سواء من الأمراء ان يبيع نصف مخزونه من الفلال لقلّة الموجود منها في
الأسواق ، ولما امتنع سودون عن تنفيذ ذلك شكاه أبو الخير النحاس للسلطان واتهمه بأنه يريد
استثارة الرعية ضد مليكهم المحبوب.

فما كان من الظاهر جقمق إلا ان أمر في ١٩ جمادى الآخر ٨٥٣ هـ بنفى سودون فشنع
فيه فاككتى بأن يقيم بطالا بالصحرَاء خارج القاهرة.

وسبب هذه العناية الخاصة التى أولاها النحاس للأمير المنفى ان الأخير ، كما ذكرنا أنفا
ضربه مرتين في يوم واحد إبان مطالبه الوفائى له بمديونيته . فضلاً عن واقعة أخرى يحسن
ذكرها لطرافتها .

فعندما ترقت الأحوال بأبى الخير ونال الوظائف السنية وأصبحت له حظوة لدى السلطان ،
خشى سودون ان يضمّر النحاس له شراً لما كان وقع منه فى حقّه قديماً "فأراد ان يزول ما
عنده ليأمن شره" ، فدخل إليه فى بعض الأيام ، وقد جلس أبو الخير النحاس فى دست رئاسته
وبين يديه أصحابه وغالبهم لا يعرف ما وقع له من سودون السودونى فلما استقر بسودون
الجلوس ، أخذ فى الاعتذار لأبى الخير فيما وقع منه بسلامة باطن على عادة مغفلى الأتراك ،
وساق الحكاية فى ذلك الملأ من الناس من أولها ، وأبو الخير ينقله من ذلك الكلام إلى كلام
غيره ويقصد كفه عن الكلام ، بكل ما تصل قدرته إليه ، وهو لا يرجع عما هو فيه ، إلى أن
استتم الحكاية ، وكان من جملة اعتذاره إليه ان قال له ما معناه "والله يا سيدى القاضى ، أنا
رأيتك شاب فقير ، من جملة الباعة وحرصونى عليك بأنك تاكل أموال الناس ، فما كنت أعرف
أنك تصل إلى هذا الموصّل فى هذه المدة اليسيرة ، والله لو كنت أعرف أنك تبقى رئيس لكتن
وزنت عنك المال " .

وشرع فى اعتذار آخر وقد ملا النحاس مما سمع من التوبيخ ، فاستدرك فارطه بأن قام
على قدميه واعتنق السودونى وأظهر له أنه زال ما عنده وأوهم أنه يريد الدخول إلى حريمه
حتى مضى عنه إلى حال سبيله" . وكان ما حدث بعد ذلك.

ولكن لم يكن تعيين صاحبه على ابن اسكندر فى الحسبة ، خيراً محضاً ، إذ كان كرفيقه النحاس سبب السيرة ، عديم الكفاية ، ولذا فإنه لم يستطع ان يتدارك أزمة الغذاء التى شملت القاهرة ، بل تردت الأحوال بعامة الناس حتى أجمعوا أمرهم على الاخراق بالمحتسب المسئول الأول عن مراقبة الأسواق.

فى ٢٩ رجب ٨٥٣ هـ. وقفت العامة بشوارع القاهرة من داخل باب زويلة إلى تحت القلعة فى وقت طلوع على بن اسكندر إلى القلعة وأخذ الناس يستغيثون ويصرخون بالسب واللعن ويهددون بالقتل إلى ان اجتاز على بن اسكندر محتسب القاهرة "قلما رأوه أخذوا فى زيادة ما هم فيه وحطوا أيديهم فى الرجم فرجموه من باب زويلة إلى ان وصل إلى باب القلعة بعد ان أشبعوه سباً وتوبيخاً بالفاظ يستحى من ذكرها" . وفى نهاية المطاف استطاع ابن اسكندر ان ينجو بنفسه إلى القلعة .

ووجد الممالك السلطانية ضالتهم المنشودة فى هذه الانتفاضة الشعبية لينتقموا من النحاس الذى اقتحم صفوفهم اقتحاماً . وأخذ الممالك يذكرون الناس بأن الذى أتى بمحتسبهم الأرعن هو صاحبه النحاس ، فاستمرت المظاهرات فى شوارع القاهرة بانتظار صعود أبى الخير إلى القلعة وكانت عادته ان يصعد للخدمة بعد نزول أعيان الدولة ليخلو له وجه السلطان.

وعرف أبو الخير ما يراد به من شر فسلك طريقاً آخر إلى القلعة يمر بظاهر القاهرة وليس بوسطها وقبل ان يبلغ مرامه عرف المتظاهرون انه قد فاتهم ، فأتلق الممالك رؤوس خيولهم غارة والعامة خلفهم حتى وافوه أثناء طريقه "فاكل ما قسم له من الضرب بالدبابيس وانهمز أمامهم وهم فى أثره والضرب يتناوله وحواشييه وهو عائد إلى جهة القاهرة وترك طلوع القلعة لينجو بنفسه" واستمر على ذلك إلى أن بلغ جامع أصلم السلحدار بخط سوق الغنم فضربه عبد أسود وأخذ عمامته من على رأسه ، ووقع النحاس من على فرسه لشدة الضربة ورمى نفسه فى أقرب دار مفتوح بابها ، فكانت دار أصلم السلحدار.

ومن عجب أن المقيم بهذه الدار هو الأمير يشبك الخاصكى كان أحد الذين سعى أبو الخير النحاس فيهم لدى السلطان وأرسل إلى النحاس فصفح عنه خوفاً من أقرانه الخاصكية.

المهم ، ان الناس هجمت على بيت يشبك ، وكان غائباً آنذاك ، وقبضوا على أبى الخير وأوسعوه ضرباً وعروه من جميع ملاپسه حتى أخذوا أخفافه من رجليه ، وأخذوا فى الاخراق

به وفى ذلك اختلفت الأقوال "فمن الناس من قال : أركبوه حماراً عريانا وأشهبوه فى البيت المذكور ومنهم من قال أعظم من ذلك" ثم نجا منهم ببعض من ساعده ، وألقى بنفسه من حائط إلى موقع آخر فتبعه الناس أيضاً وأوقعوا به وهو معهم عريان ونهبوا ما كان موجوداً فى بيت يشبك .

ولما حضر يشبك لم يستطع حولا ولا طولا مع النحاس لكثرة المتكالبين عليه ، ولم يجد المنكود الا نجدة بعث بها السلطان بقيادة جانبك وإلى القاهرة ، فأدرك النحاس وقد أشرف على الهلاك وخلصه من أيدي الناس وأراد أن يركبه فرسا فما استطاع أبو الخير الركوب لعظم ما به من الضرب فى رأسه ووجهه وساثر يده ، فأركبه عريانا وعليه ما يستره على بظلة وأردفه برجل يسنده من خلفه على البظلة ، وانطلق هذا الموكب الغريب بحماية الوالى وأعوانه إلى بيت "تمريغا" ، والعامه خلفه وهم ينادمون به بأنواع السب ويذكرون له فقره وإفلاسه وما قاساه من النذل والهوان إلى أن وصل إلى بيت تمريغا فغير عمامة على رأسه فمكث بالبيت ليلة وغادره متخفياً إلى منزله .

وكان ماسبق كله فريداً فى بابهِ فتلك هى المرة الأولى ، وربما الوحيدة اليت اتفق فيها القاهريون مع المماليك وأجمعوا أمرهم على شئ واحد وهو القتل بآبى الخير النحاس ، وبغير رضا السلطان .

ويعطى مؤرخنا ابن تغرى بردى تفسيراً لهذا الموقف الغريب ملتصفا العذر للذين أراوا القتل به لأن " النحاس " كان بالأمس فى البهيموت من الفقر والذل والإفلاس وصار اليوم فى الأوج من الرئاسة والمال والتقرب من السلطان ومع هذا الانتقال العظيم صار عنده شمم وتكبر ، حتى على من كان لا يرضى أقل غلماناً أن يستخدمه فى أقل حوائجه ، وأما على من كان من أمثاله وأرياب صنعتته فانه لم يتكبر عليهم ، بل أخذ فى أذاهم والإخراق بهم حتى أبادهم شراً .

ومع ذلك فان النحاس لم يقلت فقط من القتل بل ومن العزل عن وظائفه ، فبعد أن أقال السلطان على بن اسكندر من الحسبة ، خلع على النحاس "كاملية مُخَمَّل أحمر بمقلب سُمُور" تعبيراً عن انحيازه لأبى الخير الذى تماسك بالكاد ونزل إلى داره وهو فى وجل من شدة رعبه من المماليك والعامه .

وشق النحاس القاهرة فى نزوله حتى يرى العامه خلعة السلطان الحمراء عليه ، ورغم ذلك لم يردع الناس فاسمعه ما يكره "وصار بعض العامه يقول "أيش هذه البرودة" فيقول آخر

"إذا اشتبهت أن تضحك على الأسمر أبسه أحمر" ، هذا وأبو الخير يسلم فى طريقه على الناس من العامة وغيرها فمنهم من يرد سلامه ومنهم من لا يرد سلامه.

ولم قوتى الحملة التأديبية الجماهيرية أى ثمرة مع أبى الخير الذى ازداد تعاضماً وطفى وتجبر ونسى ما وقع له من البهذلة والإخراق . وشرع فى الايقاع بالجمالى ناظر الخاص لدى السلطان فلم يمهله القدر.

ففى ١١ جمادى الأول سنة ٨٥٤ هـ أهتبل الممالك فرصة إهدى الخلافت المملوكية المتكررة ووقفوا تحت القلعة فى انتظار أبى الخير النحاس ، الذى خشى من تكرار ما حدث أنفاً فآثر أن يبقى طول النهار بالقلعة ولم يطق الممالك صبراً ، فاجمعوا أمرهم على نهب دار أبى الخير النحاس ، ولكن ممالكه وأعوانه أحكموا إغلاق باب الدار فى وجه المهاجمين.

ولم يعدم المهاجمون وسيلة لاقتحام الدار ، فاشعلوا النار فى باب جانبى لدار أبى الخير ، ودخلوا إلى البيت ، وامتدت الأيدي فى النهب فما عفا ولا كفوا وأخذوا من الأقمشة والأمتعة والصينى والتحف ما يطول الشرح فى ذكره.

ومن تصاريق القدر أن النار التى اشتعلت فى باب دار النحاس لم تمتد إلى داخل الدار ، بل طالت عدة بيوت مجاورة ، ومن ثم "حضر والى القاهرة وغيره لطفى" النار فطُفيت بعد جهد .

أما الممالك فلم يفادروا بيت النحاس إلا وقد تركوه خالياً من جميع ما كان فيه ، بعد أن سلبوا حريمه جميع ما كان عليهن من الأقمشة وأفحشوا فى أمرهن من الهتكة والجرجرة والهجم عليهن" ، ولم يتعرضوا فى طريق عودتهم لأى من بيوت أو حوانيت القاهرة.

وفى اليوم الثانى أحرق الممالك بالقلعة وقد ملأهم العزم والتصميم على الفكك بأبى الخير النحاس الذى بات ليلته بالقلعة ، وطالبوا السلطان بعزلة وتسليمه لهم . ولم يستطع النحاس أن يفار القلعة الا بعد أربعة أيام ، فنزل خلسة قبل العصر وانهز بداره وأغلق عليه بابه. وما لبث أن أصدر السلطان أمراً بتقيته إلى المدينة الشريفة.

وكما جرت به العادة فى مثل تلك الأحوال رسم السلطان لأبى الخير أن يكتب جميع ممتلكاته فى قائمة ويرسلها إلى السلطان وهو ما يعنى ضمناً أن مال وثورات النحاس ستصادر لصالح السلطان.

وبينما داخل الجميع الظن بأن النحاس قد دالت دواته ، كان أبو الخير قد تسلل من بيته

قبيل صلاة الفجر وطلع إلى القلعة من غير إذن السلطان ، وتحيل حتى دخل إلى الظاهر جقمق " واجتمع به ، ثم نزل من وقته وقد أصلح ما كان فسد من أمره وأنعم له السلطان بوجوده ، وترك له جميع ما كان عزم على أخذه واستمر بداره وقد هابته الناس وكثر ترددهم إليه .. وكف جميع أعداء النحاس عن الكلام في أمره مع السلطان".

وعندما عاد أبو الخير إلى منزله استدعى إليه التاجر شرف الدين موسى التتائي الأنصاري وتوعده بالانتقام أن طالت يده ، وكان أبو الخير النحاس في أيام محنته التي ضرب فيها وقعد في بيته يتخذ من شرف الدين هذا رسولا إلى السلطان ومهما كان للنحاس من الحوائج يقضيها له عند السلطان "فظهر لأبي الخير المذكور بطويعه إلى القلعة في ذلك اليوم أن شرف الدين ليس هو له بصاحب وأنه ينقل عن إلى السلطان مائيس هو مقصوده ، بل ينهى عنه ما فيه دماره".

ولم يجد شرف الدين موسى بدأ من أن يسبق النحاس في هذه المرة ، فادعى عليه لدى السلطان بجملة دعاوى توجب مصادرة أموال النحاس ، فأذن له السلطان بأن يدعى عليه بمجلس القضاء ، ليجرح النحاس ذات الكأس التي جرعهما للشيخ أبي العباس الوفاي سابقاً.

وهكذا لم ينعم أبو الخير النحاس بعفو السلطان عنه وتركه أمر المصادرة ، أكثر من أسبوع واحد وجد نفسه بعده وقد أمسك به الصفوي جوهر الساقى وأخرجه من داره ماشياً ممسوكاً مع نقيب الجيش" وقد أرنحم الناس على بابه للتعرج عليه والفتك به فحماء جوهر ومن معه من المماليك منهم وأخذه ومضى وانطلقت الألسن إليه بالسب واللعن والتوبيخ وجوهر يكفيهم عنه ساعة بعد ساعة وهم خلفه وأمامه" وعلى هذا النحو مضى أبو الخير إلى أن وصل إلى بيت قاضى الشافعية الذى قدر له أن ينظر في دعاوى التتائي على النحاس ، وريثما يحضر القاضى أودع النحاس المدرسة الصاجبية المجاورة لبيت القاضى مترسماً عليه.

وعاد جوهر الساقى وشرف الدين التتائي لمصادرة موجود أبي الخير النحاس بداره وحواصله ووجبت العامة بغياب جوهر فرصة إلى الدخول على أبي الخير بمحبسه "فهجموا عليه وأخلوه من أيد الرسل وضربوه ضرباً مبرحاً" فصاحت رسل القاضى عليهم وأخلوه من أيديهم واحتسوا به في مكان بالمدرسة الصباحية ، وأعلموا القاضى فأرسل إلى جانبك وإلى القاهرة حتى حضر وقدر على إخراجه من المدرسة إلى بيت القاضى حيث أقام التتائي دعاواه في مواجهة النحاس.

ومن اليوم التالى طلب السلطان خيول ومماليك النحاس فطلعوا بها في الحال بعد أن شقوا

بهم القاهرة وازدحم الناس لرؤيتهم فكانت عدة الخيول نيفا وأربعين فرسا ، والماليك نحو عشرين نفرا ، واستمر شرف الدين يتتبع اثار النحاس ومخازنه ، فاستخرج منها من الذهب نحو سبعة عشر ألف دينار ووجد أيضا من الأقمشة والتحف وأواني الصينى والكتب النفيسة أشياء كثيرة ، ووجد للنحاس حجج مكتوبة على جماعة بنحو ثلاثين ألف دينار فحمل الذهب إلى السلطان وبعض الأشياء المستغرقة وختم على الباقي ليباع بعد ذلك.

ومع هذا الاجتهاد فى تقصى ممتلكات أبى الخير النحاس ، لم يفت شرف الدين ان يشهد على النحاس "ان جميع ما يملكه من الأملاك والذخائر والأمتعة والقماش وغير ذلك هو ملك السلطان الملك الظاهر دون ملكه وليس له فى ذلك دافع ولا مطعن".

ومن جانبه فان السلطان جقق قام بحرمان أبى الخير من جميع الاقطاعات والحمايات والمستاجرات وغير ذلك مما كان بحوزته ، وكافأ شرف الدين موسى التتائى بأن أسند إليه كافة وظائف النحاس وهم عدة وظائف ما بين نظر البيمارستان المنصورى ونظر الجوالى ونظر الكسوة ووكالة بيت المال ونظر خاتناه سعيد السعداء ووكيل السلطان ووظائف دينية ومباشرات وأبى شرف الدين خفا ومهمازا وقولى جميع هذه الوظائف عوضا عن أبى الخير دفعة واحدة وانطبق عليه قول المتنبى:

بذا قضت الأيام ما بين أهلها مصائب قوم عند قوم فوائد

أما أبى الخير فاستمر فى بيت قاضى الشافعية شرف الدين يحيى المنيأوى متحفظا عليه وصارت الحارة التى بها بيت القاضى كجميع المقترجات لازدحام الناس بها لرؤية النحاس وقد سروا بما جرى له . ذلك وأبى الخير يسمع من الناس "من أنواع البهذلة والنسب مالا مزيد عليه مواجهة" ولم يسلم من السنة النساء وأهل الذمة.

وما ان شيع أهل "سويقة الصاحب" من رؤية النحاس محبوبا حتى أمر السلطان بنقله من بيت القاضى الشافعى إلى بيت القاضى المالكى "ولى الدين السنباطى" بالدرج الأصفر ليُدعى عليه عند القاضى المذكور بدعاه ، "فأخذوه والى القاهرة ومضى به .. وقد أركبه حمارا وشق به القاهرة والناس صفوف وجلس بالسيوارع والدكاكين وهم ما بين شامت وضاحك ثم باك ، فأما الشامت فهو من آذاه وظلمه ، والضاحك من كان يعرفه قديما ثم ترفع عليه والباكى معتبر بما وقع له من ارتفاعه وهبوطه".

وكان المذمى لدى القاضى المالكى دلال العقارات السيد الشريف شهاب الدين أحمد بن

مصباح وهو من الأشراف الذين يمتد نسلهم إلى الرسول (ص) .

أما التهمة فهي من أشنع التهم ، واستوجبت وضع الجنزير فى رقبة أبى الخير بن النحاس بعد ان كُتب محضر بكفره، ذلك انه سلم على السيد الشريف بقوله "أهلاً بالكلب ابن الكلب" وفى ذلك ما يعد سباً فى حق الرسول الكريم . وأقام الشريف البيعة عند القاضى المالكى بذلك فلم يقبل القاضى بعض البيعة ومع ذلك فقد استمر النحاس محبوباً فى بيت القاضى إلى العصر "فنقل إلى حبس الديلم على حمار وفى رقبته الجنزير وشق شوارع القاهرة على تلك الحالة" وعليه من الذل والصغار ما أخرج أعدائه للرحمة عليه وحاله كقول القائل:

لم يبق الا نفس خافت ومقلّة انسانها باهت
رثى له الشامت مما به يا ويح من يرثى له الشامت
ومما قيل فى هذا الموقف أيضاً:

يا من علّ وعُلّوه أعجوبة بين البشر
غلط الزمان برفع قد رك ثم حطك واعتذر

وبقى أبو الخير رهن الاعتقال بحبس الديلم مدة أشيع أثناءها أنه قد أصابه مس من الجنون وصار يخلط فى كلامه "وَحَقُّ لَه اَن يتجنّ ، فإنه كان فى شئْ ثم صار فى شئْ" ، ثم عاد إلى أسفل ما كان ، وهو أنه كان أولاً فقيراً مملقاً متحياً على الرزق ، دائراً على قدميه فى النزّه والأوقات ، ثم وافته السعادة على حين غفلة حتى نال منها حظاً كبيراً ثم حطه الدهر يداً واحدة ، فصار فى الحبس ، وفى رقبته الجنزير ، يترقب ضرب الرقبة ، بعد ما وقع له من الإخراق والبهذلة وشماتة الأعداء وأخذ أمواله ما وقع ، فهو معنور "دعوة يتجنّ ويتفنن فى جنونه".

وعلى وجه اليقين فان ادعاء النحاس للجنون لم ينطلى على خصمه الشريف أو على السلطان ، فأرسل الأخير اليه فى محبسه جوهرًا التركمانى الطواشى ليسأله عن الأموال ويهدده بالضرب وبالنكال ، فلم يلتفت أبو الخير إلى ما جاء فيه جوهر وقال ان السلطان أخذ جميع ماله وما بقى فهو يباع فى كل يوم.

أما الشريف فاستغاث على رؤوس الأشهاد وطالب بضرب رقبة النحاس لانه أقام البيعة كل كفره واتهم القاضى المالكى بالتباطؤ فى تنفيذ شرع الله ، فاستدعى السلطان القاضى وأفهمه ان هذا الأمر راجع إليه وحده وأنه إن ثبت على أبى الخير كفر فليضرب رقبته بالشرع ولا

يلتفت لما بقي عنده من مال السلطان "فان حق النبي (ص) أبدا من حق السلطان".

وفى تطور لاحق أثبت القاضي الشافعي فسق القاضي عز الدين البساطي أحد نواب الحكم المالكي وهو أحد من شهد على أبي الخير لأمر من الأمور ، فانهارت دعوى السيد الشريف شهاب الدين وأمر السلطان بحبسه والشهود في الحبس بالمقشرة وتراجع أمر أبي الخير للنحاس بعد ما أرحف بضرب رقبته غير مرة.

وكان من الطبيعي أن يفرج عن النحاس ، ولكن السلطان أمر به فأخرج من حبس الديلم مجزراً بين يديه وثق به الوالي الشارح وهو راكب خلفه ماشياً على قدر مشية النحاس حتى وصل به إلى بيت قاضي الشافعية بسوق الصاب وقد ازدحم الناس لرؤيته "ومر أبو الخير على مواضع كان يمر بها في موكب أيام عزه والناس بين يديه".

وفى مجلس القاضي الشافعي ادعى شخص على أبي الخير بدعا كثيرة شتعة ، أعترف أبي الخير ببعضها وسكت عن البعض فحكم القاضي عند ذلك بإسلامه وحقن دمه وفعل ما وجب عليه من التعزير بمقتضى المذهب الشافعي "وسلمت مهجته بعد أن أيقن كل أحد بسفك دمه وذهاب روحه وذلك لعدم أهلية أخصامه وضعف شوكتهم" . وبعد التعزير أمر القاضي باستمرار حبسه إلى أن يوفى الأموال التي يطالب بها السلطان.

ولم يشأ السلطان أن يطيل من عذابات النحاس ، فاستحلفه ، فاقسم يمينا مغلظاً بمجلس قاضي القضاة شرف الدين يحيى المنيأوى أنه لم يبق معه شيء من المال غير مبلغ يسير لنفقاته وأنه صار كما كان أولاً فقيراً لا يملك ما قل ولاجل.

وعندئذ أمر السلطان بالإفراج عن الشريف غريم النحاس وعن الشهود من حبس المقشرة ورسم بنفى النحاس إلى مدينة طرسوس محتفظاً به ، وأنه يقيد ويجنزر من خانقاه سرىا قوس (الخانكة حالياً) فخرج على هذه الهيئة ليلة التاسع والعشرين من جمادى الآخرة عام ٨٥٤ هـ.

فى ١٤ رجب ورد كتاب نائب غزة متضمناً أن أبا الخير النحاس توبّع وأنه يسأل أن يقيم بفره إلى أن ينصل من مرضه ثم يسافر إلى طرسوس ، فكتب الجواب إليه بالتوجه إلى طرسوس من غير أن يتعوق باليوم الواحد.

فى رمضان تذكر السلطان أنه فى شهر الصديقات والقربات لله فأرسل لثأبه فى طرسوس

ان يقبض على أبى الخير النحاس ويضربه على سائر جسده خمسمائة عصاة وان يأخذ جميع ما كان معه من المالك والجواري . ووقع ما رسم به السلطان.

وبعد عدة أشهر وبالتحديد فى ربيع الآخر من عام ٨٥٥ هـ أشيع بالقاهرة ان السلطان ذكر أبى الخير النحاس بخير وانه فى عزمه الافراج عنه والرضا عليه وبلغ ذلك السلطان فبادر إلى تكذيب الشائعة بأن أرسل مرسوماً إلى نائب طرسوس بضرب النحاس مائة عصاة افتقده بها .

وبقى النحاس فى طرسوس قرابة العامين محبوساً بقلعتها ، نال اعدائه منه خلالها فوق الغرض ، ولم يتوقف السلطان خلالها عن تفقده فى كل قليل بُعْصِيَّات حتى أنه ضرب فى مدة حبسه بطرسوس على نفذات متفرقة نحو الألف عصاة.

على حين غرة ظهر للنحاس بالقاهرة فى ٩ رجب عام ٨٥٦ هـ وصعد إلى القلعة فى معية المعزى عبد العزيز ابن أخى الخليفة العباسى القائم بأمر الله حمزة وقد أمره عمه القائم بأمر الله ليشفق فى أبى الخير المذكور على لسان الخليفة . فقام السلطان لابن أخى الخليفة وأجلسه ثم سخل أبو الخير النحاس وقبل رجل السلطان فسبه الظاهر جقمق ولعنه وأخذ فى توبيخه وذكر أفعاله القبيحة ثم أمر بحبسه بالبرج من قلعة الجبل وقال معتذراً لابن أخى الخليفة "أنا كنت أريد توسيطه (قتله) ولأجل الخليفة قد عفوت عنه".

نام السلطان وقام فى الصباح ، فكان أول ما باشره من أمور الدولة ان أمر بالنحاس فأحضر من حبسه ثم وعلى ملا من الناس أمر به فضرب بين يديه نحو الألف عصاة أو بونها تخميناً على رجله وسائر بفيه ثم أمر بحبسه ثانياً بالبرج من القلعة".

وبعد شهر من هذه الوجبة الساخنة ، كان الخروج الثانى للنحاس، وفى ١٤ شعبان ٨٥٦ هـ أخرج أبو الخير "منفياً إلى البلاد الشامية ورسم بحبسه بقلعة الضبية ، فنزل على حالة غير مرضية ، وهو أنه أركب على حمار وفى رقبته باشة (قيد) وجزير وموكل به جماعة من الجبلية (العربان) شقوا به شوارع القاهرة إلى أن أخرج من باب النصر والمشاعلى ينادى عليه .

"هذا جزء من يكذب على الملوك ويأكل مال الأوقاف ، ونحو ذلك ورسم السلطان ان يفعل به ذلك فى كل بلد يمر بها إلى أن يصل إلى محبسه".

ومرت سبع سنوات عجاف والنحاس فى منفاه إلى ان أمر السلطان بطلبه من البلاد الشامية فى أواخر رجب من عام ٨٦٣ هـ ، فوصل المذكور إلى القاهرة فى يوم ثانى شهر

رمضان "خلع السلطان عليه كاملية بمقلب سَمُور" . وهاداه النحاس ، باثنين وسبعين فرسا وثلاثين بغلا ، لا يعرف أحد مصدر شرائها لكونه كان متنفياً .

ويفضل هذه الهدايا استقر أبو الخير النحاس ناظر الذخيرة السلطانية ووكيل بيت المال ، وظن الغافل ان أيام سعده قد عادت ولكن الرياح أتت بما لا تشتهي سفنه . وصار كمن كلما قام أقعده الدهر وكلما أراد القوة ضعف .

ففى يوم الخميس ثالث شوال ٨٦٢ هـ وقعت الواقعة "وضريت الممالك الأجلاب أبا الخير النحاس وأخذوا عمامته من على رأسه فتزايد ما كان به من الضعف فإنه كان مستضعفاً قبل ذلك بمدة وأخذ أمره يومئذ فى انحطاط وإزم الفراش" .

ورغم شدة مرضه ، لم يرق له قلب السلطان ، ان كان له قلب ، فأرسل إليه الرسل تترى يطلب المال فعظم ما به من المرض من الخالق ومن المخلوق ، وحُمِلَ على ققص حمال عل رأس رجل للمحاسبة أمام السلطان بالقلعة وذلك لثقل المرض عليه .

وظل السلطان يستحثه فى طلب الأموال إلى ان قبضه ملك الموت فى يوم الجمعة العشرين من المحرم عام ٨٦٤ هـ ، فاستراح وأراح بعد ان قاسى أهوالاً فى مرض موته .

واستكمالاً لهذه الأمثلة نترك للمؤرخ أبى المحاسن الذى عاصر النحاس الحديث عن صفاته الجسمانية والشخصية .

"كانت صفته رجلاً طويلاً ، أسمر جسيماً عامياً ، كانت صفته مشبهة لصناعته (النحاس) وأملها فى الكفاة ، الا انه كان يكتب المنسوب بحسب الحال ليس فيه بالماهر ، ويحفظ القرآن على طريق قراء الأجواق من مواظبته لليالى جُمع الإمام الليثى ، لا يحفظه على طريق القراء ، وبالجمله فان ابتداء ترقيه كان عجيباً وانحطاطه كان أعجب" .

وإذا كان المثل القائل بأنه على قدر الصعود يكون الهبوط ينطبق على سيرة أحد من الناس فإنه ولا شك سيكون ملخصاً وأفياً وشافياً لسيرة محمد أبى الخير النحاس ، شهرة ومكسباً ، الذى غادر صفوف الباعة مسرعاً ليزاحم أهل الصفوة فى البلاد ، وما أن تبوأ المكانة التى يريجوها أهل العمامة وأرباب السيوف على حد سواء حتى هوى من شافق جزاء وفاقاً من الله عز وجل على ما أرتكبه بحق العامة ورفقاء مهنته الأولى ، فكان عبرة لكل متكبر عنيد .



البباوى وصبيانہ

ان يصبح الفقير العصامى غنيا ثريا ، فذلك ما اعتاد المجتمع الاسلامى ان ينظر اليه باحترام وتقدير ، أما ان يستغل الثرى الغنى ثراه فى إذلال الآخرين أو للتوصل الى ما لا يليق به وقدراته من الوظائف والمناصب ، فهذا ما يرفضه المجتمع وبيئته بشدة .

ولعل فى موقف المجتمع المصرى من المعلم محمد البباوى ثم الوزير شمس الدين محمد البباوى ما يؤيد صدق هذا الاستخلاص التاريخى .

والبباوى هذا أحد أشهر شخصيات العصر المملوكى المتأخر (الجركسى) ، وأكثرها استثارة لشبهة الشعراء من معاصريه حتى ان المؤرخ ابن تفرى بردى جمع فى أحد مؤلفاته كما غزيرا من الهجاء الذى نظمته الشعراء فى حقه . وان كان لم يأخذ حقه فى الكتابات التاريخية الحديثة سواء تلك المعنية بالتاريخ السياسى للملوك والامراء والصراعات الكبرى أو حتى الدراسات التى تولى التاريخ الاجتماعى والاقتصادى مساحة أكبر من الاهتمام والتحليل.

فالبباوى رغم توليه الوزارة لم يؤثر فى مجرى الأحداث السياسية ولذا لم يكن من المعدودين بين الشخصيات السياسية البارزة فى عصره ، وهو بوصفه من الباعة الذين تولوا مناصب فى العكس - المملوكية كان استثناءً فى طبيعة تركيب وتكوين نخبة الحكم ، وخلافاً

لأبى الخير النحاس ، فان الببائى لم يعمر طويلا فى مناصبه ، فمر على اعادة كتابة التاريخ المملوكى كائن لم يكن .

أصله من "ببا" احدى نواحى محافظة بنى سويف بصعيد مصر ولهذا اشتهر عندما جاء الى القاهرة باسم محمد الببائى .

عمل محمد الببائى خفيرا فى بلده وقيل راعيا للغنم ، وعندما قدم القاهرة التحق بخدمة بعض الطبّاخين وعمل مرقداً أى مسئولاً عن المرق . ومن مرق اللحم انتقل الببائى ليعمل صبيّاً عند بعض معاملى اللحم وهو المعنى بتوريد اللحوم للدولة . وكان معاملو اللحم يجنون أرباحا طائلة من عملهم مع السلطنة المملوكية لان غالبية أمراء الممالك كانوا يتلقون رواتب ثابتة من اللحم لهم ولاتباعهم .

ولازال محمد الببائى يتتقل فى هذه الصناعات الى ان صار معاملاً ، وحسنت حاله ، فركب حملاً !!

وترقت به الأحوال ونمى فى "كاره" الى ان أثرى وحصل ما لا كثيرا "وصار معلّ الوزاره عليه فى حمل اللحم المرتب للممالك السلطانية ، وبقى يركب بغلا بنصف رحل (بردة) يساغ جلد خروف (فرو خروف) ويلبس قميصاً أزرق كأكابر المعاملين"

وكان هذا الاقتراب الصميم من قمة السلطة بالقلعة سببا فى اشتهار أمر الببائى لدى الملك الظاهر خشقدم بوصفه أحد أكثر موردي الأغذية ثراء فى القاهرة ، وكان خشقدم "من الخسة والطمع فى محل كبير" ، ويميل الى جمع المال ويشهره فى ذلك من أى وجه كان جمعه ، فراق له ان يأخذ ثروة الببائى دون ان يلجأ الى مصادره حتى لا يوقع ذلك الاجراء الرعب فى قلوب معاملى الدولة .

وكانت خطة خشقدم لاصطياد المعلم محمد الببائى غاية فى البساطة ، وتكرّر حول محور واحد هو تعيين الببائى فى احدى الوظائف الحكومية وتكليفه ما لا يطيق من النفقات ثم الاستيلاء على أمواله فى النهاية إما لعجزه أو بحجة ان موظف الدولة وماله للسلطان .

فى يوم السبت ١٣ ذى الحجة من سنة ٨٦٧ هـ استقر معامل اللحم المعلم محمد الببائى ناظر الدولة دفعة واحدة وترك زى الزفورية السوقة من لبس القميص الأزرق وركوب البغل ببردة من فرو خروف ، ولبس زى المباشرين الكتاب بدءا من "العمامة" و "الفرجية" وانتهاء "بالخف والمهزان" .

وكان لتعيين الببائى صداه لدى الناس قاطبة ، الذين شق عليهم ذلك وعدوه من قبائح الملك الظاهر خشقدم .

فالمالك ومن انحاز اليهم من الكتاب والمباشرين لا يرون للببائى أحقية فى تلك الوظيفة "لأنحطاط قدره وجهله ووضاعته وسفالة أصله" بينما يعتب عامة الناس والعلماء على خشقدم لتعيينه فى نظر الدولة رجلاً أمياً لا ينطق بحرف من حروف الهجاء إلا إن كان تلقيناً وفوق ذلك كان محمد الببائى فى نظر الكافة غير لائق فى زى الكتاب .

وبالجملة "كانت ولايته لهذه الوظيفة من أقيح ما وقع فى النولة التركية بالديار المصرية" ولا يوجد ما هو أسوأ من ذلك سوى ولاية الببائى نفسه للوزارة .

ففى ١٧ ربيع الأول سنة ٨٦٨ هـ ارتكب خشقدم خطيئته الثانية وأمر بأن يعين معامل اللحم سابقاً وناطر النولة حالياً وزيراً بالديار المصرية وليس الرجل خلع الوزارة ، فالة دره الشاعر أبى العلاء المعرى حينما قال :

فياموت زو إن الحياة ذميمة ويانقس جدى إن دهرك هازلُ

ورغم قصر المدة التى تولى فيها الببائى الوزارة إلا أنه باشرها "بظلم وعسف وعدم حشمة وقلة أدب مع الأكابر والأعيان وساعات سيرته ، وكثر البذاء عليه ، الى أن أخذه الله تعالى أخذ عزيز مقتدر وأراح المسلمين منه"

وكانت توليته الوزارة مثار انتقاد واسع نظراً لما تتمتع به من مكانة فى نظر المسلمين ، لاسيما "وقد وليها قديماً جماعة كثيرة بالديار المصرية وغيرها من سادات الناس من زمن عبد الملك بن مروان ، الى أيام الملك الظاهر بيبرس البندقدارى" .

ورغم اعتراف المعاصرين بأن الوزارة كانت أرفع الوظائف قدراً فى سائر بلاد الله وفى كل قطر من الاقطار إلا الديار المصرية حيث انحط بها قدرها ووليها من أوائل القرن التاسع الهجرى جماعة من الأوباش وصغار الكتبة . رغم هذا الاعتراف إلا أن الببائى كان قلته حتى بين هؤلاء الأوباش.

فوسط وزراء ضعاف مثل "ابن النجار وعلى بن الأهناسى البُرُدار وأبوه الحاج محمد ويونس بن جريفا نودار فيروز النوروزى" كان الببائى أعظم بلاء نزل بهذه الوظيفة العظيمة ، لأن كل واحد ممن سبق ذكرهم كان له "ميزة فى نفسه ، وقد تقدم له نوع من أنواع الخدم والمباشرات إلا الببائى هذا فإنه لم يتقدم له نوع من أنواع الرئاسة"

وقد توفي الوزير شمس الدين محمد الببائى غريقا ببحر النيل بساحل بولاق بالقرب من
فم الخور وقت المغرب من يوم الأربعاء ثامن عشرين ذى الحجة عام ٨٦٩ هـ ، وهو كهل .
وسبب موته انه توجه فى مركب الى ناحية طنناش بشمال الجيزة "وعاد فغرق من شرد ريع
وافى مركبه قلبتها والله الحمد" .

وعندما توفي محمد الببائى قال ابن تغرى بردى فى آخر ترجمته "ما ولى الوزر فى الدنيا
أحد أخس من الببائى هذا ، ولايلها أيضا أحد أقبح منه الى يوم القيامة" . ولكن السلطان
خيب ظن المؤرخ الشهير .

فبعد عام واحد من وفاة الببائى استقر أحد غلماناه وهو المعروف بقاسم جُفَيْته (شغيتة)
صيرفى اللحم وزيرا بالديار المصرية ، وكما فعل أستاذة ، قلع لبس العوام والسوق وتزين
بزي الكتاب وركب فرسا .

ولحق به فى نظر الدولة شخص آخر من شاكلته اسمه عبد القادر "وكان لبسهما لهاتين
الوظيفتين عارا كبيرا على ملوك مصر الى يوم القيامة .. وليس لأحد فى ولايتهما عذر مقبول
وأفة هذا كله عدم المعرفة وقلة التدبير وإلا ما ضيق الله على ملك مصر حتى يكون له وزير مثل
هذا ومثل أستاذة محمد الببائى المقسم نكره" .

ولا غرو بعد ذلك وقد رأى الناس معاملى اللحم يتولون الوزارة ، ان يلهجوا بأن الدنيا
كالسواقى (الدواليب) لاتدور الا بالبقر !!

ولعل أبلغ ما قيل من شعر بصند تولية الببائى ثم قاسم جفيته للوزارة هذه الأبيات :

ما كنت أؤثر أن يمتد بى زمنى	حتى أرى دولة الأوغاد والسفُل
هذا جزاء امرئ أقارنه درجوا	من قبله فتمنى فسحة الأجل



ملك الإسفنج

الملك المؤيد شيخ أحد أهم شخصيات العصر المملوكى التى نشأ حولها خلاف بين اثنين من أشهر مؤرخى هذا العصر وهما العلامة تقى الدين أحمد بن على المقرئى والمؤرخ الكبير جمال الدين أبى المحاسن يوسف بن تغرى بردى الأتابكى .

وحقيقة الأمر ان الخلاف بين المؤرخين فى تقييم سيرة المؤيد شيخ هو اختلاف بين منهجين وموقعين اجتماعيين متباينين أشد التباين .

فالمدرسة المقرئية فى التاريخ إضافة الى التزامها التقليدى بالنقل عن المصادر المعاصرة للأحداث (العننة) واعتنائها بالأحداث السياسية التى تدور حول الشخصيات الرئيسية من الحكام ، تُطعم كتاباتها بنوع من التقصى الاجتماعى لما يجرى بعيدا عن كواليس السلطة وفى كل الأحوال ، كانت لدى المقرئى معايير مرجعية وتقييمية يقيس عليها سلوك الحكام ، هذه المعايير تنقسم الى فرعين رئيسيين ؟

أولهما دينى وبه يقاس مدى مطابقة هذا السلوك للشرع الاسلامى ، وثانيهما تاريخى يقارن بواسطته الحكام مع من سبقوهم منذ العصر الاسلامى الأول .

وقد أتاح له هذا المنهج المتميز ان يفرق بين ما هو نسبى وما هو مطلق ، فهو يرى ، على

سبيل المثال ، ان حكام المماليك على إطلاقهم كانوا أهل ظلم ، ارتكبا الى معايير الدين الاسلامى ، وإذا ما أراد ان يتناول سيرة كل سلطان أو أمير منهم فانه يلجأ الى التاريخ المقارن ليخرج باستخلاصات عامة تنور غالبا حول محوريين ، الأول انه لا وجه للمقارنة بينهم وبين السلف الأول من حكام المسلمين والثانى ان بعض حكام المماليك أظلم من بعض ، فالفارق بينهم نسبى فى إطار الظلم .

أما المنهج الذى اتبعه ابن تغرى بردى ، فهو أقرب الى تسجيل الوقائع اليومية ، وجميعها يتمحور حول قرارات الحكام ، ولايتطرق الى ما يتصل بالحياة الاجتماعية الا فى اطار ردود الأفعال الشعبية التى تكون صدى لمثل هذه القرارات .

وثمة خلاف آخر بين منهجى المقرئى وابن تغرى بردى وهو ان الأخير يتخذ من نظم الحكم الملوكية معيارا رئيسيا يقيس عليه مدى التزام السلاطين والامراء "بالناموس الأول" و "عادات الملوك" ، وهو كما نرى معيارا نسبياً فى الأصل ، ولكن ابن تغرى بردى يستخدمه كمرجع تقييمى مطلق .

ولعل هذا الاختلاف المنهجي الذى مررنا سريعا على بعض عناصره ، قد نشأ نتيجة لاختلاف الموقع الاجتماعى لكل من المؤرخين وطبيعة التعليم الذى تلقياه .

فالمؤرخ أحمد بن على المقرئى رغم ان أصول عائلته تعود الى إحدى البلاد الشامية إلا أنه مصرى النشأة والولد ، وتلقى تعليما دينيا رفيعا كما تتبىء بذلك مؤلفاته الكثيرة التى شملت عدة فنون . وفوق ذلك فان المقرئى لم يكن كأحد الناس ، يرقب التاريخ وهو يمر أمام عينيه ، بل تقلب فى عدة وظائف لعل أهمها حسبة القاهرة التى وإيها لبعض الوقت ، ومناصب القضاء.

ومن موقعه هذا كوسيط بين الحكومة والرعية وكحارس على قيم الاسلام فى أدق تفاصيل الحياة اليومية للناس فى الأسواق وغيرها ، استقى المقرئى معلوماته عن الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية فى عصره ، متحازا فى نقدها وتقديرها لما لديه من معايير دينية وأخلاقية ، ومقيدا فى ذات الوقت من ثقافة الموسوعية وعلى النقيض من ذلك ، كان أبو المحاسن يوسف تركيا جركسيا ، شغل والده الملوك تغرى بردى الأتابكى عدة مواقع سياسية فى دولة المماليك وخاصة فى الشام حيث توفى وهو يتولى نيابة دمشق للمرة الثالثة . وتطفع كتاباته بالتمييز بين العامة أو العوام (أى جموع المصريين) وبين أولاد الناس الذين هم بكل بساطة ، أبناء المماليك . وباختصار كان ابن تغرى بردى مخلصا فى انتمائه لابناء جنسه وهو مثلهم فى نظرته لأحقيتهم فى الحكم وسلامة النظم الادارية والاقتصادية التى أرساها مماليك

العصر الأول وبين موقع المقرئى وسط الناس والحياة والحكم وموقع ابن تفرى بردى فى قلعة الجبل ، كانت هناك فوارق فى طبيعة الرؤية ومذاها ، عكست نفسها فى إختلاف المواقف من الأحداث والأشخاص ، وشمل هذا الاختلاف ضمن ما شمل الملك المؤيد شيخ .

فمن ناحيته ، ورغم الاعتراف ببعض الهنات، كان ابن تفرى بردى يرى فى الملك المؤيد سلطاناً عالى الهمة كثير الحركات والأسفار جيد التدبير حسن السياسة يباشر الأحكام بنفسه مع معرفة تامة وحذق وفطنة وجودة حدس فى أموره ، عظيم السطوة على ممالكه وأمرائه ، هينا مع جلسائه وندمائه ، طروباً يميل الى سماع الشعر والأصوات الطيبة، على أنه كان يحسن أيضاً أواء الموسيقى ويقول فى مجالس أنسه وكان يميل الى الدقة الأدبية ويفهمها بسرعة

ويتضح فى هذا التقييم المملوكى تركيز ابن تفرى بردى على الصفات الشخصية للسلطان ولاسيما ما يتعلق منها بحياته فى القلعة وصلاته بممالكه وندمائه ، دون كلمة واحدة عن علاقة حب المؤيد للموسيقى مثلاً بالسياسة التى ينتهجها بين رعاياه وفى موضع آخر يتحدث أبو المحاسن مدللًا على ان المؤيد كان "سلطاناً جليلاً مهياً شجاعاً مقداماً عاقلاً ناكداً " فيذكر أن من بين انجازاته فى الحكم تخفيض عدد الممالك الخاضعية من ألف نفر الى ثمانين خاصكياً كما كانت أيام أستاذة الملك الظاهر برقوق " ، وتزىل أعداد النوادارية من ثمانين إلى ستة وكذلك الخازندارية والجمعقدارية والحجاب " وكان يتأمر الشخص فى أيامه ويقيم سنين ولم يسمع له بلبس تخفية (عمامة صغيرة) على رأسه كل ذلك مراعاة لأفعال السلف .

وبالطبع فلا حديث هنا عن علاقة ما سبق بسير الحياة فى السلطنة ، ومناطق تقييم ابن تفرى بردى للمؤيد شيخ ، كما هو واضح فى ذلك النص إنما هو مراعاته لأفعال السلف .. من الممالك بالطبع.

وقد كشف لنا أبو المحاسن ، ويدون قصد منه ، عن سر تحيزه للملك المؤيد ، وهو يعد مناقبه فقال ان السلطان "كان يميل إلى جنس الترك ويقدمهم حتى إن غالب أمرائه كانوا أتراكاً" وكما أسلفنا ، كان ابن تفرى بردى تركى الأصل.

والى جانب هذا السبب العام كان لدى مؤرخنا المملوكى سببا خاصا للإعجاب بالسلطان الذى قابله وجها لوجه فى حادثة أثبتتها بنفسها فى ترجمته للمؤيد شيخ ، إذ يقول "دخلت إليه مرة وأنا فى الخامسة فعلمنى ، قبل دخولى إليه ، بعض من كان معى ان أطلب منه خبزاً (المراد إقطاعاً) فلما جلست عنده وكلمنى سألته فى ذلك ، فغمر من كان واقفاً بين يديه وأنا لا أدرى ، فأتاه برغيف كبير من الخبز السلطانى ، فأخذه بيده وناولنيه وقال : خذ هذا خبز كبير

مليح ، فأخذته من يده وألقيته إلى الأرض وقلت : أعط هذا للفقراء ، إن ما أريد إلا خبراً بفلاحين يأتوننى بالغنم والأوز والدجاج ، فضحك حتى كاد أن يغشى عليه ، وأعجبه منى ذلك إلى الغاية ، وأمر لى بثلاثمائة دينار ووعدنى بما طلبته وزيادة .

ان عدم قدرة ابن تغرى بردى على التمييز بين "العام" و "الخاص" أو الفكاه من أسر علاقاته الحميمة بالنخبة المملوكية ، وهو أحادها ، قاداه إلى الاختلاف مع المقرئى ليس فقط عند تقييمهما للمؤيد شيخ بل وفى الترجمة لقاضى القضاة ناصر الدين محمد المعروف بابن أبى جرادة وابن العليم .

فبينما يرى ابن تغرى بردى ان المقرئى "قد ثلمه بقوادح ليست فيه" ، يذكر فى ترجمته لابن العليم انه "كان عالماً ذكياً فطناً ، مع طيش" وخفة ومهابة وحرمة وثروة وحشم" ، وأنه أى ابن تغرى بردى أعلم بحال ابن العليم من الشيخ نقى الدين وغيره . لماذا ؟ " لكونه كان زوج كريمتى ومات عنها " ١١ .

وإذا ما عدنا مرة أخرى إلى المؤيد شيخ فسنجد ان المقرئى فى تناوله لسيرته يميز بين صفاته الشخصية وممارسته لحكم المسلمين .

فيتفق دون تحفظ مع ابن تغرى بردى على ان المؤيد كان "شجاعاً مقداماً يحب أهل العلم ويجالسهم ويجل الشرح النبوى ويذعن له ولا ينكر على طلب من إذا تحاكم إليه ان يعضى من بين يديه إلى قضاة الشرع بل يعجبه ذلك وينكر على امرائه معارضة القضاة فى أحكامهم ، وكان غير مائل إلى شئ من البدع وله قيام فى الليل إلى التهجد أحياناً " .

ومن محاسنه الشخصية ينتقل المقرئى إلى قائمة مطولة من السوآت وجميعها غير مكتوب وتؤيده فيما ذهب إليه الأحداث والوقائع التاريخية حيناً ، وما قاله ابن تغرى بردى نفسه دفاعاً عن المؤيد حيناً آخر .

فيقرر المقرئى ان السلطان "كان بخيلاً مسيئاً يشح حتى بالاكل ، لحوماً غضوباً نكداً حسوداً معيائاً ، يتظاهر بأنواع المنكرات فحاشا سبابا شبيد المهابة حافظاً لأصحابه غير مفرط فيهم ولا مطيع لهم" .

وإذا كان ابن تغرى بردى يعارض المقرئى فيما وصف به المؤيد من الشح مؤكداً ان سلطانه كان يشح فقط على أولئك الذين لا يعجبونه ١١ فانه فى مؤلفه الضخم " النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة " ، أورد ما يؤكد ان المؤيد شيخ كان بالفعل ، لا ادعاء ، يتظاهر بأنواع المنكرات فحاشا سباباً .

فهو أولاً يتظاهر بشرب الخمر من قبل ان يلى السلطنة ، كما تشير إلى ذلك حادثة غضب

سيده ومعنته الملك الظاهر برقوق التي تكررت كثيراً ، وفي كل مرة كان برقوق يضرب مملوكه "شيخ ضربا مبرحا" لانهماكه في السكر وعزّه وهو لا يرجع عما هو فيه.

وعندما أصبح سلطانا لم يتورع عن إتيان هذا الفعل علانية ، فيذكر عنه انه في الثاني والعشرين من صفر عام ٨٢١ هـ نزل من القلعة لعبادة الأمير الطنبا القرشي لمرض ألم به ثم عرج على بيت جقمق الدوادارد " فاقام يومه كله وعاد من آخر النهار إلى القلعة على حالة غير مرضية من شدة السكر " .

كما كان المؤيد مقامرا يلعب الورق ، وقد اشترى بما ربحه من القمار في إحدى المرات مملوكا له هو أقبای الى أصبح فيما بعد نائباً لحلب حتى قطفه السلطان عام ٨٢٠ هـ ،

وكان ما سبق لم يكف المؤيد ، فأضاف إلى شرب الخمر والميسر الميل إلى الغلمان!!

وقد أنهمه المقرئین بانه من أكبر أسباب خراب مصر والشام لكثرة ما كان يثيره من الشرور والفتن أيام نيابته بطرابلس والشام ، ثم ما أفسده في أيام ملكه من كثرة المظالم ونهب البلاد وتسليط أتباعه على الناس يسومونهم الذلّة ويأخذون ما قدروا عليه بغير وازع من عقل ولاناه "من دين".

وليس بوسع أحد ، ولا حتى ابن تغرى بردی ، ان ينكر أن المؤيد شيخ قبل توليه السلطنة كان هو القاسم المشترك الأعظم في محاولات نقض سلطنة الملك الناصر فرج بن برقوق ، وهي التي انتهت بواقعة اللجون بالشام وقتل فيها أمراء كثيرون فضلا عن الناصر فرج نفسه.

ولما لم يقلع المؤيد بسبب منافسة الأمراء له في الانفراد بالملك ، ارتضى ان يكون الخليفة العباسي المستعين بالله سلطانا لمصر ، وحضر معه إلى مصر ، إلى ان نجح في الحجر على الخليفة فخلعه وتولى هو السلطنة ، وما لبث ان أرسل الخليفة نفسه إلى سجن الاسكندرية.

وبعد تسلطه ثارت الممالك ضده بالشام ومصر محتجين بانه قد خادعهم عندما تعهد بأن يدين بالطاعة " للخليفة السلطان " ، ولم يستطع المؤيد شيخ ان يثبت أركان دولته في مصر والشام إلا بانهار فياضة من الدماء جرفت معها كل من اشبهت في معارضته لتواليه الملك.

وفي سياق تبرير أبي المحاسن لإسراف المؤيد في القتل ، ذكر انه قيل للسلطان "إن الناس تقول عنك إنك قتلت من أعيان الملوك نحو ثمانين نفسا ، فقال : ما قتلت واحدا منهم إلا وقد استحق القتل قبل ذلك والسلطان له ان يقتل من اختار قتله" ولا يوازي هذا القول في المفاجأة سوى تعليق ابن تغرى بردی على رد السلطان والذي تحسر فيه على انه قد "شنع عنه هذه المقالة من لا يعرف معناها من الأتراك الذين يقصر قههم عن إدراك المعاني " فلا حول ولا قوة إلا بالله.

ولا عجب فأبو المحاسن يعدد من ضمن حسنات الملك المؤيد شيخ توسيطه (أي القتل بالسيف من وسط الجسد) للأمير سيف الدين بلطاق لأن الأخير كان "من مساوئ الدهر ، فاسقا متهتكا زنديقا يرمى بعظائم في دينه قيل انه كان يقول للملك الناصر فرج : أنت أستاذي وأبي وربي ونبي أنا لا أعرف أحدا غيرك" ، وحدث في عام ٨١٨ هـ أن أمر السلطان بقتل جميع الامراء المسجونين بالاسكندرية فكان ذلك اليوم من أيام القاهرة المعسودة "من مرور الجوارى المسبيات الحاسرات بشوارع القاهرة ومعهن الملاهي والدخول" ١١

وإذا ما نحينا جانبا حوادث سفك الدماء التي انحصرت غالبا في إطار النخبة المملوكية ، فإننا سنجد أنفسنا أمام عبقرية فذة في ظلم الرعية عبر تسليط بعض الظلمة القساة عليهم.

وعلى الرغم من أن المصادر التاريخية لم تشر من قريب أو بعيد إلى أن السلطان كان من أشد المعجبين بحيوان "الإسفنجة" ، إلا أن المؤيد شيخ أفاد إفادة كبيرة من الكيفية التي يمتص بها الإسفنجة الماء ويطبق النظرية الاسفنجية في حكمه للرعية.

وبإيجاز غير مغل أنخذ المؤيد من موظفيه ومباشره إسفنجا يرميه على رعاياه ليمتص ما بحوزتهم من مال ثم يقوم هو بعد ذلك بعصر الاسفنج واستصفائه موهما الناس أنه يفعل ذلك انتقاماً من هؤلاء القساة المعتاة بعد أن اكتشف على حين غرة انحرافهم عن جادة الصواب وبذا يبقى السلطان بعيداً عن مفاسد ولاته وقريباً في ذات الوقت مما جمعه من مال.

يأخذه تارة بوصفه من متحصلات الدولة وتارة أخرى باعتباره هدايا يقدمها الموظفون إليه في كل مناسبة ويكون مناسبة ثم تارة ثالثة كثروات غير شرعية يصارحها من أصحابها الذين أفحشوا في ظلم الرعية .

وقد لطن المقرئ إلى تلك الحيل وكان دقيقا حينما قال أن المؤيد دأب على "تسليط أتباعه على الناس يسومونهم الذلة ويأخذون ما قدروا عليه بغير وازع من عقل ولتانه من دين".

ومن أشهر الولاة الأسفنج في سلطنته عبد الغنى الفخرى الاستادار الذي استوعبنا أمره في هذا الكتاب وقد صايره المؤيد غير مرة.

ومما يجدر ذكره عن هذا الفخرى أنه قدم السلطان في حملته على الشام عام ٨٢٠ هـ مائتي ألف دينار ، وفي عودته قدم الاستادار هدية للسلطان مقدارها ٤٠٠ ألف دينار وثمانية عشر ألف أردب غلة فضلا عما وفره من ديوان المفرد ومبلغ ثمانين ألف دينار وما جباه من البلاد قبليا ويحرقاً مائتي ألف دينار ومن إقطاع السلطان ثلاثين ألف دينار.

وعندما توجه السلطان لحضور سماط بمنزل الفخرى أهده المذكور خمسة آلاف دينار

ذهبا ، ومن عنده خرج السلطان إلى بيت الصاحب بدر الدين حسن بن نصر الله ناظر الخاص ونزل عنده فقدم له ثلاثة آلاف دينار ومثلهما فعل كبار موظفي الدولة وقدموا الهدايا للسلطان.

أما حوادث عصر الاسفنج واستصفائه المال فهناك بعضها :

١- ٩ شوال ٨١٥ هـ «أمسك السلطان فتح الله كاتب السر واحتاط على موجوده وصارده فضرب فتح الله المذكور وعوقب أشد عقوبة حتى تقرر عليه خمسون ألف دينار».

٢- ١٩ رجب ٨١٨ هـ «أمسك الوزير تاج الدين عبد الرزاق بن الهيصم وضربه بالمقارع وأحيط بحاشيته وأتباعه وألزمه بحمل مال كثير».

٣- ١٢ ربيع الأول ٨١٩ هـ «أمسك السلطان الاستادار حسن بن محب الدين بعد أن أوسعه سبا وعوقبه نهاره بقلعة الجبل حتى شفع فيه الأمير جقمق النوادر على أن يحمل ثلاثمائة ألف دينار فأخذه جقمق ونزل به إلى داره ثم تقرر الحال على ابن محب الدين أن يحمل مائة ألف دينار وخمسين ألف دينار بعد ما عوقب وعُصر في بيت الأمير جقمق عصرًا شديداً».

٤- ٣ ذو القعدة ٨٢١ هـ «أمسك الوزير بدر الدين بن محب الدين الطرابلسي (مرة أخرى) وسلمه إلى الأمير أبي بكر الاستادار بعد إخراج السلطان به ومبالغته في سبه أسق سيرته وتبعت حواشيه»..

ولم يتوقف المؤيد عن استصفاء موظفيه حتى بعد موتهم ، بل كان يستولى على تركاتهم غير عابئ بوثرتهم ففي ذات اليوم الذي توفي فيه عبد الغنى الفخرى (١٦ رمضان ٨٢١ هـ) "رسم السلطان بالحوطة على موجوده وضبطه ، فاشتملت تركته على ثلاثمائة ألف دينار وثلاث مساطير (سبائك ذهب ؟) بسبعين ألف دينار وثلث وغرو وقماش بنحو مائة ألف دينار وأخذ السلطان جميع ذلك ".

ولأن "المساواة في الظلم عدل" ، فإن الملك المؤيد لم يستثن أقرب ندائه وأخلص رجاله من هذا الإجراء ، ففعل نفس الشيء مع القاضي ناصر الدين بن البارزى الذى كثيراً ما حل ضيفاً عليه بقصره المثل على النيل ببولاق ، ولطالما قضى هذا "البارزى" لياليه فى حضرة السلطان بالقلمة يقرأ له القصص ويناديه.

وفى استيلائه على تركة ابن البارزى طريقة تستحق الذكر . إذ لما مات القاضى طلب المؤيد شيخ الذى خلفه من المال فلم يجد ولده كمال الدين شيئاً فظن السلطان أنه أخفى ذلك فخلفه ثم خلع عليه ونزل على أن يقوم للسلطان من ماله بأربعين ألف دينار .

وبينما كمال الدين منهمك فى تدبير الأربعين ألف دينار حضر إليه شخص يعرف بشهاب الدين أبى درأيه وأسر إليه بوجود كنز لوالده فى مكان معين " فلما سمع كمال الدين كلامه أخذه فى الحال وطلع به إلى السلطان وعرفه مقالة شهاب الدين المذكور ، فأرسل السلطان فى الحال الطواشى مرجان الهندى الخازندار وصحبه جماعة ومعهم شهاب الدين المذكور إلى بيت القاضى كمال الدين المذكور ، فدخلوا إلى المكان وفتحوه فوجئوا فيه بسبعين ألف دينار فأخذوها وطلعوا إلى السلطان " .

وكعادته علق ابن تغرى بردى على هذه الحادثة برأى أكثر طرافة من استيلاء السلطان على التركات ، فقال "لله دره من كمال الدين ، ما كان أعلى همته وأحشمه وأسمحه" ، ولا تعليق واحد على فعل المؤيد شيخ . !!

ولم يشأ الملك المؤيد أن يغادرنا ونحن فى حيرة من أمره ، هل تصدق فيه شناعة المقرئى أم مقالة ابن تغرى بردى ، فخلف وراءه أثراً معمارياً خالداً لم ينتطق فى الكيفية التى شيد بها عزنان . ذلك هو الجامع المؤيدى الملاصق لسور القاهرة الجنوبى عند باب زويلة أو بوابة المتولى .

وكان سبب اختياره هذا المكان دون غيره لتشديد جامعته ان المؤيد حبس وهو أمير فى "خزانة شمائل" التى كانت تشغل تلك البقعة من الأرض .

وكانت خزانة شمائل من أشنع سجون القاهرة وأقبحها منظرأً يحبس فيها من وجب عليه القتل أو القطع من السراق وقطاع الطريق ومن يريد السلطان إهلاكه من الممالك وأصحاب الجرائم العظيمة .

وعندما حل شيخ سجيناً بهذه الخزانة أثناء تغلب الأمير منطاش وقبضه على معاليك الظاهر برقوقى "قاسى فى ليلة من البق والبراغيث شذائد فنذر لله تعالى أن تيسر له ملك مصر أن يجعل هذه البقعة مسجداً لله عز وجل ومدرسة لأهل العلم فاختار لذلك هذه البقعة وفاء لنذره .

وقبل أن يسارع البعض فيحسن الظن بالسلطان الذى ألقى أحد أبشع سجون القاهرة ، ننوه إلى ان المؤيد شيخ أمر بعد هدم خزانة شمائل "بهدم البيوت التى فوق البرج المجاورة لباب الفتوح من القاهرة ليعمل ذلك سجنأً لأرياب الجرائم عوضاً عن خزانته شمائل .. وسمى

هذا الحبس بالمقشرة لانه كان موضعاً معداً لتقشير القمح.

وهنا قد يظن بعض ممن حسنت نياتهم ان السلطان قد شيد سجناً جيداً أفضل حالاً من خزانة شمائل، ولكن حبس المقشرة جاء كسلفه "من أشنع السجون وأضيقتها يقاسى فيه المسجونون من القم والكرب مالا يوصف، المهم ان الخزانة هدمت ووجد بها " من رعم القتلى ورؤسهم شئ كثير وأفرد لنقل ماخرج من التراب عدة من الجمال والحمير بلغت علائقهم فى كل يوم خمسمائة عليقة".

ولم تتسع رقعة الأرض التى كانت تحتلها خزانة شمائل لطموحات السلطان الذى أردا بناء يليق باسم سلطان مصر، فهدم ماجاورها من دور وقياسر وأدخلها فى المسجد إما غصبا أو شبه غصب عن طريق دفع مبالغ رمزية لملكها أو للمستفيدين منها إذا كانت وقفاً.

فبالإضافة إلى هدم الدور التى كانت فى درب الصغيرة، هدمت قيسارية سنقر الأشقر وأدخلت أرضها فى الجامع المؤيدى، وكذلك قيسارية رسلان التى جعلها مشيدها وقفا على خانقاة له بمتشاة المهرانى وكانت من أحسن القياسر، فهدمها المؤيد شيخ وعمود أهل الخانقاه خمسمائة دينار لا غير وطال الهدم كذلك سوق الاقباعيين بخط تحت الربع ليضاف إلى الجامع المؤيدى.

أما فندق دار التفاح فقد شاء حظه العاثر ان يقف فى طريق الشبائيك الغربية للجامع المؤيدى فعمل فيه السلطان "كما صار يعمل فى الأوقاف وحكم باستبدالها ودفع فى ثمن نقضها ألف دينار".

وقد استشنع الكافة، بما فيهم ابن تغرى بردى هذا الفعل لان هذا الفندق كان من أجمل أسواق القاهرة، تصل إليه الفواكه على اختلاف أصنافها مما يبيت فى بساتين ضواحي القاهرة ومن التفاح والكمثرى والسفرجل الوارد من بلاد الشام، وكان بظاهر فندق دار التفاح قبل إزالتها "حوانيت تباع فيها الفاكهة تذكر رؤيتها وشم عرقها الجنة لطيبها وحسن منظرها وتتاق الباعة فى تنفيذها واحتفافها بالرياحين والأزهار وما بين الحوانيت مسقوف حتى لا يصل إلى الفواكه حر الشمس".

وإذا كان شاد عمارة هذا المسجد قد استخدم بضع وثلاثين بناء ومائة فاعل "وفيت لهم وللباشريهم أجورهم من غير ان يكلف أحد فى العمل فوق طاقته ولا سخر فيه أحد بالقهر، فإن المؤيد كان أكثر منه حرصاً على أن يتبع خطى أسلافه من السلاطين، فلم يخرق الناموس القديم وادخل فى عمارته فضلاً عن اغتصاب الأرض، سرقة مواد البناء وخاصة من الرخام والأحجار.

فمنذ عام ٨١٩ هـ ألزم السلطان مباشرة الدولة بالرخام الجيد لجامعه ، فعمدوا إلى أعمدة وألواح الرخام يخلعونها من الدور والمساجد والقاعات والأماكن المطلة على المفترجات بشاطئ النيل " ومن يومئذ عز الرخام بالديار المصرية لكثرة ما لاحتاجه الجامع المذكور من الرخام لكبره وسعته: .

وضاقت الدنيا على المؤيد بما رحبت ، فهجم على مدرسة السلطان حسن ليسلبها بابها الخشبي المصنوع بالنحاس وتزورها المعلق تجاه المحراب وكان السلطان حسن قد اشتراها بخمس مائة دينار . وما زال الباب قائماً عند فتحة الدخول الرئيسية للجامع المؤيدي وهو باب هائل الحجم دقيق الصنع بينما فقد التنور النحاسي .

ولم يسع ابن تغرى بردى إشد المتحمسين للمؤيد إلا أن يدين فعله هذا لأنه كان يعقوده "أن يصنع أحسن منهما لعلهمته ، فإن في ذلك نقص مروءة وقلة أدب من جهات عديدة" . ويسجل ذات المؤلف مدى امتعاض ممالك المؤيد من شحه وإمساكه وهو يشيد مسجداً يرفع فيه اسم الله بالأذان والصلاة ، فيذكر أن بعض أعيان الممالك المؤيدية قد وعده (أى ابن تغرى بردى) أنه "إن طالت يده فى التحكم أن يصنع باباً وتنوراً للجامع المؤيدى المذكور أحسن منهما ، ثم يردهما إلى مكانهما من مدرسة السلطان حسن فقبحه الله قبل ذلك" .

وكغيره من الجوامع والمدارس التى بنيت بطرق شبابها "الحرام" فى مال أو مواد بناء ، فقد أصيب الجامع المؤيدى بأفة انهيار المآذن ، وانهارت واحدة من مئذنتيه المشيدتين فوق برجى باب زويلة قبل أن يكمل بناء الجامع وكان ذلك فى عام ٨٢٦ هـ .

ففى أثناء شهر ربيع الآخر من هذا العام ظهر بالمنذنة الغربية اعوجاج ، فكتب محضر بجماعة من المهندسين أنها مستحقة الهدم وعرض على السلطان فرسم بهدمها ، واستمر العمل فى الهدم ثلاثين يوماً أغلق خلالها باب زويلة "ولم يعهد وقوع مثل هذا قط منذ بنيت القاهرة" . وكان السبب فى اغلاق باب زويلة أن حجراً سقط من المنذنة فهدم ملكاً تجاه الباب ملك تحت رجله .

وحسب التقرير الهندسى الذى أعد آنذاك فإن ميل المنذنة قد حدث نتيجة خطأ فى فادح حيث شيد أساس المنذنة بحجر صغير ثم عُمِرَ أهلها بالحجر الكبير "فأوجب ذلك ميلها وهدمها بعد فراغها" . وقد أعيد بناء المنذنة الحالية فى عهد المؤيد شيخاً أيضاً .

وقد شهد سقوط المنذنة انتباه العامة ولهجوا بذلك ، فأنبرى الشعراء إلى عمل أبيات تتناول هذه الحادثة بالتفسير والتأويل . وكان القاضى بهاء الدين محمد بن البرجى محتسب القاهرة متولى نظار عمارة الجامع فقال بعض الشعراء :

عقبنا على ميل المنار زويلة
فقال قرينى برج نحس أمالها
وقلنا تركت الناس بالميل فى هرج
فلا بارك الرحمن فى ذلك البرج
وفى ذلك تورية فى برج باب زويلة الذى شيدت المئذنة فوقه وفى بهاء الدين البرجى ناظر
العمارة كما وقعت مساجلة شعرية بين بدر الدين العيني وابن حجر العسقلانى ، فقال ابن
حجر:

لجامع مولانا المؤيد رونق
تقول وقد مالت عن الوضع أمهلوا
منارته بالحسن تزهر والزين
فليس على حسنى أضر من "العيني"
وتحدث الناس أنه فى قوله بالعين قصد التورية لتخدم فى عين التى تصيب الأشياء فتتلفها
وفى الشيخ بدر الدين محمود العيني ، مما دفع الأخير إلى معارضته بقوله :

منارة كمروس الحسن قد جليت
قالوا أصيب بعين قلت ذا خطأ
وهيما بقضاء الله والقدر
ما أوجب الهدم إلا خسة "الحجر"

والتورية هنا واضحة فى الحجر الذى شيدت ب المئذنة وفى ابن حجر العسقلانى.

وبعد فراغ بناء الجامع شهد المقرئى له بأنه "الجامع لحاسن البنيان الشاهد بفخامة
أركانه وضخامة بنيانه أن منشئته سيد ملوك الزمان يحتقر الناظر له عند مشاهدته عرش
بلقيس وإيوان كسرى أنوشروان ويستصغر من تأمل يدعى اسطوانة الخوزنق وقصر غمدان
ويعجب من عرف أوليته من تبديل الأبدال وتنقل الأمور من حال إلى حال بينما هو سجن تزهرق
فى النفوس ويضام المجهود ، إذ صار مدارس آيات وموضع عبادات ومحل سجود".

ومن أسف أن التلف قد دب سريعاً إلى هذا الجامع الزاخر بأنواع الفنون ، وربما يرجع
ذلك إلى مهاجمته بالمذابح عام ١٠٧٦ هـ (١٦٦٥م) على أثر تحصن بعض الخارجيين على
الباشا العثمانى بالجامع فصوب جنود الأتراك اثنا عشر مدفعاً عليهم من الصباح إلى وقت
العصر .

وإذا كان الخراب قد هدد هذا البناء الحجرى الشامخ بالفناء ، فإن صاحبه قد لاقى
الويلات قبل أن تزهر روحه ، ولعل فى موته عبرة لمن يعتبر من الظلمة أقرانه.

إن ظل طوال مدة سلطنته يعانى من ألم فى رجله يعوقه عن المشى ، وفى العام الأخير من
سلطنته تزايد به الألم حتى صار يحمل على الاكتاف فى كل تنقلاته " واشتد به المرض فتجلد
اليوم الأول والثانى فاقرط به الاسهال حتى أرجف بموته" وكان ذلك فى ذى الحجة عام ٨٢٣
هـ وفى هذا الشهر عانى السلطان من الاسهال والزحير (إخراج الصوت أو النفس بأتين عند

عجز أو شدة) والحصاة والحمى والصدرع والمفاصل والأغماط المتكررة.

واستهل المحرم من سنة ٨٢٤ هـ والسلطان ملازم الفراش "وقد أفرط به الإسهال الدموي" مع تنوع الأسقام وتزايد الآلام بحيث أنه لم يبق مرض من الأمراض حتى اعتراه في هذه الضعفة غير أنه صحيح العقل والفهم طلق اللسان". ولم يسترح المؤيد من عذابات إلا في التاسع من المحرم .

فهل في ذلك كفاية ؟ بل هناك من مزيد.

فبعد موته أخذ في تجهيزه ليدفن بالقبة الملحقه بالجامع بالمؤيدي ، ولما حان وقت الدفن قبيل صلاة العصر لم يشهد دفنه أغلب الأمراء الذين كانوا يهابونه حتى وهو في مرض موته ، وذلك لانشغالهم بالصراعات التقليدية التي تدور حول اختيار الشخص الذي سيخلف السلطان الميت .

واتفق في أمر المؤيد موعظة فيها أعظم عبرة "وهو أنه لما غسل لم توجد له منشفة ينشف فيها ، فنُشف بمنديل بعض من حضر غسله ، ولا وُجد له منزر تُسْتَر به عورته حتى أخذ له منزر صوف صميدى من فوق رأس بعض جواريه فستر به ، ولا وُجد له طاسه يُصَب بها عليه الماء وهو يُغسل مع كثرة ما خلفه من الأموال".

وهكذا غادر المؤيد شيخ الدنيا وحيداً بلا ممالك أو أعوان ، إلا من عمله .. قلله المنتهى.



الغورى .. والمسجد الحرام

« كانت مدة سلطنته بالديار المصرية والبلاد الشامية خمس عشرة سنة وتسعة أشهر وخمسة وعشرين يوماً ، فكانت هذه المدة على الناس كل يوم منها كآلف سنة مما تلون » .
بهذه العبارة قدم المؤرخ المملوكى محمد بن أحمد بن أياس لترجمة حياة الملك الأشرف قانصوه الغورى آخر سلاطين دولة المماليك التى دالت على أيدي الأتراك العثمانيين .
وفيما قاله صاحب "بدائع الزهور فى وقائع الدهور" لم يكن مبالغاً أو متجاوزاً للحقيقة ولا متجنباً على الغورى .

كان الغورى أسوأ خاتمة للتاريخ المملوكى ، ومثلما كان تعبيراً موجزاً عما آلت إليه دولة المماليك تولى الحكم وهو شيخ هرم فى الستين من العمر ، فكانما أراد القدر وأنتقاه لهذه السلطنة التى تطلو بها الزمن وابت فى أوصالها عوامل الضعف والانحلال .

وكان الغورى تداعياً من تداعيات انهيار منصب "السلطان" فى عصر المماليك ، بعدما تقلب عليه أطفال صغار وأما أم بلا كفاءة وآخرون كانوا مسلوبي الإرادة مع ممالिकهم الأجلب .

فهو أولا كان كل شيء في الدولة رغم انه بلغ من العمر عتيا ، ويكفى ان السلطان الذي سبقه وهو العادل طومان باي ، قالت له أرباب الملاحم "ما يأخذ منك الا حرف القاف فظن انه (الأمير) قصروه فقتله ظلما ولم يكن يحسب لقانصوره الغوري حسابا".

وعندما اختلف الماليك ، كدأبهم دائما ، على من يتولى السلطنة بعد اختفاء الملك العادل طومان باي انتهى أمرهم إلى اختيار "سلطان مؤقت" ريثما يستطيع أحد الأقوياء التخلص من منافسيه على العرش ولأن العادل فر مغضوبا عليه ، ولم يكن من اللائق تولية طفل من صلبه كما كان يحدث قديما ، فان القرعة أصابت الغوري الواقف على أعتاب القبر.

ولأن العجوز كان يعرف قدره ومدى أهليته لحكم دولة الماليك ، فقد أمتنع عن تولي السلطنة غاية الامتناع وانخرط في البكاء والأمراء يشبهونه غصبا ليلبس شعار السلطنة (العمة والجبة السوداء) فلما تولى السلطنة تشبث بها وبالدنيا أيضا ، ولم يغادرهما إلا قتيلا تحت سنابك الخيل في مرج دابق.

واحقاقا للحق فان قانصوره الغوري ظل طيلة مدة حكمه من "الزاهدين" في مباشرة أمور الحكم وتسيير شئون رعاياه فكان يهرب من المحاكمات بين الرعيه "كما يهرب الصغير من الكُتّاب وما كانت له محاكمة تخرج على وجه مرض بل على أمور مستقبحة" فتعطلت لذلك أشغال الناس ، وتجاهل الغوري أيضا أمور القتلاء وأثر يوما دفع الأخصام إلى الشرع وكثيراً ما أدى هذا المسلك إلى ضياع حقوق الناس.

وزاد في الطنبور نغمة ان الغوري كان يتكاسل عن توقيع المراسيم ومهرها بالعلامة السلطانية وقد يمضي أربعين يوما لا يمسه فيها قلم ولا يعلم على مرسوم "فيوقف أشغال الناس بسبب ذلك حتى كانت تشتري العلامة العتيقة بأشرفى حتى تلصق على المرسوم لأجل قضاء الحوائج".

إن كيف أمضى السلطان مدة حكمه الطويلة وفيما أنفق سنواتها الخمسة عشر ؟!

أكثر من نصف هذه المدة قضاهما السلطان في "المواكب" التي حرص على ان يركب فيها على صهوة جواده أيام السبت والاثنين والثلاثاء والخميس من كل أسبوع ، مفيداً من انه كان يملك من علامات السلطنة والرياسة ما يكفى ، ظاهراً ، لان يملأ منظره أعين الناس كافه.

فقد كان ، "طويل القامة غليظ الجسد ذو كرش كبير أبيض اللون منور الوجه ، مشحم العينين ، جهورى الصوت مستدير اللحية ، ولم يظهر بلحيته الشيب إلا قليلاً وكان ملكا مهابا

جليلا مجبلاً في المواكب ملئ العين في المنظر".

أما بقية مدة سلطنته فقد قضاهما بين "الترف" وتحصيل الأموال من رعيته وعماله للانفاق منها على ملذاته الخاصة ومطالب معاليكه الأجلاب المتزايدة.

ففي ذات الموقع الذي يحتله الآن ميدان صلاح الدين (القلعة سابقاً) أنشأ قانصوه الغوري بستاناً وبحيرة صغيرة حملت إليه كميات هائلة من الطمى ، وزود السلطان بستانه بأنواع الفواكه والأزهار ، والحيوانات والطيور ، وظل يتردد على بستانه من أن لآخر ليتفقد العمل به ويشبع ولعه "بغرس الأشجار وحب الرياضات وسماع الأطيوار المفردة وتشق الأزهار العطرة".

وإذا ما صعد الغوري إلى قصره صرف همه إلى سماع الأطيوار المفردة واستعمال طاسات الذهب لشرب الماء وتعاطى الأشياء المفرحة (المخدرات) وكان السلطان فوق ذلك نهما في الأكل . مولعا بشم الرائحة الطيبة من المسك والعود والبخور ويلبس في أصابعه الخواتم الياقوت الأحمر والفيروز والزمرد والماس . وبالجملـة كان ترفا في مأكله ومشربه وملبسه .

أفنى الملك الأشرف في ولايته مالا لا يقع تحت الحصر في تشييد عمائر ليس بها نفع للمسلمين وزخرف حيطان هذه العمائر والسقوف بالذهب وأتلف في سبيل ذلك ما يمتلكه الآخرون.

ففي عام ٩١٠ هـ ، شرع السلطان في تجديد قاعة البيسرية وقاعة العواميد وغيرها من الأماكن بالقلعة ، فأمر القاضي شهاب الدين أحمد ناظر الجيش ان ي فك رخام قاعة والده ناظر الخاص يوسف التي سماها "نصف الدنيا" . وكان بهذه القاعة من الرخام النادر كمية هائلة أفنى ناظر الخاص يوسف عمره في جمعها ووضعها بقاعته . ولأزال السلطان ينظر الجيش حتى فك رخام نصف الدنيا ونقله إلى قاعة البيسرية وقاعة الأعمدة ، وقيل في ذلك زجل مطلعه:

سلطاننا الغوري قد جار والصبر منا قد أميا
وصار في ذا الجور عمال حتى خرب نصف الدنيا

وبعد عام واحد من تخريبه لنصف الدنيا عن الغوري ان يصلح قاعة الدهيشة بالقلعة وان يطم البركة التي كانت بها ليفرش أرضها بالرخام الملون وبالفعل أصبحت هذه القاعة "مدهشة للناظرين" وجاء الرخام هذه المرة من قاعات كاتب السر أبو بكر بن مزمر التي أخربت ودمرت

عن آخرها .

ونظراً لضخامة نفقات الترف ، وإصرار مماليك السلطان على نيل كامل مستحقاتهم المالية والعينية حتى لو أدى الأمر بهم إلى مخاشنة سيدهم في الكلام ومحاولة الاعتداء عليه ، فإن الغورى لم يجد سبيلاً أيسر ولا أهون من ظلم العباد للحصول على الأموال ، لا سيما وأن طريق التجارة مع الهند الذى كانت مصر تحصل منه على أرباح طائلة ، أضحي تحت سيطرة البرتغاليين بعد كشفهم لطريق رأس الرجاء الصالح.

وقد أفاد الغورى من جناح تجارب سلاطين المماليك الذين سبقوه فى الحكم ، فأبدع فى استصفاء الأموال ولم يترك باباً يجلب عليه مالا إلا وطرقه بل واقتحمه عنوة.

فى البداية فكر السلطان أن يملأ خزانته الخاوية من مال الأوقاف التى تزايدت أعدادها فى عصر المماليك ، فبقى منها مايقوم بشعائر الجوامع والمدارس ، " ويفرق بلاد الأوقاف بمثلثات على الأمراء والمماليك " .

فلما قوبل ذلك برفض من قضاة المذاهب الشافعى والمالكي والحنبلى ، لم يسع السلطان سوى أن يأمر بإبقاء الأوقاف على حالها مع أخذ ربع سنة كاملة منها .

ولم يتكف بهذا الإجراء المؤقت ، فأتبعه بتعيين شخص يسمى محمد بن يوسف فى نظر الأوقاف ليراقب أوجه صرف ربعها لما فى ذلك من فائدة قد تعود على السلطان من قوائض ربع الأوقاف . وبسبب ناظر الأوقاف الجديد حصل للناس غاية الضرر " وصار يشوش على أعيان الناس ويهدلهم وصار يعضده شخص من أمراء العشرات حتى لا يختمى عليه أحد من الناس . فوقع منه أمور مهولة فى حق الناس " .

ولكن محمد بن يوسف خيب آمال الغورى ولم يستوف ما كان مقدراً له استيفائه من أموال الأوقاف ، فغضب عليه بعد عام واحد من شغله للوظيفة ، وأمر فى عام ٩٠٨ هـ بسجنه فى العرقانة بسبب المال الذى لم يتم به .

ثم أعمل الغورى جهده فى الرشوة بالباع والذراع ، فأخذها حتى على وظائف القضاء والمناصب الدينية.

ففى المحرم من عام ٩٢٢ هـ أخلع السلطان على "شمس الدين السكندرى" وقرره إماماً عوضاً عن الشيخ محب الدين الشاذلى الإمام بحكم وفاته ، "وقيل إن شمس الدين السكندرى سعى فى هذه الوظيفة بألف ومائتى دينار حتى قرر بها" .

أما الحسبة التي تعد من الوظائف الشرعية ، فقد ولاها الغورى فى نفس العام لمملوكه الأمير ماماي الصغير نظير رشوة قدرها خمسة عشر ألف دينار .

بيد ان مافعله السلطان مع القضاة والقضاء ليتضاؤل أمامه كل ما سبق من مهازل وأثام . فمنذ الأيام الأولى لسلطنته أظهر الغورى عدم اكتراثه بحزمة القضاء ، ويكفى انه أمر فى ١٦ شوال عام ٩٠٦ هـ بأن يهاجم والى القاهرة بيت قاضى القضاة الحنفى برهان الدين بن الكركى بسبب التفتيش عن السلطان السابق العادل طومان باى ، ولما لم يجده عنده نهب جنود الوبالى بيت القاضى وأخذوا منه علبه كان فيها مال الأوقاف الذى كان تحت يده .

ثم عزل الغورى ابن الكركى عن القضاء وقبض عليه مطالبا بإياه بأموال قيل ان طومان باى أودعها عنده وأقام القاضى فى الترسيم يوما وإيلة حتى تكلم الأمراء فى أمره مع السلطان ، فرسم بالافراج عنه على مبلغ من المال يورده للسلطان .

ولم تذكر المصادر التاريخية ان الغورى قد تدخل فى شئون قضاء المذهب الصنفى إلا فى أخريات أيامه عندما أقدم فى رمضان من عام ٩٢١ هـ على عزل قاضى القضاة الحنفى شمس الدين السمديسى رغم انه كان من إخضاء السلطان وإمامه . ولكن الغورى ضحى به لأن " ما عنده أعز ممن يورده له مال ويكون مهما كان " . وحدث أن قدم له حسام الدين مخضود بن قاضى القضاة سرى الدين عبد البر بن الشحنة " رشوة قدرها ثلاثة آلاف دينار ليتولى قضاء الحنفية فتولاهما رغم انه كان " شابا قليل الرأسمال من العمل ولم يكن فى طبقة علماء الحنفية ممن ولى قضاء الحنفية " ، وقيل فى ولايته للقضاء :

لا وأخذ الرحمن سلطاننا أفعاله بالطبيع رفاجة
ولى علينا الغورى قاضيا ما كان للدهر به حاجة

وفى ذات اليوم الذى أخلع فيه قانصوه الغورى على الحسامى محمود ليتولى قضاء الحنفية ، أخلع أيضا على " محبى الدين يحيى بن قاضى القضاة برهان الدين الدميرى " وأعادته إلى قضاء المالكية عوضا عن جلال الدين بن قاسم ، وقد دفع الدميرى رشوة للسلطان بلغت ألفين من الدنانير .

ومن الطريف ان المعزولين عن قضاء الحنفية والمالكية كان قد ولىا منصبهما فى يوم واحد ثم عزلا معا فى يوم واحد وأسبب واحد هو الرشوة .

أما قضاء الشافعية فكان العموية فى يد السلطان بسبب أحد الطامعين فى منصب قاضى

القضاء وهو المدعو "محي الدين عبد القادر بن النقيب" ، وكان غير مشكور السيرة رث الهيئة يُجاقى النفس يزدريه كل من يراه .

ففى ثامن ذى الحجة من عام ٩٠٦ هـ ، استقل ابن النقيب ما أصاب قاضى القضاء زين الدين زكريا الشافعى من مصيبة العمى فسعى للعودة إلى قضاء الشافعية وأورد للفورى مالا له صورة فأنخلع عليه وأعيد إلى القضاء .

ولم يمر عليه فى ولايته سوى ثلاثة عشر يوما غضب عليه السلطان بعدها ، فعزله عن منصب القضاء ورسم بنفسه إلى قوص وتوجه إليه نقيب الجيش وأركبه على حمار وتوجه به البحر ولكنه عاد بعد شقاعة بعض الأمراء وقرر عليه مال .

وظل ابن النقيب يتحين الفرصة حتى وافته فى ذى القعدة سنة ٩١١ هـ ، وكلفته هذه الفرصة سبعة آلاف دينار ، دفع منها للسلطان خمسة آلاف دينار ، وغرم نحواً من ألفى دينار للذى سعى له من الأمراء وغيرهم ، وعلى رأسهم الأمير أزمير البوادر . وهذه هى الولاية الثالثة لابن النقيب فى القضاء وكانت عوضاً عن جمال الدين القلقشندى .

وقد أثارت هذه الولاية ثائرة المجتمع المصرى لكثرة تردد ابن النقيب على مناصب القضاء بالرشوة مع جهله وقلة علمه . ومما قيل فيه فى هذه الولاية:

أقضى إذا انفصل الخصمان ردهما إلى جدالٍ بحكم غير منفصل
يُبدى الزهادة فى الدنيا وزخرفها جهراً ويقبل سراً بكرة الجمل
وقيل عنه أيضاً :

يا أيها الناس قفوا واسمعوا صفات قاضينا التى تطرب
يلوط يزنى ينتشى يرتشى ينم يقضى بالهوى يكذب

وكما وقع قبل ذلك ، فقد عزل ابن النقيب عن قضاء الشافعية سريعا وولى مكانه القاضى كمال الدين الطويل الذى مال إليه غالب العسكر والأمراء .

ولكن شعبية الطويل هذه لم تشفع له عند السلطان عندما دفع "بدر الدين محمد بن قاضى القضاة صلاح الدين المكينى " للفورى ثلاثة آلاف دينار رشوة ، فعزل الطويل وتولى المكينى قضاء الشافعية .

وما لبث الفورى أن عزل المكينى من منصبه بعد شهرين وأربعة عشر يوماً ، ايس لان

الناس كانت غير راضية عن توليه القضاء.

تولاهما وليس له عدو^١ وفارقها وليس له صديق

ولكن لوجود ابن النقيب الذى سعى بمال آخر حمله إلى منصب قاضى قضاء الشاذلية للمرة الرابعة . وقد بلغت نفقاته على رشائى هذا المنصب حتى هذه المرة سبعة وعشرين ألف دينار.

وكانت توليه ابن النقيب سببا فى غضبة بعض أمراء الممالك حتى أنهم لم يصلوا بالقلعة فى مدة ولايته لتحزبهم للقاضى كمال الدين الطويل ، وهو ما دفع بالسلطان إلى إقصاء ابن النقيب بعد شهرين وستة عشر يوما ، لا سيما وأن الطويل قد سعى بالفعل فى هذه الوظيفة بخمسة آلاف دينار.

فكان حال ابن النقيب فى هذه المدة اليسيرة بمنصب القضاء كقول الشاعر:

لم أستتمّ عناق له قدومه حتى ابتدأت عناق له وداعه

من المثير للضحك ، وشر البلية ما يضحك ، أن السلطان قبض على ابن النقيب ولم يخل سبيله إلا بعد أن دفع ألف دينار كانت متبقية عليه من مبلغ الرشوة الذى وعد به الغورى.

لم يفت ذلك فى عضد ابن النقيب فسعى بالبذل والبراطيل حتى عاد إلى منصب القضاء عوضا عن الطويل وبدوره قام كمال الدين الطويل ببيع رشوة أخرى للغورى تولى على أثرها القضاء وهذه ثالث ولاية وقعت لكمال الدين الطويل وقد نفذ منه فى هذه الثلاث ولايات فوق العشرة آلاف دينار ، وأما محبى الدين بن النقيب فإنه تولى خمس ولايات ، فكانت مدته فى هذه الخمس ولايات سنة وتسعة أشهر وثمانية أيام لا غير .

ولم يتوقف الغورى عن قبول الرشوة لتعيين القضاء إلا مرة واحدة ، وكانت فى ذى القعدة من عام ٩١٩ هـ . فقد غضب على القضاء الأربعة لأنهم قضوا بحكم فى واقعة زنا ولم يوافق حكمهم هواه ، فعزلهم جميعاً وولى غيرهم فى يوم واحد . ولم يقع قط فيما تقدم من الدول الماضية أن السلطان ولى القضاء الأربعة فى يوم واحد ، فعُد ذلك من النواذر الغريبة التى لم يسمع بمثلا قط . ولكن الأصعب من هذا على حد تعبير ابن إياس "أن السلطان لم يأخذ من هؤلاء القضاء الذين تولوا ولا الدرهم الفرد وقد فاتة فى ولاية هؤلاء القضاء الأربعة نحو اثنى عشر ألف دينار ، فعُد ذلك من النواذر الغريبة ولا سيما من الأشرف الغورى ، فكانت ولايتهم على وجه العز والإقبال من غير سعى ولا كلفة بخلاف ما وقع لغيرهم من القضاء فيما تقدم

فعدّ لهم ذلك من جملة السعد .

ويظهر ان الغورى أبى أن تطوى صحائفه على هذه المحمدة ، فعاد فى سنته الأخيرة إلى ما اعتاده من سوء الخلق وقبول البرطلة من قضاة الشافعية على وجه الخصوص .

ففى السادس من جمادى الآخر ٩٢١ هـ عزل السلطان قاضى القضاة الشافعى علاء الدين الإخميمى "وكان ما شيا فى منصب القضاء على الأوضاع كما ينبى ، ومباشراً هذه الوظيفة بعفة زائدة وحسن تصرف ، وجاء فى منصب القضاء كفوئاً لذلك ، وعزل عن هذه الوظيفة والناس عنه راضية وحاز الثناء الجميل من الدين والخير ومنع الرشوة وكان فى مدة ولايته لا يتعاطى شيئاً من معلوم الإنتظار بل كان ينعم بذلك على طلبة العلم والفقهاء .

صاحب كل هذه الأوصاف ، اشترى ابن النقيب موقعه بثلاثة آلاف دينار "غير خبنة للأمير النوادر الكبير والنوادر الثانى والقاضى كاتب السر" وحل صاحبنا قاضياً للمرة السادسة ، "فقيل نفذ منه فى هذه الستة ولايات فوق الثلاثين ألف دينار" ذلك مع اشتهاؤه بالبخل والشح "ويا ليت لو شبع من ماله بنصف رطل سكر أو طير دجاج بر به نفسه" فكان كما يقال فى المعنى:

ويحبس روثه فى البطن شهراً مخافة أن يجوع إذا خربه
ويبكي بالدموع لهضم إكل كما يبكي اليتيم على أبيه

وكما جاء ابن النقيب ذهب بعد خمسين يوماً لا غير ، ضحية لثلاثة آلاف دينار أخرى اعتلى بها كما الدين الطويل كرسى القضاء للمرة الرابعة .

وقد ذاع صيت الغورى فى ديار الاسلام لأخذه الرشاوى فى مناصب القضاء حتى لاه على ذلك السلطان سليم العثمانى قبيل معركة مرج دابق مباشرة .

وعلاوة على إفساده للقضاء بمصر ، فقد حاصر قانصوه الغورى رعاياه فى المدن والريف والصحارى بكل أنواع المظالم الماحقة .

وقد حزن الغورى أن يبدأ هذا الحصار منذ الأيام الأولى لحكمه ، فقرر فى شهر محرم الحرام عام ٩٠٧ هـ ان يأخذ أجرة عشر أشهر كاملة مقدماً من أجرة أملاك القاهرة من بيوت وريوع وحوائيت وحمامات وغيطان ومراكب وغير ذلك لينفق على مماليكه الأجلاب الثائرين بسبب تأخر رواتبهم .

وأخذ رجال السلطان فى الحث على سرعة استخراج الأموال وأطلقوا فى الناس "نيران

الأموال وصلوا فيهم بالبائع والثرع ولم يجنوا لهم من حميم ولا شفيق يطاع ، ثم إن أصحاب
الأملاك ضيقوا على السكان والزموم بأن يعجلوا لهم من أجرة الدكاكين والبيوت عشرة
أشهر معجلاً ، وأدى هذا الإجراء المالى المتعسف إلى تعطل أسواق القاهرة ، فأغلقت
الحوانيت أبوابها وبدأ الناس فى التمرد على أوامر السلطان ، فأتقوا بعض الجوامع ومنعوا
منها الخطبة وهاجموا الأتابكى قيت الرجى القائم بأمر هذه المظلمة وكبروا عليه عند باب
زويلة ورجموه وكانوا يفتكوا به لولا المماليك الذين سلوا سيوفهم وهجموا على المتظاهرين
فقتلوا منهم ثلاثة وجرحوا جماعة أخرى . وفى مشهد " قديم - جديد " عمت المدينة مظاهر
السلب والنهب حتى كانت القاهرة أن تخرب عن آخرها مما جرى فى هذا الحادث العظيم .
ولم يسكن الأمر قليلاً إلا بعد أن خفض السلطان ثلاثة أشهر من أجرة البيوت والدكاكين
وصارت الأجرة المطلوبة سبعة أشهر فقط !!

وخشى القروى أن يقلت زمام الأمور من بين يديه فأرسل المهندسين إلى أصحاب الأملاك
فطافوا الحارات وهجموا البيوت وأخذوا أجرة السبعة شهور .

ونفس الشئ فعله السلطان مع الفلاحين ، فبعد أن أورد المساكين خراجهم للأمير قيت
الرجى سبط الغورى عليهم ظالماً يقال له " تائق الخازن " ليأخذ منهم الأموال مرة ثانية إذا ما
عجزوا عن تقديم الأوراق التى تثبت دفعهم للخراج سابقاً ، وفر بسبب عتوه وقسوته العديد من
الفلاحين ولم يحل نائق عن الأرياف إلا بعد أن غرم الفلاحون له جملة من المال . وجاء مكانه
قانسوه بن سلطان جركس الذى عصى عليه عربان الشرقية وسموه " هات لبن " لكثرة ما يطلبه
من خيرات الريف .

ومن الريف إلى القاهرة ، عاد رجال السلطان لمتابعوا تحصيل رسوم المشاهرة التى
قررها القورى على أهل الأسواق . فقد فرض المحتسب على السوقه فوق الألفى دينار
يسدونها كل شهر لتسد بها رواتب بعض الأمراء المقدمين وأمرء العشرات عوضاً عن
الاقطاعات .

وظل السلطان يجبى رسوم المشاهرة من بداية عام ٩٠٧ هـ إلى شهر ذى القعدة عام
٩١٠ هـ فعم ويا الطاعون البلاد ، وأراد القورى أن يفعل خيراً ويرفع الله به الوباء عن عبادته
، فأنظر السلطان العدل فى الرعية ونادى فى القاهرة بأن المشاهرة التى كانت مقررة على
الحسبة قد أبطلت . فلما ارتفعت له الأصوات بالدعاء وفرح الناس بذلك ، ومضى أمر الطاعون
أعديت كما كانت وزيادة .

ولم يتذكر الغورى هذه المظلمة التى أبطلت بها رعاياه الا عندما ألت به نازلة أخرى ، فإراد ان يستجلب رضا الله عنه بالغائها .

كان ذلك فى عام ٩١٩ هـ ، عندما تزايد به رُخو فى جفونه لم يفلح الكحالون والأطباء فى مداواته ، وأشيع بين الناس أنه قد عمى وغارت عينه ، ومما أكد هذه الشائعة ان السلطان احتجب أياما عن الناس فى قبة الأشرف بارسبای بالصحراء.

ورغم الغائه لرسم المشاهدة إلا ان الناس نسبت ألم عينيه لكثرة مظالمه فقال بعضهم :

سلطاننا الغورى غارت عينه لما اشترى ظلم العباد بدينه

لازال ينظر أخذ أرزاق الورى حتى أصيب بأفة فى عينه

ويبدو ان السلطان كان يعتقد فى ذات المقولة التى أطلقها عامة الشعب ، فأصابه الرعب من احتمال فقدانه البصر بسبب ظلمه حتى انه كان "يقف فى شبك القبة الأشرفية بطول الليل ويتضرع إلى الله تعالى ويقول : يا من لا يوصف بالظلم والجورى ، أرحم عبدك قانصوه الغورى، ثم يقول: "ربنا ظلمنا أنفسنا وإن لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين".

ونُقلت عليه الشربة وتمنع بشدة عندما طُلبَ منه الأمراء إعادة "الدكك" وهى رسوم كانت تجبى على أبواب الحكام لصالح الأمراء معللاً ذلك بأنه تنازل عن نحو ثلاثين ألف دينار كانت تحصل سنويا من رسوم المشاهدة المقررة على الحسبة ، وأولى بالأمراء ان يبتلوا ما كان يحصل لهم من أمر الدكك.

ولكن ما ان عوفى الغورى من مرضى عينه ، وعاود نشاطه المعتاد حتى أمر بإعادة رسوم المجامعة والمشاهدة والمكوس التى كانت على القمح والبطيخ وغير ذلك كما كانت وزيادة ، وبدأ كما لو كان قد ندم على ما فعله من إظهار العدل فى أيام مرضه فاستحق ان يقول فيه ابن أياس:

سلطاننا مدّ كان فى ضعفه يمتحنا عدلا وإحسانا

فمدّ شفاه الله من دائه أحدث ظُلما فوق ما كانا

وإضافة إلى فرض الرسوم الجائرة على الأسواق والأنشطة التجارية ، فان السلطان لم يتورع عن التدخل السافر فى شئون التجارة بالزامه التجار شراء أصناف وبضائع بعينها بأسعار مبالغ فيها.

ففى رجب سنة ٩١٧ هـ :أرمى على التجار قاطبة شاشات وأزراً وأثوابا صوفيا وأرمى على السوقة زيتا وعسلا وزيبيا وأصناف بضائع يخسرون فيها الثلث" وأخذ رجال السلطان يستحثون التجار فى سرعة تسديد الثمن ، فغلقت الأسواق بسبب ذلك وأقامت مغلقة عدة أيام

وما ان أهل شهر شعبان حتى كان السلطان قد أرمى على التجار ثيران ، وألزمهم بدفع أربعين دينارا ثمنا لكل ثور "فهرب الجزارون من هذه الرماية وتعطل بيع اللحم البقرى والضانى".

وكرر الغورى هذه الأفعال فى صفر عام ٩٢١ هـ فأخرج "من حواصل الذخيرة أشياء كثيرة من الأمتعة التى كانت فى الحواصل من ترك الخواندات والستات التى ماتوا واحتوى السلطان على موجودهم ، ما بين قماش وبشاحين زركش وعبر وأوانى بلور وصينى وكفت وغير ذلك ، وأخرج أشياء كثيرة من شاشات وأزى وأثواب بعلبكي وأثواب صوف قبرسى وغير ذلك فقوم ذلك بنحو خمسين ألف دينار ، فطلب التجار وأرمى عليهم تلك الأصناف بأعلى الأثمان فاطلق فى التجار النار".

وقد خسر التجار عند بيعهم لهذه السلع خاصة الصوف الذى أكلته " العتة " وكذلك أصناف القماش .

ولأن المساواة فى الظلم عدل ، فان السلطان لم تغفل عين رعايته عن الفلاحين فى قراهم. فرسم لكاشفى الشرقية والغربية فى عام ٩١٨ هـ ان يشرعا قبل وفاة النيل فى استخراج "الصايات والشياخة وقنوم الكشاف عن سنة ثمان عشرة وتسعمائة الخراجية قبل ان تدخل" وأهتيل الكشاف الفرصة ، ونزلوا على البلاد وكبسوا على الفلاحين يستخرجون المال منهم بالضرب "والذى يهرب يقبضون على نسائهم وعلى أولادهم فخرّب غالب البلاد ورحلت عنها الفلاحون ..والذى يكون مسافراً من المقطعين يرسمون على زوجته وأولاده ووصيه حتى يأخذون منهم الحماية " .

وبالتوازى مع هذه الإجراءات التعسفية التى كانت تطبق من أن لآخر ، لم يتوقف الغورى عن مصادرة التجار والأمراء والموظفين والنساء والاستيلاء على التركات من الورثة إلا فى فترة مرض عينه.

ويظهر ان السلطان كان من أنصار المقولة المملوكية الشهيرة التى ترى ان الممالك (وعوم

الرعية بالأحرى) وما يملكون من صامت وناطق ملك للسلطان.

وكذا به ، لم يطبق الغورى هذه المقولة فجأة أو على حين غرة بل اعتبى بوضعها موضع التنفيذ العملى منذ الأشهر الأولى لسلطنته.

وكان أول ضحاياه ناظر الخاص ووكيل بيت المال "ناصر الدين بن الصفدى" الذى انتحر فى رابع ذى الحجة سنة ٩٠٧ هـ ، لأن السلطان طلب منه ما لا فلم يقدر على ذلك ويقال انه ابتلع فصاً من الماس فمات من ليلته.

وبرج الغورى على مصادرة الموظفين والمباشرين وفرض الغرامات عليهم كلما احتاج إلى المال لينفق فى مماليكه أو ليجهز تجريدة حربية ، كما وقع فى عام ٩٠٨ هـ وهو يستعد لإخراج تجريدة لاستطلاع أمر الشاه اسماعيل الصفوى ، ففى هذه السنة قبض السلطان على مجموعة من المباشرين ووزع عليهم ما لا بسبب أمر التجريدة ، فقبض على الشهابى أحمد ناظر الجيش وسلمه إلى الأمير طراباى "قهرضه للضرب غير ما مرة حتى أورد ما قرر عليه من المال" ، وقبض على صلاح الدين بن الجيعان وفخر الدين بن العفيف كاتب الممالك وموفق الدين بن القمص القبطى وعبد الباسط بن تقي الدين ناظر الزردخانة وشمس الدين بن مزاحم ناظر الاسطبل "فأقاموا هؤلاء فى التراسيم والضرب حتى غلقوا ما قرر عليهم من المال".

ورغم ان الاخبار وردت برجوع الشاه اسماعيل إلى بلاده ، وبطل أمر التجريدة إلا ان المصادرات استمرت كما هى . وفى ذات العام توفى الجمالى يوسف بن الزرازيرى كاشف الوجه القبلى ، محبوساً بالمقبرة وهو تحت العقوبة ليورد ما لا قرره عليه السلطان .

ومن الطريف ان القنم على أمر جمع الأموال المصادرة بالضرب والحبس ، طلع عند صلاة الفجر ومعه بغل يحمل ١٢ ألف دينار لتفرقتها صباحاً على الممالك ، فلما وصل هو والبغل والموكل به قرب باب زويلة خرج عليهم جماعة من الأتراك فى زى العرب واستولوا على المال والبغل فذهب مال المصادرات نون ان ينتفع به السلطان.

وإيماننا من الغورى بأهمية التخصص الوظيفى فقد عين "على بن أبى الجود" ناظراً للأوقاف ومستولاً فى المقام الأول عن المصادرات ، على ان يورد للخزينة السلطانية فى الشهر الواحد اثنى عشر ألف دينار . فأظهر ابن أبى الجود الظلم الفاحش بالديار المصرية وصادر حتى تجار الأروام وعادى أبواب الدولة قاطبة من أمير ومباشر من كثرة المصادرات.

وكان أصل أبو الجود هذا ، سوقي من الصليبية (بحى طولون) يقوم فى دكان أبيه الحلوانى بقلى المشبك بيده فى رمضان ولذا كان عارفا بأحوال التجار عالما بالطرق التى يستخرج بها أموالهم ، وبسبب مظالمه تلاشى أمر الثغور كالاكندرية ودمياط ويندر جده.

ولان المذكور كان متمتعا برعاية السلطان ، فقد هابت الناس قاطبة وصارت له حرمة وافرمة بمصر ، فكان كما يقال فى المعنى :

إذا ما اللئيم رقا رتبةً تملقُ له وانتظرُ وضعها
وقبل يدها إذا مدها إذا كنت لم تستطع قطعها

وبعد ان نال الفورى أغراضه من مصابرات على بن أبى الجود ، التفت إليه ونكبه فى كل ما يملك فأمر بالقبض عليه وعلى حاشيته وغلمايه وختم على حواصله وبيوته ورسم على نسائه وأحاط به البلاء من كل جانب وكان هذا آخر سعده وأول عكسه.

ودار صاحبنا فى ساقية العذاب ، فأنزل فى الحديد من القلعة إلى دار الزينى بركات الذى ورث وظائفه وأعيد إلى القلعة فى اليوم التالى ليعرض أمام السلطان الذى 'ضربه بالمقارع عشرين شبيهاً حتى خرق جنبه وأشرف على الموت فلم يرث له أحد من الناس بموجب ما كان يفعله من أنواع المظالم بالناس وقد أخذ من الجانب الذى كان يأمن إليه".

وانتهى المطاف بابن أبى الجود إلى ان نقل إلى بيت الوالى ليعاقبه 'قلما تسلمه الوالى عصره فى رجليه ويديه حتى أورد بعض شئ من المال الذى قرر عليه".

أما عنبر مقدم الممالك فقد خشى ان يواجه مصير ابن أبى الجود ، فآثر الهرب من وجه السلطان الذى طلب منه ما لا لم يقدر عليه ، ولكن قبض عليه بعد أربعة أيام وقيل انه لما وقف بين يدى الفورى وبخه السلطان بالكلام وقال له "من إيش هريت وإنت بقيت مقدم الممالك أمير عشرة ، فقال له عنبر : من عادة العبيد السودان الهروب ، فاستحسن السلطان منه الجواب".

ولكن القاضى بدر الدين بن مظهر لم يحرك ساكنا وهو يواجه ما هو أسوأ من مصير ابن أبى الجود ، ففى الثانى والعشرين من جمادى الأولى سنة ٩١٠ هـ ، أحضره السلطان وهو فى الحديد ووبخه ثم بطمه وضربه ضرباً مبرحاً حتى كاد ان يهلك . وكان ذلك أول الفيت الذى أغرق ابن مظهر.

فمن أجل استصفاء أموال القاضى بدر الدين أوكل السلطان مهمة تعذيبه إلى فريق على درجة عالية من الكفاءة فى مثل هذه الأمور يضم بين صفوفه "الحاج بركات بن موسى ومعين

الدين بن شمس وكيل بيت المال وإبراهيم داوآدار الوالى والريس كمال الدين المزيّن (مشرف طبي) فما أبقوا ممكنا فى عذابه".

بدأ التعذيب أولا بالطريقة المألوفة وهو عصر الأكعاب والركب وأتبع ذلك بدق القصب فى أصابعه وأحراقها بالنار حتى وقعت عُد أصابعه ، فلم يفلح ذلك كله فى فك عقدة لسان ابن مزهر. فما كان من أعضاء فريق التعذيب الا ان "نوعوا له أنواع العذاب ، فأخذوا له كمّاشة حديد وأحموها بالنار واختطفوا بها أبنزاه وأطعموها له ثم أخذوا له حبّ قنب ولووه على أصداعه حتى نفرت عيناه من وجهه وسالت على خديّه وقاسى مالا خير فيه وعُدّب بأنواع العذاب الشديد".

ولم يرفع الغورى عن ابن مزهر سوط العذاب الا بعد ان وافاه الأجل المحتوم ، ففُسل وكُفّن وصُلّي عليه ونزلوا به من القلعة وتوجهوا به إلى تربة أبيه فدفن عليه.

وعلى النقيض من حالة بدر الدين بن مزهر ، فقد "أنعم" السلطان على القاضى فخر الدين بن العفيف كاتب الممالك بعزله وتعزيمه ألقى دينار يوردها للخزائن الشريفة مع حبسه حتى يوردها .

وترفق أيضا بالزنى فرج الحاجب الذى قرر عليه أولا عشرة آلاف دينار ثم عاد فخفضها إلى خمسة آلاف دينار "قأباغ جميع قماشه ورزقه وما يملكه وأقام مدة طويلة وهو فى التوكيل به وقاسى شدائد ومحنا عظيمة" ولكنه خرج بروحه.

وفى رجب سنة ٩١٥ هـ قبض السلطان على جلال الطنيدى أحد نواب الحنايلة ، وقد كذب عليه بعض أعدائه وأوحى للسلطان بأن قانصوه خمسمائة الذى تسلطن لبعض الوقت قد أودع عنده مالا فطلبه الغورى وحبسه وقاسى شدائد ومحنا وصودر غير ما مرّة بسبب قانصوه خمسمائة فإنه كان من جملة أصحابه.

وفيه أيضاً انتحر والد معين الدين بن شمس وكيل السلطان بابتلاع قص من المال لعجزه عن أداء مال طلبه منه الغورى.

وقد شهد عام ٩١٥ هـ نشاطا محموداً للسلطان من أجل تحصيل ما كان منكسرا على المباشرين من غرامات قديمة وكانت جعلتها حوالى ستمائة ألف دينار.

وفى هذا العام أيضاً قبض الغورى على المعلم "على الصفيّر أحد معاملى اللحم ، فلما قبض عليه قرّر عليه ستين ألف دينار واستمر فى التوكيل به ، وكان المعلم على هذا من خيار

الناس ناتجاً بالسداد وله شهرة طائلة وبرّ ومعروف وكان كثير الحشمة في حقّ الناس .

ولم يستثن قانصوه الغوري من مصادراته أقرب أخصائه "يوسف بن أبي أصيبغ" فأمر بحبسهم في العرقانة وقرر عليه نحواً من أربعين ألف دينار ، ولما تراقد عن وزن المال سلمه للوالى ليعاقبه ويعصره .

أما ضحاياه في عام ٩١٦ هـ ، فكان من بينهم مهتار الطشتخاناه محمد الذي عزل عن وظيفته ولم يعد إليها الا بعد دفع غرامة للسلطان قدرها خمسة آلاف دينار ، والمعلم خضر أحد معاملى اللحم الذي فر من وجه السلطان لمطالبتة بالأموال ، كما سلم للزيني بركات مجموعة ممن كانوا في الترسيم بسبب الاموال المتأخرة عليهم فعاقبهم الوالى وحبسهم في المقشرة .

كما كثرت مصادرات السلطان للمباشرين حتى أنه صادر عرب اليسار الذين يسكنون تحت القلعة وقررّ عليهم مالاّ له صورة ، وقال لهم : إنقوا عملتوا كيما ن تراب تحت القلعة من عفشكم ما يشتال ولا بعشرة آلاف دينار ، وجعل ذلك حجة عليهم .

واختتم هذا العام المشؤم بمصادرة جماعة من الزردكاشية وقرر على أحدهم وهو أحمد بن قراکز عشرة آلاف دينار ووضعه في الحديد .

وكان الغوري يلجأ أحيانا إلى تعيين بعض الأمراء في وظائف النواوين ليجعل ذلك ثكئة لمصادرتهم ، مثلما وقع مع جاني بك نوادار الأمير طراباي ، الذي قرره في نظر الديوان الشريف المفرد "وهذه مصادرة لجاني بيك في أخذ ماله بحسن عبارة وأقرب طريقة" .

وفي شهر رمضان من عام ٩١٧ هـ أمر قانصوه الغوري بالقاضي أبي البقاء ناظر الأسطبل ومستوفى الخاص "قوضعه في الحديد وعراه من أثوابه وكشف رأسه وكان ذلك في قوّة البرد ، فسلمه إلى الوالى .. ونزل من القلعة وهو ماشى عريان مكشوف الرأس في الحديد وحلف السلطان بحياة رأسه أنه لا يلبس أثوابه ولا عمامته حتى يفلق ما قرره عليه من المال ، ورسم للوالى بأن يُقّده على البلاط من غير فرش" .

وزاد أمر القاضي سوءاً أن الغوري وضع يده على مصانع سكر كانت له بدمياط وفي ريعها ما يكفي لسداد المال ، وطالبه بعد ذلك بالمال الذي قرره عليه .

ولم يقف السلطان عند المعاليك والمباشرين العاملين بخدمة الدولة ، بل صادر أيضا طوائف بعينها وفرض عليهم الجزاءات كالمغاربة واليهود .

ففى رجب عام ٩١٥ هـ أفرد الغورى على طائفة المغاربة اثنين وثلاثين ألف دينار وكان سبب ذلك أن تغرى يردى الترجمان لماتوجه إلى بلاد الفرنج اشترى من ملوك الافرنج عدة أسرى من المغاربة بنحو من خمسين ألف دينار ، فلما خلصوا أراد السلطان أن يوزع ما غرّمه من المال على طائفة المغاربة التى بمصر والاسكندرية فى نظير ما غرّمه .
أما اليهود فكان لهم كفلٌ لا بأس به من مصادرات الغورى وغراماته المستمرة .

فعندما شرع الغورى فى مصادرة المعلم يعقوب أحد المسؤولين عن دار سك النقود فى عام ٩١٧ هـ ، أظهر يعقوب اليهودى العجز عن سداد المائة ألف دينار المقررة عليه ، فما كان من السلطان الا أن رسم بأن طائفة اليهود السمرة (السامرة) والرّيان تساعد المعلم يعقوب فى هذه المصادرة ، فتوزعوا ذلك على سامرة والرّيان والقراء (القرأون) وجماعة من التجار اليهود فحصل لهم الضرر الشامل قاطبه وقيل تضاعفت هذه المصادرة إلى نون المائة ألف دينار .

ويظهر أن السلطان كان يبدى حفاوة خاصة باليهود العاملين فى دار الضرب لأنهم كانوا يجنون أرباحاً طائلة من اشراقهم على سك النقود الذهبية والفضية للسلطنة . فتعرف أن المدعو "يوسف شنشوا" اليهودى من أصل أفرنجى والعارف باللغة التركية وكان قد استقر معلماً فى دار الضرب ، تأخر عليه مبلغ ١٢ ألف دينار "من بقايا المصادرات وحساب قديم" وتكاسل عن توريد المبلغ ، فأرسله السلطان إلى المقشرة فقام بها أياماً ولم يرد شيئاً مما عليه من المال ، فأحضره السلطان بين يديه وأحضر له المعاصير وعصره فى أكعابه فى وسط الميدان بين يديه ، فلما تزايد به أمر الوجع من عصر أكعابه أسلم وقال : أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله . برأت عن كل دين بخلاف دين الاسلام ، فكبر الحاضرون من العسكر والناس أجمعين .

ولما كان الغورى لا يفرق فى مصادراته بين مسلم وذمى ، وذلك هو عين العدل فى الظلم فإنه لم يلتفت إلى إسلامه "وأبقاه بالعمامة الصفراء ورسم لحى بن نكار دوا دار الوالى بأن يتسلمه ويعاقبه ويستخلص منه المال جميعه وقال : المسلمون كثير والإسلام ماله حاجة بهذا ، فشكّه ابن نكار فى الحديد ونزل به ليعاقبه ويستخلص منه المال ، فكان كما يقال : إذا تسلط على اليهودى يسلم .

ولعل السلطان قانصوه الغورى هو الوحيد بين ملوك عصره وأوانه الذى صادر متسولا . فقد حدث أن أحضروا بين يديه شخصاً من "الشحاتين الجعيدية" وجنوا معه مائة وسبعين

دينارا من النقود الذهبية العالية العيار التي ضربها الأشرف برسباي فسأله السلطان عن مصدر هذا الذهب فرد الشحات بأنه ورثهم عن أمه ، فأخذ السلطان منه ذلك الذهب وسلمه إلى محمد مهتار الطشتخاناه ، ورسم بأن يشتري للشحات من ذهب جوخة و قميصا وعمامة وأن يصرف له في كل يوم نصفين فضة يأكل بها حتى تفرغ فلويسه ، فلم يرض الشحات بذلك وصار يقول "عيناي ذهبي ومالي حاجة بكسوتكم واستمر الذهب تحت يد محمد المهتار" وراحت على المتسول دنائيره.

ومن طرائف الغوري أنه أحضر أمامه أحد أبناء التجار وقال له عمر بن عبد اللطيف . وكان الرجل متهما بأنه قد قتل زوجته وأحرقها بالنار لأمر وقع منها بمدينة رشيد. ولما وقف أمامه في الحديد عاقبه على ذلك أشد ، نسقوية فلم يقر بشئ "فاحتاط على موجودة جميعا وأسلم نعمته وكان في سعة من المال ثم سجنه وأقام به مدة طويلة نحو من أربع سنين وقاسى شدائد ومجنا".

ولم يرق جانب السلطان لبنات حواء ليخرجهن من دائرة مصابراته بل كن دائما في مة ضحاياه منذ الأيام الأولى لولايته.

فبعد استقراره على كرسي السلطنة سارع الغوري بالقبض على "خوند أصل باي" أم الملك الناصر وطلع بها إلى القلعة ووكل بها عدة من الطواشية (لخصيان) حتى لا يقال أنه ، لاسمح الله ، بهتك الأعراض فمرامه الأوح هو المال وحسب.

وأقامت "أصل باي" في الحبس عدة أيام وقاست غاية البهدة وقرر عليها مبلغا من المال فلم تورده منه شيئا وأظهرت العجز "فرسم السلطان بنقيها إلى مكة فشفع فيها الأمير قرقماس أمير سلاح والأمير طراباي من النفي وأوردت من المال الذي قرر عليها بعض شئ".

ومع ذلك فإن الغوري انتهز فرصة خروجها الحج وأمر بإبقائها في مكة حتى توفيت هناك. وما إن بلغه نبأ وفاتها حتى شرع في القبض على جماعتها بالقاهرة ، فظهر لخوند أصل باي أشياء كثيرة من أموال وتحف في عدة حواصل ، وقد جرى لجماعة من النساء بسببها "مالا خير فيه وضربوا وعصروا غير ما مرة وما قاسوا خيرا من جرتها واستمروا في التراسيم مدة طويلة".

كما قاست "خوند جان كلدي" زوجة الملك الظاهر قانصوه شدائد في أيام الغوري لأنها لم تقر بمكان اختفاء زوجها . إذ قام رجال السلطان بعصرها في أكعابها وأكتافها حتى أشرفت

على الموت ، وكانت ذات عقل ودين.

ومن عادات السلطان التي لم يفارقها طيلة مدة حكمه "انه كان يضع يده على أموال التركات الأهلية ويأخذ مال الأيتام ظلما ، ولو كان للميت أولاد تذكور فيمنعهم من ميراثهم ، ويخالف أمر الشرع الشريف".

واقعد عد من جملة سعده وفاة أكبر أميرين في سلطنته وهما قرقماس وطراباي في غضون مائة يوم ، ليس فقط لانهما كانا مصدر خطر على انفرادة بالحكم ، ولكن قبل ذلك لانه احتاط على موجودهما من صامت وناطق وورثهما في كل ما جمعه من أوال وخيول وجمال وسلاح وغير ذلك.

ترى هل ترك الغورى طائفة أو فئة إجتماعية ولم يصادر بعض أفرادها ؟ نعم فهناك بنات الخواطي ، ولم يكن ليغيب عن السلطان مثل تلك الفوائى بما عرف عنهن من سعة الحال.

ففى رجب سنة ٩١٥ هـ قبض والى القاهرة على امرأة تسمى أنس وكانت قبيحة السيرة تجمع عندها بنات الخطاء ، وكانت ساكنة بالأزليكية وتوجهت إلى قليوب بعد ذبوع صيتها ، فأرسل السلطان بالقبض عليها.

فلما قبضوا عليها أمر السلطان بتغريقها فى النيل ، ولكن هذا الأمر لم يجد طريقه لحين التنفيذ لان الست أنس أقدت نفسها بخصماتة دينار ، فاكفى الغورى بنقيها.

ولم يشأ قانصوه الغورى ان يغادر عالم الأحياء لئلا يترك للأجيال اللاحقة له أثرا ماديا يشهد بصحة ما ذكرته المصادر التاريخية عن مساوئ.

وأختار الغورى سوق "الشرابشين" الواقع فى شارع بين القصرين ، قسبة القاهرة وأهم شوارعها ، ليحتضن مشروعه الأخرى الذى يضمن به ، من وجهة نظره ، قصراً فى الجنة.

وكان طموح السلطان أكبر من ان تتسع له هذه المنطقة المزدهمة بأنواع المباني ، إذ كان يروم انشاء مسجد ومدرسة ومدفن وسبيل دفعة واحدة.

وعلى طريقة "الخطوة خطوة" بدأ الغورى فى البحث عن قطعة أرض يشيد عليها مسجده وبه له أصحاب السوء على مدرسة تحت الانشاء ، فقبض على صاحبها "الطواشى مختص" وصادره وقرر عليه مالا جزيلاً "فأعطاه هذه المدرسة من جملة ما قرر عليه من المال وكان بنى منها بعض شئ". وهكذا جاءت أرض المسجد غصبا ومصادرة ، فهل من مزيد؟

فلما ملك الغورى المدرسة هدم ما بناه مختص ثم أوسع فى بنائها وأخذ سوق الجملون وما

حوله من الأسواق وضم هذه الأراضي غصباً ليقم عليها مسجده.

وأنفق السلطان على عمارته من المال الذي جمعه من وجوه المظالم ومصادرات الناس ، وحتى مواد البناء فقد حصل عليها بأبخس الأثمان ، وأخذ غالب رخام المسجد من أماكن شتى ، فأخرب قاعة شموال اليهودى الصيرفى وأخذ رخامها وأبوابها وفعل مثل ذلك بعدة قاعات.

واستحق هذا المسلك المشين أن يدينه المجتمع المتمسك بقيم الاسلام ومبادئه ، فسمى "بعض اللطفاء هذه المدرسة المسجد الحرام لما وقع فيها من غصوبة الأرض ومصرف كالعمارة من مال فيه شبهات".

وكما كافأ السلطان شاد العمارة "إينال" وعدة وأفرة ممن عمل معه من المهندسين والبنائين والمرخمين والتجارين وأرباب الصنائع ، أخلع أيضاً على "قاضى القضاة عبد البر بن الشحنة كونه حكم بصحة الخطبة فى هذا الجامع" وتلك ولا شك جرأة على الدين يستحق أن يجازيه عليها سلطان ظالم غشوم غشوف مثل قانصوه الغورى.

وقد اتفق للسلطان مع مسجده الحرام هذا جملة من الغرائب ، لعل أهمها أنه لم يدفن بقبته كما أراد ذلك وأعد له ، حيث لم يعثر على جثته بعد موته فى معركة مرج دابق.

ومن عجب أن الطواشى مختص الذى كان قد بنى أساس مدرسة الغورى أولاً وأخذها منه غصباً فى المصادرة "سأل الغورى أن يجعل له فى المدرسة مكاناً يدفن فيه إذا مات فمنعه الغورى من ذلك ، فمنع الله الغورى من الدفن فى مدرسته وصار لا يعرف له مكان قبر فعد ذلك من العبر".

وكسائر المساجد وبيوت العبادة التى شيدت بطرق وأموال مشبوهة فقد أصيب مسجد الغورى بأفة سقوط المآذن بعد ثلاث سنوات من انتهاء العمل فيه.

فرغم مئانة بناء المئذنة التى جعل لها أربعة رؤوس ، الا انها مالت وتشتقت ، مما استدعى هدمها وإعادة بنائها مع تشييد الجزء العلوى منها بالطوب الأحمر ووضعوا عليه قاشانى أزرق اللون.

وعندما رغب السلطان فى تشييد مدرسة ملحق بها ضريح وسنبل ماء ، تواجه مسجده ، قام باستبدال قيسارية الأمير على التى تجاه جامعها وكانت جارية فى أوقاف المدرسة التى بشارع بين القصرين ولما تم استبدالها قام الغورى بهدم القيسارية وبنى مكانها القبة والمدفن

والصهريرج والسبيل وغير ذلك من الأماكن التى مازالت قائمة هناك على يسار المتوجه إلى حى الغورية.

وقد بالغ الغورى فى زخرفة المدرسة بالرخام "وعقد هناك قبة كبيرة على المدفن وغلفها بقاشانى أزرق فلم يطل ذلك على الناس".

وحشد السلطان فى مدرسته ما كان موجوداً فى رباط الآثار بمصر القديمة من مخلفات نسبت للرسول الكريم عليه أفضل الصلاة والتسليم والمصحف العثمانى وجميع ذلك محفوظ الآن بالمشهد الصينى بالقاهرة ونقل إلى مدرسته أيضاً "الرعة العظيمة المكتوبة بالذهب التى كانت بالخانقاه البكتيرية التى بالقرافة".

ولأن هذه المدرسة شيدت بدون مثنتة فقد أصاب الوهن أعلى قمة فى بنائها وهى القبة . وفى خلال الأعوام من ٩١٧ هـ إلى ٩١٩ هـ أعيد ترميم هذه القبة ثلاث مرات بعد أن تشقق بناعها وألت إلى السقوط . فتم أولاً هدم الجزء الأسفل منها فقط مع إعادة ترميمها ولم يقد ذلك الاجراء شيئاً فأعيد الترميم مرة ثانية ولكن حالة القبة تدهورت حتى كادت تسقط على المارة، مما اضطر السلطان فى نهاية المطاف إلى الأمر بهدمها عن آخرها وإعادة بنائها الكامل.

بيد أن كل هذه العناية التى وجهها السلطان للقبة التى كان مقيضاً لها أن تظل مدفنه ، لم تؤتى ثمارها وانهارت القبة فى وقت لاحق وحل مكانها قبة خشبية عام ١٨٨١م وهدمت بعد ذلك وأعادت لجنة حفظ الآثار تسقيفها على الوضع القائم الآن.

وعلى أية حال فقد رحل الغورى عن الحياة الدنيا قتيلاً تحت سنايك خيل سليم العثمانى دن أن تنفعه الأموال التى اغتصبها أو بيوت العبادة التى شيدها بالعسف والسرقة ، ولم تبق من ذكره إلا سيرة عطنة وتسمية شعبية حكيمة لمسجده "بالمسجد الحرام" وهو أيل للسقوط بأكمله الآن ، فكان انتصار العثمانيين عليه فى مرج دابق بمثابة انتقام ربانى من أفعاله مع الرعية فكان ، كما قيل فى المعنى :

أين الملوك الذى فى الأرض قد ظلموا والله منهم لقد أخلى أماكنهم
فاستغنى بالسمع عن مرآهم غطت فأصبحوا لا ترى إلا مساكنهم



محمد علي ورجاله

يقولون "إن الصدفة لا تأتي إلا لمن يستحقها"، وقد جاءت الصدفة للأباني محمد علي عندما جاء إلي مصر ضمن الجيش العثماني لاجلاء الحملة الفرنسية عنها في مطلع القرن الماضي، ولأنه رغم كل شيء كان أهلاً لتلك الصدفة، فإنه لم يدعها تفلت من بين يديه.

وقد استحق محمد علي حكم مصر "صدفة" وهو الذي لم يكلف نفسه عناء تعلم القراءة والكتابة لا بلغة الأتراك وهو الضابط بجيشهم ولا بلغة العرب وهو حاكم كنانتهم والمتطلع لتكوين امبراطورية تضم بلادهم مكتفياً بأن حياته البائسة في ألبانيا قد علمته من "أين تؤكل الكتف".

صادف الضابط الطموح مصر وهي قائمه عند مفترق الطرق زائفة النظرات بين ماضٍ تولى ومستقبل آتٍ، فقرأ بفراسة القناص مايدور بخلداه وما يعتمل في نفوس أهلها، ولأنه لم يكن من جملة الحكام، فقد أدرك بدون مكابرة، ما تعامي عنه الأتراك العثمانيون والمماليك الشركس من حقائق.

كانت الحقيقة الأولى، أن مصر أدركت بالوعي والتجربة في سنوات الاحتلال الفرنسي الثلاث ما غمض عليها عشرات السنين، فعرفت أن حكامها الذين أذاقوها الذل والهوان، أضعف جنداً وناصرأ من الفرنسيين الذين أعيامهم أهل القاهرة في ثورتهم الأولى والثانية.

والحقيقة الثانية ، أن الشعب المصري بعد أن رأى بعينيه ثمار المشاركة المحدودة لعلمائه وزعمائه في إدارة شئون البلاد من خلال "الديوان" الفرنسي ، لن يقبل ما كان يسكت عليه ، علي مريض ، من زيادة الضرائب ، وعسف جبايتها ، بل وسيبذل كل ما في وسعه من أجل تقرير شؤونه.

وثالث الحقائق أن المصريين قد باتوا أقل طواعية لسيطرة الأتراك العثمانيين علي حكم مصر ، وأبعد عن أن يكونوا أسلحاً قديماً لسلطة وجيوش المماليك ، لاسيما وقد اكتشفوا أنهم آخر من يركن المسلمون إليهم دفاعاً عن الوطن والدين بوجه أوربا النافضة ، وأنهم أجهل من أن يحملوا مشعل الحضارة والتقدم لأبعد من مواطني أقدامهم ولو لخطوة واحدة.

أما الحقيقة الرابعة ، وهي علي صلة وثيقة بالسابقة ، فهي أن المصريين قد عزموا علي أخذ أمورهم بأنفسهم بعد أن أظهرت المحنة التي مروا بها زعماء وقادة طبيعيين أزرو مطالب الناس وقالوا نضالهم ضد المحتل ، وأثبتوا أنهم أكفاء بما يكفي لإدارة شئون مصر المحروسة.

وخامس الحقائق وآخرها ، أن الشعب المصري قد أيقن أن رحيل الفرنسيين عن مصر قد تحقق بفضل ضمود المصريين وتضحياتهم وليس للعثمانيين أو الأتراك أي فضل في ذلك وأن الآن قد آن لأن تشب ولاية مصر عن "طوق" الوصاية العثمانية وتزج عن كاملها مظالم المماليك الجراكسة .

أدرك محمد علي الحقائق الخمس وهو يتنقل بين الأتراك والمماليك وعامة الناس وعلمائهم وقرر أن يقحم نفسه في تلك المساحة المجهولة بين رفض المصريين عنفانيا الخضوع لسلطة الخليفة القابع علي ضفاف البسفور ، ورغبتهم في أن يتولوا أمورهم بأنفسهم .

وشرع محمد علي في تشييد جسر الثقة بينه وبين القيادات الجماهيرية وعلي رأسها نقيب الأشراف "عمر مكرم" ، موهما إياها بانحيازه الكامل لمطالبها بإصلاح أداة الحكم ، ومنع الباشوات والمماليك من فرض المزيد من الضرائب والمظالم ، وأظهر الألباني ما هو أكثر من تبني "الرباطة" الشعبية المناوئة للفساد الحكومي ، عندما ساند ثورة المصريين ضد الوالي "أحمد خورشيد باشا" وهي مساندة ذات طابع عسكري كانت تقتقد لها دوماً حركات التمرد التي قامت بها القيادات الشعبية ضد الولاة العثمانيين وعندما أينعت ثمار الحركة الشعبية التي تزعمها السيد عمر مكرم وسقط خورشيد باشا كان محمد علي في وضع يسمح له بجني ثمار الأحداث التي لم يعهد الخليفة العثماني مثلاً قبل هذا التاريخ لا سيما وأن العلماء وقادة الشعب اجتمعوا أمرهم في "عرضحال" بعثوا به الي الاستانة علي عزل خورشيد وتعيين

الألباني محمد علي عوضاً عنه وما كان من السلطان سليم الثالث إلا أن أقر بالأمر الواقع فعلاً ونصب محمد علي باشا والياً علي مصر في عام ١٨٠٥م في خطوة لا تعد إستجابة لرغبه شعبية قدر ما تعتبر أنصياحاً لميزان القوى العسكري بين طوائف الجند العثماني وقرق المماليك والذي مال بشدة لصالح فرقة الأناؤود التي يقودها محمد علي .

وبعد أن استقر الباشا الجندي علي كرسي الحكم وأمسك بزمام الأمور ، كشف عن قبائحه التي لم تختلف في كثير أو قليل عن مساوئ أسلافه ، كما لو كان كرسي الحكم قد أمده بعميراث من سبقوه بمجرد الجلوس عليه .

فإذاً بمحمد علي أكثر جشعاً وطمعاً في المال من المماليك الجراكسه ، وأبعد فوراً منهم في سلب الناس ثرواتهم وإحاطتهم بالضرائب الباهظة ، بل وهوكسانر الباشوت السابقين أكثر ميلاً للانفراد بالسلطة ، وأشد نفوراً من النفوذ الجديد للقوى الشعبية .

وأراد الألباني الماكر ان يضرب عصقورين بحجر واحد ، فأخذ يطالب عمر مكرم بفرض ضرائب جديدة لتمويل خزينة البلاد العاجزة من تحمل الاصلاحات الاقتصادية والعسكرية التي أملتها ظروف ما بعد الحملة الفرنسية علي مصر .

وكان ذلك وحده كفيلاً بأن يحصل الباشا لنفسه علي الأموال في ذات الوقت الذي يتحمل فيه عمر مكرم أمام الشعب أوزار هذه الضرائب المستجدة ، وعندما أدرك نقيب الأشراف أبعاد ما يخطط له الوالي وأمتنع عن تلبية رغباته في زيادة الضرائب ، كان محمد علي قد نجح في شق صفوف الحركة الشعبية واستمال كثرة من رموزها تاركاً عمر مكرم ليواجه مصيره المحتوم .

وحانت لحظة الطلاق والفراق بين الضابط الألباني وبين الجماهير التي حملته لكرسي الولاية في عام ١٢٢٤ هـ . ففي هذا العام أصر عمر مكرم علي الا يمكن محمد علي من زيادة ضرائب الفقائض ومال الحماية والأوسية والرزق ، وأمتنع عن الصعود للقلعة والاجتماع به ، في إشارة واضحة لتخليه عن دعم الباشا الألباني الذي غدر بالحركة الشعبية وأهدر كافة مطالبها ومكتسباتها .

عندئذ قرر محمد علي ان يسلب نقيب الأشراف آخر أسلحته ، فنزع عنه تأييد مشايخ الأزهر بعد ما نجحت سياسته في فرض الناس عن زعيمهم الذي قاد نضالهم ضد الظلم ، فإذا به يستبدل ظالماً تركياً بآخر من الألبان .

ووجد الباشا ضالته المنشودة في حقد بعض المشايخ علي عمر مكرم وما صار إليه من مكانة شعبية ، بات معها الوالي العثماني علي حد تعبير الجبرتي ، ' يخشى صولاته ويعلم ان الرعية والعامه تحت أمره أن شاء جمعهم وان شاء فرقهم وهو الذي قام بنصره وساعده وأعانه وجمع الخاصة والعامه حتي ملكه الأقليم ويرى أنه ان شاء فعل بنقيض ذلك " .

وداخل بعض الشيوخ الطمع في الدنيا ، بعد ما لاطفهم محمد علي ووعدهم بوظائف عمر مكرم وخاصة نقابته للأشراف ونظره في بعض الأوقاف ، " ففترقت الآراء وراج سوق النفاق وتحركت حفاظ الحقد والحسد وكثر سعيهم وتناجيهم بالليل والنهار " .

ولما أيقن الألباني الذي يصفه أحد أتباعه وهو ديوان أفندي بأنه " شاب مغرور جاهل وظالم ضشوم " أن السيد عمر مكرم قد حسم أمره علي مجافاته وعزم علي سحب الاعتراف الشعبي به ، سارع ، أي محمد علي ، إلي خلع عمر مكرم من نقابة الأشراف وعين مكانه شيخ السادات ، وأمر بقى زعيم الشعب إلي دمياط .

وفي مستهل رجب ١٢٢٤ هـ سافر عمر مكرم منفياً إلي دمياط والناس تتباكي عليه حزناً وغماً لانه " كان ركناً وملجأً ومقصداً للناس ولتعصبه علي نصرة الحق " . وعندما كان يجري ذلك الحدث المأساوي عند ساحل النيل ببولاقي ، كان الشيخ المهدي يصعد إلي القلعة قاصداً الباشا ليطالب منه وظائف رفيق نضاله المنفي ، فأنعم عليه بنظر أوقاف الامام الشافعي ونظر وقف سنان باشا ببولاقي ، ودفع إليه أيضاً ما كان متأخراً له من جرايات مدة أربع سنوات ، وذلك " نظير اجتهاده في خيانة السيد عمر حتي (وقعو) به ما ذكر " .

ولم يتوقف محمد علي عند هذه المذمة ، بل أتبعها بأخري أدهى وأنكى ، فأوعز إلي مشايخ الوقت فكتبوا " عرضحال " للخليفة العثماني يبررون فيه عزل عمر مكرم من نقابة الأشراف ونفيه فععدوا له عيولاً ومثالب وجنحا وذنوباً ، مختلقة جميعها كقولهم أنه أدخل في دفتر الأشراف أسماء أشخاص ممن أسلم من القبط واليهود .

ولما كان " العرضحال " فجأ بدرجة يستحيل معها ان يوقع عليه من لديه حياء أو بقية من دين ، فقد اضطر المشايخ المتحمسون للذم في عمر مكرم ، وعلي رأسهم الشيخ الأمير والشيخ السادات ، إلي التخليف من لهجته وتهديد من يتمتع من الشيوخ عن التوقيع عليه ، فلم يثبت علي موقف الرفض سوى شيخ واحد هو السيد أحمد الطحطاوى مفتي الحنفية .

ودفع الرجل ثمن وقفته الشجاعة ، إذ عزله مشايخ محمد علي من منصب الافتاء لكونه لم

يوافقهم في شهادة الزور ، واعتكف الشيخ الطحطاوى في داره لا يخرج منها الا للصلاة ، أما الشيوخ الذين انتصروا لمحمد علي ، فلم تقم لهم قائمة بعد خروج عمر مكرم من القاهرة ولم ترتفع لهم راية "لم يزالوا بعده في انحطاط وانخفاض" .

ومن حينئذ ، لم يفارق محمد علي أول ما أظهر من قبائح ومساوئ ، فظل وفيما لمبدأ التفرّد بالسلطة ودين إزدراء الجماهير واعتبارها وسيلة لمشروعاته لاغاية بحال من الأحوال ، حتي آخر يوم في حياته .

ولا يستطيع أكثر الناس تعاطفاً مع محمد علي ان يبرر عصفه بالمركبة الشعبية أو يدافع عن تجاهله إرادة رعاياه ، رغم ذلك التقدير الخاص الذي يحتل به بوصفه أول بناء مصر الحديثة .

ان المتفحص لصورة مصر الناهضة من ثبات العصر العثماني الأخير في بداية القرن الماضي ، سرعان ما يكتشف ان هذه الصورة الفيسفستائية قد صيغت من معاناة الشعب وتضحياته ووضعت في إطار من الأماني والأحلام التي لم يقدر للجماهير ان تراها رأى العين أو تتلمسها بآثارها .

فالباشا الألباني الأصل ورث عن أسلافه الجراكسة والعثمانيين جميعا ، كل ما يتوصل به إلي استنفاء أموال الناس ، حتي اجتمع فيه من المساوئ ما تفرق في أسلافه .

وما هو يبدأ عهده بذات البداية التي انطلق منها سلاطين المماليك وولاة الدولة العثمانية عند توليهم السلطة ، وكان آخرهم سابقه أحمد باشا خورشيد الذي أقصاه الشعب لظلمه وجوره .

والبداية الخالدة إبدأ هي الادعاء بخواء خزائن المال علي يد الحاكم السابق ، وفي ذلك مبرر أكثر من كاف لطلب السلف والقروض ، التي لا ترد عادة ، لتدعيم ميزانية البلاد . وهذه السلف ، هي بعينها المصادر التي يكثر الحكام منها بعد السنة الأولى من ولايتهم ، ولكنهم اعتادوا ، من باب الحياء أو التحايل ، ان ينعتوها بأسلف والقروض .

ففي ربيع الأول عام ١٢٢١ هـ طلب محمد علي دراهم سلفة من الملتزمين والتجار وغيرهم ، بنفس القدر الذي دفعوه لأحمد خورشيد ، وطارد رجال الباشا المقرضين واستحثهم من غير مهلة ، ومن وجدوه غائباً أو مختفياً دخلوا داره وطالبوا أهله أو جاره أو شريكه .

ولعن ان يظهر الباشا أي نية لسداد هذه السلف ، بدأ في العام التالي في طلب سلفة

جديدة من التجار قدرها ألفي كيس ، كل كيس منها ٢٥ ألف نصف فضة . وبالطبع كانت السلفة إجبارية خاصة علي الأعيان وتجار البن وأهل وكالة الصابون ووكالة التفاح ووكالة القرب وأجلس محمد علي عساكره "علي الحواصل والوكائل يمتنعون من يخرج من حاصله و مخزنه شيئاً الا بقصد الدفع بأصل المطلوب منها".

وأردف صحابنا ذلك بطلب سلف إجبارية ممن عرف عنه سعة الحال وبحبوحة العيش ، فيكون الانسان جالساً في بيته فيما يشعر الا والمعينون واصلون اليه وييدهم بصلة الطلب إما خمسة أكياس أو عشرة أو أقل أو أكثر ، فاما ان يدفعها والا قبضوا عليه وسحبوه إلي السجن فيحبس ويعاقب حتي يتم المطلوب منه".

ومن المضحكات المبكيات في طلب هذه القروض القسرية ان تاجراً كان قد أفلس وباع كل ما يملك من عقار ومناخ ، ونسى ان يسقط اسمه من دفاتر التجار ، ففوجئ بالعسكر يطلبون منه السلفة ويجبرونه إلي الحبس وأخذ يستغيث قلم يفاث ولم يجد شافعاً ولا راجعاً.

وقبل ان يأتي العام إلي نهايته كان محمد علي قد فرض علي التجار سلفة ثالثة ، وبعث العساكر في طلبها فتغيب غالبهم وتوارى لعدم ما بأيديهم وخلوا أكياسهم من المال.

وحدث في عام ١٢٢٩ هـ ، ان لاحظ الباشا ان التجار ساروا قادرين علي الدخول في عمليات الشراء الكبيرة مثلما وقع منهم في الاتجار مع مدينة جدة ، فالتفت اليهم وقال لهم مؤنباً "أنى طلبت منكم مراراً ان تقرضوني المال فادعيتكم الافلاس ولما حضر الموسم بادرتم بأخذه وظهرت أموالكم التي كنتم تبخلون بها فلابد ان تقرضوني ثلثمائة ألف فرانسة * فصالحوه علي مائتي ألف دفعوها نقداً".

ولم ينس الباشا ما درج عليه أسلافه في سنوات حكمهم الأولى من تحصيل الضرائب مقدماً وقبل حلول موعدها بنعام كامل ، ففعل ذلك في عام ١٢٢١ هـ ، ورغم ذلك فإنه بدأ في العام التالي بطلب الميري عن سنة ١٢٢٣ هـ.

والواقع ان عناية محمد علي بالريف المصري وأهله لم تتوقف عن المطالبة بإداء ضرائب الأرض مقدماً ، أو الاهتمام بمشاكل الري والزراعة فيه إذ أطر الفلاحين بأنواع القرض والمطالب ونوع لهم أصناف المظالم حتي صار ظلم المالك قبله عدلاً وعسفهم رحمة .

ففي بداية عهده فرض المذكور علي بلاد الوجه البحري توريد مقادير معينة من المثنون ، وقسم هذه المقادير إلي ثلاثة مستويات بحسب اتساع زمام القرية ودرجة عمارتها ، فكان

الأعلى منها يؤدي ثلاثين أردباً من القمح وثلاثين رأساً من الغنم وأربب أرز وثلاثون رطلاً من الجبن ومثلها من السمن إضافة إلي بعض الأصناف كالتين والجة . وما لبث محمد علي ان عاجل سكان الريف في الوجهين القبلي والبحري بفرضه أخرى بعد عدة شهور بمناسبة قدوم ميعوث الخليفة العثماني في شهر رجب من عام ١٢٢١ هـ .

وما ان أهل عام ١٢٢٢ هـ حتي كان زيانية محمد علي قد أكملوا تحرير دفاتر الفرضه والمظالم التي ابتدعوها علي القرايط واقطاعات الأراضي ، فعينوا العساكر لتحصيلها من المزارعين .

وعندما أوشك المعينون علي مغادرة القرى بعد تحصيل الفرضه ، أرسل الباشا إلي ذات القرى من يطالب أهلها بفرضه خلال وسمن وشعير وفول ، فمن لم يجسوا عندهم شيئاً من هذه الأصناف أو ما يعدلها من الدراهم ، أخذوا مواشيهم وأبقارهم لتأتي أربابها ويدفعون ما تقرر عليهم ، ومن لم يأت منهم لافتداء رهائنه ، بيعت مواشيه علي الجزارين قهراً بأقصى القيمة . وبمناسبة شهر رمضان من نفس العام قرر الباشا فرضه على ملتزمي الأراضي الزراعية قدرها ثلاثة آلاف نصف قضة علي كل قيراط ، وبالطبع فقد أجبر الملتزمون فلاحيهم علي دفع مال هذه الفرضه .

ويبدو ان محمد علي كان يؤمل في أكثر مما تحصل له من هذه الفرض المتتابعة ، فنزل بنفسه في عام ١٢٢٣ هـ إلي بلاد الوجه البحري ، وفرض علي أهل دمياط أكياساً وأخذ من حكامها هدايا ورجع إلي المحلة الكبرى وقبض ما فرضه عليها وهو خمسون كيساً نقصت سبعة أكياس عجزوا عنها بعد الحبس والعقاب وقدم له حاكمها ستين جملاً وأربعين حصاناً خلاف الأقمشة المحلولة الشهيرة . ثم توجه الباشا إلي الاسكندرية وبعث في طلب قناطير من البن والأقمشة الهندية جمعت من تجار القاهرة ، وستمائة أردب أرز أخذت من بلاد الوجه البحري وأرسل كل ذلك هدية إلي الخليفة العثماني بالاستانة .

وأعاد محمد علي الكرة مرة أخرى في عام ١٢٢٥ هـ ، فقرر فرضه أخرى علي البلاد بحسب وصول مياه الفيضان إليها ، وكان الحد الأقصى ثمانين كيساً والأدنى خمسة عشر كيساً وما هي الا أشهر قليلة حتي كانت فرضه جديدة قد قررت علي الأراضي الزراعية .

وواصل أفندينا اهتمامه بالريف فأمر كشاف النواحي في سنة ١٢٣٢ هـ ، بإحصاء عدد أغنام البلاد والقرى لا شيء سوي ان يلزموا أصحابها بأن يدفعوا للباشا عن كل عشرة شياه

واحدة من أعظمها اما كبش أو نعجة بلولدها ، وفرض في هذا العام أيضا علي كل فدان رطلاً من السم.

ويبدو ان الآبائي المنكود ، كان يتمتع بروح النجابة ويميل إلي الفكاهة ، إذ رأي وحده ، دون العالمين ، ان في هذه الفرض والمظالم ما يثير البهجة ويستحق الانشراح والسرور ، إلي الدرجة التي "ترغم" الفلاحين علي دفع "بقشيش" لمن يبشرهم بالفرضه ، وهم بحال الرضا والامتنان .

هايتدع محمد عل تقرير فرضه من فرض المغارم علي البلاد أسماها ؛بشارة الفرضه" وكتبت بها أوراق يتولاها بعض من يكون متطلعاً لمنصب أو متفعة ثم يرتب له خدما وأهواناً ثم يسافر إلي الاقليم المعين له وذلك قبل منصب الأصل وفي مقدمته يبعث (عوانه) إلي البلاد يبشرونهم بذلك ثم يقبضون ما رسم لهم الورق من حق الطريق بحسب ما أدني إلية اجتهد قليلاً أو كثيراً" وقد علق الجبرتي علي هذه الفعلة الشنعاء بأنه "لم يسمع بما يقاربها في ملة ولا ظلم ولا جور".

فهل من مزيد يا باشا ؟ نعم هناك ما هو أمرٌ من كل ما مرّ.

فقد ألزم الباشا أهل القرى ببناء مساكن للعسكر المقيمين في زمام بلادهم وهي المعروفة بالقشلات. فيقوم الفلاحون بعمل الطوب اللبن وحرقة ورقه إلي موضع بناء المعسكرات وحمل أطلاق النخل ومقادير من الجريد لتسقيف القشلات ، فضلاً عن تسخير بعض الفلاحين في أعمال البناء لقاء أجر زهيد لا يسد رمق الواحد منهم .

وزاد في الطنبور نغمة انه تقرر في عام ١٢٣٢ هـ زيادة الخراج مع ماطرأ من زيادة في فيضان النيل إلي الحد الذي غرقت معه القرى ^{بها} فهدى الفلاحون بهاتين الألتين الأرضية والسماوية ، ولم ينعموا بما ألفوه في مثل هذا الوقت من كل عام إذ كان أهل الريف بعد ارتحال الكشف عن قراهم مع بداية زيادة النيل يحسون بالحياة فترتاح نفوسهم وتجتمع حواسهم ويعملون أعراسهم ويجددون ملبوسهم ويزوجون بناتهم ويختنون صبيانهم ويشيرون بنياتهم ويصلحون جسورهم وحبوسهم" . فحرمهم محمد علي من ذلك كله وبذل أفراسهم أتراحا.

وفضلاً عن هذا وذاك فان الفلاحين كانوا يقومون باستضافة رجال الحكومة ودفع حق الطريق لهم في وقت توالي فيه مرور العساكر أثناء الليل وأطراف النهار بطلب الكلف واللوازم ،

لهم ولدوا بهم.

وكان من أثر هذه الرعاية الأبوية التي شمل بها محمد علي أهل الريف أن أخذ الفلاحون في الفرار من قراهم فكان يجتمع أهل عدة من القرى في قريتين واحدة بعيدة عنهم ثم يلحقها وبأهلهم فتحرب كذلك وأما غالبه بلاد السواحل فأنها خربت وهرب أهلها وهدموا دورها ومساجدها وأخذوا أخشابها.

وبرغم ذلك فإن الحكومة كانت تبعث في أثر الفارين فترسل اليهم كشاف النواحي الجديدة ليطالبوهم بما عليهم من مال قديم عجزوا عن الوفاء به ، مضافا إليه حق الطريق وعندئذ كان الفلاح يخرج من مصر بأسرها إن كان خفيف العيال والحركة وقد وقع ذلك حتي امتلأت البلاد الشامية والرومية من فلاحى قري مصر الذين جلوا عنها وخرجوا منها وتفرقوا عن أوطانهم من عظيم هول الجور.

وقد حاول محمد علي ان يتبع سياسة أمنية نشطة هدفها تعقب الفارين من الأرض وإجبارهم بالعودة إلي قراهم وزراعة الأراضي التي يعملون بها . ولم تتوقف جهود رجال الشرطة المحمومة عند حدود الأراضي الزراعية بل امتدت إلي القاهرة ذاتها .

فصار "البصائون" من رجال الشرطة يتبعون أولاد البلد أرباب الصنائع الذين لهم نسبة قديمة بالقرى وذلك بأغراء أتباعهم وأعوانهم ، فيكون الشخص منهم جالسا في حانوته وصناعته فما يشعر الا والأعوان محيطون به يطلبونه إلي أضا الشرطة ، فإن امتنع أو تلكأ سحبهوه بالقوة وأدخلوه إلي الحبس وهو لا يعرف له ذنبا فيقول ما لئبى فيقال له عليك مال الطين فيقول وأي شئ يكون الطين فيقولون ل طين فلاحك من مدة سنين لم تدفعه وقلد كذا وكذا فيقول لا أعرف ذلك ولا أعرف البلد ولا رأيته في عمري لا أنا ولا أبى ولا جدي ، فيقال له ألست فلان الشبراوى أو المنياوى مثلاً ، فيقول هذه نسبة قديمة سرت إلي من عمي أو خاني أوجدي ، فلا يقبل منه ويحبس ويضرب حتي يدفع ما ألزموه به أو يجد شافعا يصلح عليه.

وحتى لا يتهم محمد علي بمعاداة الفلاحين فقد حرص علي ان تمتد هفايته وزعائته الأبوية لتظلل القاهرة وكافة البنادر ، فلم يستثنها من فرضه ومفارمه.

فقد شارك التجار ونصاري الأروام الأقباط والشوام ومسائير الناس ونساء الأعيان مواطنيهم من فلاحى القرى في تحمل أعباء فرضة قدوم رسول السلطان العثمانى في رجب

من عام ١٢٢١ هـ . وانفردوا وحدهم بسداد فرضه أخرى تولي توزيع مقاديرها علي التجار السيد عمر مكرم في شوال من نفس العام ، وكان مقدارها أربعمائة كيس .

ويعد هذه الفرضة بنحو عام فرض رجال الباشا دراهم علي طوائف القباينة والحطابة وباعة السمك القديد المعروف بالفسيخ ، فكان القدر المطلوب من طائفة القباينة مائة وخمسين كيسا فأغلقت حوانيتهم وهربوا إلي الجامع الأزهر وكذلك فعل الحطابة وغيرهم ، ففتش فيهم عمر مكرم ورفعت الغرامات عنهم .

وفي فرضة رمضان عام ١٢٢٢ هـ طولب أرباب الحرف والتجار بألفي كيس وشملت الجباية الباعة الجائلين أيضاً ، وعجز فقراء الحرفيين عن السداد كالصرماتية وأمثالهم ، فالتجأوا إلي الجامع الأزهر وأقاموا به ليالي وأياما فلم ينفعهم ذلك .

ولم يراع الباشا حرمة شهر الصوم وهو يجبي الفرضة ، فوكل بها قوابله أتراك وعسكر ودلاة وقواسد بلدى ، فيكون الانسان نائماً في بيته ومفتكراً في قوت عياله فيذهمه الطلب ويأتيه العين قبل الشروق فيزعجه ويصرخ عليه بل ويطلع إلي جهة حريمه فينتبه كالمفلوج من غير اضطباح ويلطف المعين ويوعده ويأخذ بخاطره ويدفع له كراء طريقه المرسوم له في الورقة المعين بها المبلغ المطلوب قبل كل شئ ، فما يفارقه إلا ومعين آخر واصل اليه علي التسق المتقدم .

وامتدت الفرض من الأموال إلي البغال ، ففي جمادي الأولى عام ١٢٢٦ هـ ، فرض علي الواحد من مياسير الناس وأهل الحرف بغلة وبغلتين وثلاثة والذي لا يملك بغلا يلزم بالشراء أو يدفع ثمنها كيساً عشرون ألف نصف فضة .

وزاد الطين بلة أن عساكر الباشا تسلطوا علي بعض سكان القاهرة وسكنوا نورهم قهراً عنهم ، واتفق أن بعض نوى المكن من العسكر عندما أراد السفر خارج القاهرة للحرب أرسل لصاحب الدار التي هو غاصبها ، فأحضره وسلمه المفتاح وهو يقول له تسلم يا أخي دارك واسكنها فريماً اني أموت ولا أرجع ، وعندما يتسلم الرجل داره يفرح بخلاصها ويشعر في عمارتها وإعادة ماتهدهم منها فيكلف نفسه ولو بالدين ويعمرها وما ان يتم عمله حتي يجد صاحبه داخل عليه بحصانه وجمله وخدمه فما يسع صاحب الدار الا الرحيل أسفاً تاركاً داره لفريمه .

أما الباشا نفسه فقد ابتكر حيلة جديدة للاستيلاء علي أملاك الرعية ، إذ أطلق المناداة في

القاهرة وأطرافها ونهب جماعة المهندسين والمباشرين الكشف علي الدور والمساكن فان وجنوا بالمنزل أوبعضه خال ، وكثيرا ما يحدث ذلك ، أمروا صاحبه بهدمه وتعميره فان كان يعجز عن ذلك يؤمر بالخروج منها وأخلائها ويعدا بناؤها علي نفقة الحكومة وتصير الدار من حقوق الدولة بعد نهب أنقاضها ، وقد وجه الباشا سهام هذه الحيلة نحو البيوت الكبار والنور الواسعة التي كانت مساكن أمراء الممالك بكل ناحية وخصوصاً بركة الفيل ووجهة يستأن الحباينة ، حتي أصبحت قصورها العامرة خرابا ، خرائب ودعائم قائمة وكيمان هائلة واختلطت بها الطرق وأصبحت موحشة ولا ملوى بها بعد ما كانت مراتع غزلان فكان لسان خالها يريد قول الشاعر:

هذى منازل أقوام عهدتهم في خفض عيش نعيم ماله خطر

صاحت بهم نوب الأيام فارتحلوا إلي القبور فلا عين ولا أثر

وقد فقدت مصر بسبب هذا الأجراء غالية عائلها الأثرية من القصور والمنازل والقاعات. وزيادة علي كل ما سبق فقد قاسى القاهريون ما لا خير فيه من الشدائد والأحوال بسبب السياسة الضريبية والاحتكارية لحمد علي ، فارتفعت الأسعار واختفت السلع من الأسواق. إذ فرض محمد علي مكوسا مبالغ فيها علي سلع تافهة كاللبان والحناء بل وعلي عمليات الوزن ذاتها فالزعم البائع والمشتري أن يؤدي كل منهما درهماً عن البضائع الموزونة وفرض الضرائب أيضاً علي الأرز والكتان والحريز والحطب والملح فتضاعفت أسعار هذه السلع وقل وجودها.

وأدت زيادة الضرائب علي أرباب الحرف والصنائع إلي ارتفاع أسعار بضائعهم ليعوضوا غرامتهم من الناس معتبرين بتلك الغرامة وما حل بهم من الخسارة ، كما كان من جراء فرض المكوس علي الغلال أن تزايد سعرها ونذر وجودها بالأسواق.

ولحق الغلاء كل ما يرد من خارج البلاد وتحصل عليه الجمارك وأيضاً ما ينتج بداخلها نتيجة لزيادة الرسوم والضرائب ، ولكن الطامة الكبرى جاءت من إصرار محمد علي الذين لا يلين علي احتكار الزراعة والصناعة والتجارة في طول البلاد وعرضها ، فيشتري ما يريد بأقل الأثمان ويطرحه علي الناس بأغلي الأسعار مفيداً من الفارق بين السعريين وغير عابئ بما يقاسيه رعيته من الضنك وشظف العيش.

فاتحكر باشا مصر غلالها ولا سيما القمح والأرز. وكان الصعيد مزرعة القمح الكبرى في

مصر ، فأرسل إلي كشفاه بحجز جميع الغلال والحجر عليها لحسابه ، فلا يدعون أحدا يبيع ولا يشتري شيئاً منها ولا يسافر بشئ منها في مركب مطلقاً ثم طلبوا ما عند أهل البلاد من الغلال حتي ما هو مدخر في دورهم للقوق فأخذوه أيضاً ثم زانوا في الأمر حتي صاروا يكبسون النور ويأخذون مايجنون من الغلال قل أو كثر ولايدفعون له ثمناً ولو زهيداً.

واستولي ، عليه رحمة الله ، علي مزارع الأرض في شمال الدلتا ، وأخذ جميع ما تنتجه لحسابه "بحيث ان الزراعين له التعبانين فيه لا يمكنون من أخذ حبة منه فيؤخذ بأجمعه لطرف الباشا بما قدره من الثمن".

وكان الباشا يقوم بالاتجار في هذه الغلال مع أوروبا فيبيع الأردب منها لتجار الأفرنج بمائة قرش بينما يبلغ سعره في مصر ثمانية عشر قرشاً تاركاً المنتجين والمستهلكين يتضورون جوعاً.

وقد ساعدت القرض التي حاصر بها الفلاحين علي زيادة مايتحصل للباشا من الأغنام والمواشي إضافة إلي ما سيتولى عليه منها في المغارم ،وأغرى ذلك محمد علي بأن يحتكر اللحم وقد كان . فكان يأخذ مواشى القرض والمواشى التي ياعها أصحابها في المغارم وقد هزلت لعدم عناية رجال الباشا بها ويبيعها علي الجزائريين بأغلي ثمن ، ثم يأمرهم ان يذهبوا في "المذبح السلطاني" فتؤخذ منهم "أسقاطها وجلودها ورؤسها ورواتب الباشا وأهل دولته ثم يذهبون بما يبقى لهم لحوانيتهم فتباع علي أهل البلد بأغلي ثمن حتي يخلص الجزار رأس ماله ، وإذا عثر المحتسب علي جزار ذبح شاة اشتراها في غير المذبح قبض عليه وأشهره وأخذ ما في حانوته من اللحم من غير ثمن ثم يحبس ويضرب ويغرم ما لا ولا يغفر ذنبه ويسمى خائناً وفلاتياً".

وتشدد الباشا في منع الذبح خارج منبج الحسينيه ، وأوقف عساكر بالطرق رصداً لمن يدخل المدينة بشئ من الأغنام والعجول والجواميس التي طلب من كشف النواحي شراها بالثمن القليل من أربابها . وكما هرب الفلاحون قراراً من المظالم ، قاموا أيضاً بتهريب أغنامهم "فيخرجون من القرية ليلاً وينخلون المدينة ويمرون بها في الأسواق ويبيعونها بما أحبوا من الثمن علي الناس فأنكب الناس علي شرائها منهم لجودتها" وبلغ ذلك الخبر الباشا فلوقف العساكر للقبض علي الفلاحين .

وكان المحتسب يقوم بخرم أناف الجزائريين المخالفين لأوامر الباشا وتسعيهه اللحم ويطوف بهم وقد علق في أنافهم قطعاً من اللحم.

واحتكر محمد علي السكر الذي يأتي من الصعيد وكذلك محاصيل الكتان والسمسم والعصفر والتيلة والقطن والقرطم فلا يبيعهما الفلاحون إلا للباشا ، وأعطى الالتزام الأبرار الصعيدية لشخص من نصاري الأرمن مقابل تعهده بسداد خمسمائة كيس للخزانة سنوياً . فارتفعت بسبب ذلك أثمان الأبرار مثل الحبة السوداء والينسون والكمون والكروايا ونحو ذلك .

ومن المأكولات والأطعمة أمتدت احتكارات الباشا لتشمل المواد الخام والصناعات بل والحرف أيضاً . فأحتكر ملح النطرون وفرقه علي القرى محتجاً بأن الحياكة والقرازين يحتاجون إليه لغسل غزل الكتان وبياض قماشه وكذلك البارود وصناعته واستولي علي جميع أنواع الأقمشة المصنوعة في مصر تصنع لحسابه وبيعهما هو بالثمن الذي يحدده .

وحجر أيضاً علي البوص المعروف بانشب الفارسي "فلا يتمكن أحد من شراء شيء منه لو قصبه واحدة الا بمرسوم من كتحدا بيك فمن احتاج منه في عمارة أو شباك أو لدورات الحرير أو أقصاب الدخان أخذ فرماناً بقدر احتياجه واحتاج إلي وسائل ومعالجات واحتياجات حتي يظفر بمطلوبه" .

وطالت الاحتكارات والالتزامات أحمدة الفلاحين المعروفة "بالبلغ" إذ جعلوا عليها ختمية فلا يباع منها شيء حتي يعلم بيد الملتزم ويختم علي وضع الختم والعلامة قدر مقدر بحسب تلك البضاعة وثمنها" .

وبلغ الطمع بالباشا ان احتكر بيع الخضروات في القاهرة بعد وضع يده علي الأراضي المحيطة بقصره المشيد بشمال القاهرة في منطقة شبرا . وأخذ يبيع ماتخرجه زراعة هذه الأراضي علي الباعة والمتسببين في القاهرة بأعلي سعر ، وهم يبيعونها علي الناس بما أحبوا ، وشاع بين الناس اضافة ذلك إلي الباشا فيقولون كرنب الباشا ولف الباشا وملوخية الباشا وفجل الباشا وقرنييط الباشا" .

واحتكر ايضاً البلح الابريمي والعجوة وجريد النخل والليف والخرص ، فيشتري كذلك جميعه من بلاد الصعيد بالثمن القليل ويطرحه علي الباعة بالثمن الزائد .

ومن الطريف ان احتكارات محمد علي كانت سبباً وراء تفشي ظاهرة سلبية في الريف المصري إلي وقت قريب وهما استخدام النشوق .

فقد جمع أحد الملتزمين بموافقة الباشا جميع تجار وباعة ودقائى الدخان في مكان واحد واحتكر تجارة الدخان والنشوق وعاقب حتي من يسحق نشوقاً خارجاً عن هذا المكان ولو

لاستخدامه الشخصى . وقد عين الملتزم رجالا يبعث بهم إلى جميع القرى ومعهم من ذلك البخان فيأتون إلى القرية ويطلبون مشايخها ويعطونهم قدراموزونا ويلزمونهم بالثمن المعين بالرسم الذي يبدىهم فيقول أهل القرية نحن لانستعمل النشوق ولا نعرفه ولا يوجد عندنا من يضعه وليس لنا به حاجة ولا نشتريه ولا نأخذه فيقال لهم إن لم تأخذه فهاتوا ثمنه فان أخذه أو لم يأخذه فهم ملزمون بدفع القدر المعين المرسوم ثم كراء طريق المعينين وكلفتهم وعليق دوابهم وكانت النتيجة ان انتشرت بين الفلاحين عادة تعاطى النشوق ، ولم تتراجع الا في النصف الأخير من هذا القرن.

وشرع رجال الباشا في ان يفعلوا نفس الشئ مع شراب العرقي المسكر ، والزام أهل القرى بأخذه ودفع ثمنه ان أخذه أو لم يأخذه فقبل لهم في ذلك انه حرام ، فقالوا "ان شربه يقوى أبدانهم علي أعمال الزرع والزراعة والحرق والكس في القلوة والنطالة والشانوف ثم بطل ذلك بعد وقت قليل.

ونال أصحاب الحرف وعمال البناء نصيبهم المعتاد من أعمال السخرة التي أعتاد الحكام تقييدهم بها ، ففي عام ١٢٢٧ هـ طلب رجال الباشا بعض الحرفيين للسفر عنوة مع الجيش ، فطلبوا طائفة من القباينة ومن الخبازين ومن أرباب الصنائع والحرف وشدنوا عليهم الطلب فتغيبوا وهربوا "قسمرت بيوتهم وحوانيتهم وكذلك الخبازون والفرانجون بالطوايين والأفران حتي عدم الخبز من الأسواق ولم يجد أصحاب البيوت فرنا يخبزون فيه عجيتهم فمن الناس القادرين علي الوقود من يخبز عجيتة في داره أو عند جاره الذي يكون عنده فرن أو عند بعض الفرانين التي تكون فرنه بداخل عطفة مستورة ، خفية أو ليلا خوفاً من العسس والمرصدين لهم".

ودهى أصحاب حرف البناء برغبة الباشا في تشييد مسجداً يحمل اسمه بقلعة الجبل ، ليضاهي به جامع أحمد الثالث بمدينة استانبول ، وهو جامع محمد علي القائم الان بالقلعة. وكما جرت عادة بعض سلاطين وأمراء العصر المملوكي ، لم يتورع محمد علي عن استخدام السخرة في بناء الجامع والاستيلاء على بعض مواد البناء .

فنادى منادى المعمار علي أرباب الأشغال في العماير من البنائين والحجارين والفعلة بأن لا يشتغلوا في عمارة أحد كائنًا من كان وان يتفرغوا للعمل في عمارة الباشا بالقلعة. وقد نجم عن هذه المناداة اختفاء الكثير من أرباب حرف البناء ، فأبطل البعض صناعته

وأغلق من له حانوت حانوته "فيطلب كبير حرفته الملزم باحضاره عند معمار باشا فاما ان يلازم الشغل أو يفتدي نفسه أو يقيم بدلا عنه ويدفع له الأجرة من عنده" . وأدى ذلك إلى تعطيل احتياجات الناس في البناء والتعمير "بحيث من أراد ان يبني له كانون (فرن) أو مذودا لدابته تحير في أمره وأقام أياما في تحصيل البناء وما يحتاجه من الطين والجير والقصرمل .. كما إذا ضاع للانسان مفتاح خشب لايجد نجارا يصنع له مفتاحاً آخر الا خفية".

وآزداد الأمر سوءاً بسبب تصجير الباشا علي رماد أفران الحمامات المعروف لدي العامة "بالقصرمل" الذي يستخدم في لحامات البناء حيث احتكره لعائلته ومنع الناس من حمله الا بفرمان خاص.

ورغم فخامة بناء جامع محمد علي وكثرة رخامه وروعة زخارفه ، الا ان قبته الرئيسية (الأمثنته هذه المرة) تعرضت لانتهيار مفاجئ بسبب أخطاء بناءية ارتكبها مهندسه التركي "يوسف بشناق" وأعيد بنائها بالكامل في عهد الملك فؤاد الأول.

ويستحق رجال الباشا ان يقد لهم مؤلفا يسرد قبائحهم التي استجلبوا بها سخط الرعية ورضاء سيدهم وخاصة المحتسب المعروف بمصطفي كاشف كرد الذي كان يعاقب السوق والباعة بقطع شحمة الأذن مهما كان جرمهم صغيرا . ومن مآثراته أنه قابل رجلا يبيع البطيخ في الطرقات فسأله عن سعر الثمرة الواحدة فرد عليه البائع "هاك أذننى فأقطعها" فنهره المحتسب وسأله مجدداً عن ثمن البطيخة فقال الرجل ان قلت لك بنصف فضة أمرت بقطع أذننى ولو بأكثر من ذلك لفعلت نفس الشئ فأقطعها اختصاراً للوقت .

ويروي عن هذا المحتسب العديد من المفارقات كقيامه بشوي صانعي الكنافة علي صوانيمهم عند أي مخالفة للأسعار التي حددها لبيع الكنافة.

وهناك أيضاً سليمان أغا السلحدار الذي تسلط علي مباني بولاق وبر أمبابة والجزيرة الوسطى (جزيرة الزمالك الآن) فهدمها واستولى علي أنقاضها ليبني بها بستاناً وقصرأ بالجزيرة وقد خلف هذا السليمان وهو من الأرمن مسجداً بشارع بين القصرين تهدمت الان ايوانات الصلاة به.

وغير هؤلاء كثير ممن أعانوا محمد علي في ظلمه للعباد ولكننا نضرب عن تسويد الصفحات بسيرهم تخفيفا لآلام الذكريات وتوفيرا لوقت القراء فهم جميعاً من صنف سيدهم ، ظلما وعقوا .



أهم المصادر والمراجع

- ١ - أحمد بن علي المقرئى :المواعظ الاعتبار بذكر الخطط والآثار - جزآن - طبعة بالانفست عن طبعة بولاق ، إفاة الامة بكشف الغمة - دار الوليد - حمص - د ح
- ٢ - أحمد بن زئيل الرمال :وقعة الغورى والسلطان سليم وماجرى بينهما ، تحقيق عبد المنعم عامر - القاهرة ١٩٦٢ .
- ٣ - السيوطى : حسن المحاضرة فى أخبار مصر والقاهرة - المطبعة الشرقية - القاهرة ١٣٢٧ هـ .
- ٤ - ابن تترى يردى : النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة ١٦ جزأ - طبعة دار الكتب المصرية .
- ٥ - ابن اياس الحنفى :بدائع الزهور فى وقائع الدهور - تحقيق د . محمد مصطفى - ٥ اجزاء القاهرة ١٩٨٤ .
- ٦ - عبد الرحمن الجبرتى :معائب الآثار فى التراجم والاخبار - ٤ اجزاء - مطبعة الانوار المحمدية بالقاهرة د ح .
- ٧ - د . أحمد السيد الصاوى :مجاغات مصر الفاطمية أسباب ونتائج - بيروت ١٩٨٨
- ٨ - د . أحمد عبد الرازاق :اليزل والبرطلة فى عصر سلاطين المالك - القاهرة ١٩٧٩
- ٩ - د . ثروت عكاشة :مصر فى عيون الغرباء - جزآن - القاهرة ١٩٨٤
- ١٠ - د . حسن الباشا :المدخل الى الآثار الاسلامية - القاهرة ١٩٧٩
- ١١ - حسن عبد الوهاب - تاريخ المساجد الاثرية - جزآن - القاهرة ١٩٤٦
- ١٢ - د . عبد المنعم ماجد :الحاكم بأمر الله الخليفة المفترى عليه - القاهرة ١٩٥٩
- ١٣ - على مبارك :الخطط التوفيقية الجديدة - طبعة دار الكتب المصرية - القاهرة ٦٧ ١٩٦٨ .
- ١٤ - CRESWELL :MOSLEM ARCHITECTURE OF EGYPT . OXFORD-1952

LEWIS (B) :THE CAMBRIGE HISTORY OF ISLAM12 VOLS,LONDON1970- ١٥

WUSTENFELD :GESCHICHTE DER FATMIDEN NACHARALISCHEN - ١١
QUELLEN - GONTENGEN-1891



الفهرس

٣	المقدمة
٧	الحاكم بأمر الله مظلوم وحده
٢٥	تخيرة الملك جعفر
٢٩	الحاجب.. بلاء أصحاب
٣٥	سقوط علم
٤٣	أقيفا عبد الواحد
٥١	جمال الدين يوسف الأستادار
٦١	فخر الدين عبد الغني بن عبد الرزاق
٦٩	زين الدين يحيى الأستادار
٨١	أبو الخير النحاس
٩٥	الباباوى وصبيانته
٩٩	ملك الأسفنج
١١١	الفوري.. والمسجد الحرام
١٣١	محمد على ورجاله



إن التاريخ الذي نعرفه ، هو إلى حد بعيد تاريخ الحكام ، أو بالأدق هو واجهة التاريخ بحدوثها الرئيسية وشخصها البارزة ، أما تاريخ المجتمعات بوقائعها اليومية وأبطالها الذين لمست الأحداث الكبيرة معالم وجوههم وأخت أسماءهم ونعوتهم في تعبيرات شائعة " كالعامية " و " الناس " و " الدهماء " ، هذا التاريخ الخلفي لمجتمعاتنا لنعرف عنه سوى ومضات تبرق بين سطور الكتب بين الفينة والفينة لتضفي قدراً من التشويق والتنوع اللوني على صور تاريخ الحكام .

وإذا كان الحكام والأبطال هم طول التاريخ . فإن الجماهير هي عرضه ، والآثار والوثائق هي العمق الذي يمنح مساحة الحدث التاريخي كل المصداقية ويبعث فيها الحيوية المجسدة ، أمام الناظرين .

وهذه الصفحات هي محض محاولة تجريبية لإطلاع القارئ غير المتخصص في الدراسات التاريخية على بعض ملامح تاريخنا الوسيط الواقعة في منطقة الظل .



مركز
للحضارة
العربية

للإعلام والنشر

جمهورية مصر العربية - القاهرة

للأشغال العلمية - المكتبات

ت ٣٤٤٨٣٦٨

